الأمم المتحدة

A/75/592/Add.9

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والسبعون

Distr.: General
13 January 2021
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون
البند 8 من جدول الأعمال

المناقشة العامة

مذكرة من رئيس الجمعية العامة

يشرفني أن أعمم، عملاً بالمقرر 562/74 المؤرخ 22 تموز/يوليه 2020، هذه الوثيقة التجميعية للبيانات التي أدلى بها رؤساء الدول أو غيرهم من كبار الشخصيات خلال المناقشة العامة عن طريق بيانات مسجلة مسبقا قُدمت إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز يوم عرض البيان المسجل مسبقا في قاعة الجمعية.

أُدلي بالبيانات الواردة في هذه الوثيقة مساء يوم الثلاثاء، 29 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالث عشر للجمعية العامة (انظر A/75/PV.13). وتتضمن الوثيقة A/75/PV.592 والإضافات من 1 إلى 11 لهذه الوثيقة البيانات التي أُدلي بها في الجلسات من الرابعة إلى الخامسة عشرة للجمعية العامة (A/75/PV.4 -A/75/PV.15).

وفقا للمقرر 74/562، ودون أن يشكل ذلك سابقة فيما يتعلق بالاجتماعات الرفيعة المستوى الصادر بها تكليف المقرر عقد ها خلال الأسابيع الرفيعة المستوى المقبلة، ستُستكمل الوثائق الرسمية للجمعية العامة بمرفقات تتضمن البيانات المسجلة مسبقا المقدمة من رؤساء الدول أو غيرهم من كبار الشخصيات، والتي تُقدم إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز اليوم الذي يُدلى فيه بهذه البيانات في قاعة الجمعية. وينبغي إرسال البيانات المقدمة بهذا الشأن إلى estatements@un.org.

21-00395 (A)

الرجاء إعادة التدوير
وثيقة ميسّرة

سانت كيتس ونيفس (انظر أيضا A/75/PV.13، المرفق الأول)

خطاب السيد تيموثي س. هاريس، رئيس الوزراء ووزير التنمية المستدامة والأمن الوطني وتمكين الشعب وتمكين الدوائر الانتخابية في سانت كيتس ونيفس

أُدلي بهذا الخطاب يوم الثلاثاء، 29 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة عشر للجمعية العامة

السيد الرئيس، السيد الأمين العام، حضرات الممثلين الموقرين، السيدات والسادة مساء الخير والسعادة.

السيد الرئيس اسمحوا لي باسم حكومة وشعب سانت كيتس ونيفس أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. إن دعوتنا إلى الاجتماع افتراضيا هذا العام – للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة – تشهد على الأوقات غير العادية التي نعيشها حقا.

ولا بد لي أيضا من اغتنام هذه الفرصة لأشيد بالأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على قيادته خلال هذه الفترة العصيبة من جائحة كوفيد-19. إن موضوع هذه المناقشة هو بالأحرى مناسب لمثل هذه الفترة ! يجب أن نؤمن بتعددية الأطراف والتعاون الدولي إذا أردنا أن نحقق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 ومستقبلا أقوى وأكثر أمنا، كما نريد جميعا أن نراه.

وقبل خمسة وسبعين عاماً غداة الحرب العالمية الثانية، توحد العالم عند نقطة حاسمة أخرى وتعهد بأننا "نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف، وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية، وأن نبيّن الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي، وأن ندفع بالرقي الاجتماعي قدماً، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح."

وبعد خمسة وسبعين (75) سنة، لا تزال هذه الأهداف وجيهة وجديرة بالثناء. ولا تزال تشكل عملا قيد التنفيذ. وتتطلب فترة الحساب هذه التي قضى فيها نحبه ما يناهز مليون شخص من أشقائنا وشقيقاتنا وأصدقائنا وزملائنا وجيراننا وآبائنا، بسبب جائحة شديدة، تجديد الغرض والوعد. ويجب أن يتجلى هذا الغرض في الإخلاص لتعددية الأطراف والثقة في التعاون الدولي إذا أردنا أن نحيي ميثاق الأمم المتحدة، بينما نحقق أيضا أهداف التنمية المستدامة، ونوقف تغير المناخ، وأن نتجه صوب مستقبل أقوى وأكثر أمنا نريد جميعا أن نراه – مسترشدين بالعبر الهامة للماضي البعيد والحديث.

السيد الرئيس،

لقد علمنا عام 2020 كشعب وأمة وعالم مترابط حقا أن وقت اعتمادنا على بعضنا البعض قد حان، وأننا نحتاج إلى بعضنا البعض الآن أكثر من أي وقت مضى إذا أردنا إعادة بناء وتعزيز الأسس الاجتماعية والاقتصادية التي تضررت جراء هذه الأزمة الحادة. والوقت المناسب هو الآن. ويجب أن نلبي النداء! ويجب أن نرفع صوتنا! ويجب أن نتشارك! ويجب أن نسمع! ويجب علينا أن نعمل وبالتأكيد، يجب أن نقود!

السيد الرئيس،

الإجراءات المتعددة الأطراف

إننا نعيش أوقاتا لم يسبق لها مثيل. حيث اجتاحت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) العالم على نحو لم نشهده أبدا من قبل، وأدت إلى زعزعة استقرار الاقتصادات، وأجهدت العديد من قطاعات الرعاية الصحية، وتسببت لملايين الأشخاص في ألم ومعاناة لا حدود لهما في جميع أنحاء العالم.

ونشيد بالمجتمع الدولي الذي توحد في تضامن عالمي يهدف إلى القضاء على الجائحة. وأهنئ منظمة الصحة العالمية على قيادتها للاستجابة العالمية لمكافحة جائحة كوفيد-19. ونحن كدول الجماعة الكاريبية نؤكد من جديد دعمنا لإطار منظمة الصحة العالمية "مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19". ويوفر هذا الإطار التعاوني العالمي استجابة عالمية قوية للقضاء على الجائحة من خلال التطوير السريع للقاحات والعلاجات والتشخيصات الخاصة بكوفيد-19، وتوسيع نطاقها والتوزيع العادل لها، يدعمها في ذلك تعزيز نُظمنا الصحية. وبدلا من القومية نحن بحاجة إلى تعاون عالمي في كفاحنا من أجل القضاء على كوفيد-19.

و نشيد بنهج المجتمع كله الذي عمل بشكل جيد للغاية في سياق سانت كيتس ونيفس. وقد اضطلعت كل مجموعة من أصحاب المصلحة بدورها في مكافحة كوفيد-19 هنا. والعالم بحاجة إلى أن تعمل جميع الأمم، كبيرها وصغيرها، معا من أجل تحقيق النجاح المتبادل.

سانت كيتس ونيفس وجائحة كوفيد-19.

لقد نجحت سانت كيتس ونيفس في احتواء انتشار كوفيد-19 داخل حدودها. وقد كان اتحادنا الجزري التوأم محظوظاً لتسجيله معدل إصابة منخفض، مع صفر (0) وفيات وقيمة تكاثر للفيروس دون 1. ولدينا قصة نجاح نحكيها للعالم.

لقد كان لتنفيذ آلية الاستجابة الوطنية، التي تشمل إنشاء لجنة وطنية لتنسيق حالات الطوارئ، وإغلاق حدودنا أمام السفر غير الضروري، وفرض قيود على تنقل الأشخاص داخل حدودنا، فضلا عن تعزيز ارتداء الملابس الواقية والقيام بحملة توعية عامة قوية، دور استثنائي في نجاحنا الكبير.

ويذكرنا كوفيد-19 بضرورة تكثيف كفاحنا من أجل القضاء على الأمراض غير السارية. والأشخاص الذين يعانون من الأمراض غير السارية هم أكثر عرضة للإصابة بمرض كوفيد-19، وهم من بين أكثر المتضررين من المرض. إن تغير المناخ والأمراض غير السارية وكوفيد-19 هي أعراض مترابطة تنم عن أمر غير طبيعي قد ألم بكوكب الأرض.

السيد الرئيس،

الأثر الاقتصادي

لقد أدى مرض فيروس كورونا المستجد إلى تعطيل السفر والسياحة الدوليين، وسلاسل الإمداد العالمية، والعمليات الصناعية والتجارية، وتسبب في بطالة واسعة النطاق. وستحبط هذه الحالة غير المسبوقة حتما فرصنا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التمويل الإنمائي

إن المساعدة المتعددة الأطراف ضرورية لبلدان مثل بلداننا عندما تواجه تحديات عالمية. فمواردنا المالية محدودة وقد انخفضت بشدة في هذه الحالة بالذات. وقد أصبحت الآن، الدعوة إلى التمويل بشروط ميسرة أبرز وأقوى من أي وقت مضى. ويجب على البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية أن تستجيب بشكل إيجابي للدعوة إلى الحصول على موارد بشروط ميسرة إذا أردنا إعادة تشكيل اقتصاداتنا من أجل عالم ما بعد كوفيد-19، والعودة إلى مسار النمو والتنمية المستدامين.

ونظرا لضعفنا الاقتصادي والبيئي كدولة جزرية صغيرة نامية، من المرجح أن نواجه الأثر المضاعف للجائحة، لا سيما ونحن نستعد للجزء الأكثر كثافة من موسم الأعاصير.

تغير المناخ

السيد الرئيس،

إن سانت كيتس ونيفس هي أصغر دولة مستقلة في نصف الكرة الغربي، وتأثير تغير المناخ يلقي بثقله على حياتنا اليومية. وفي هذه المرحلة من الزمن، نحن في الجزء الأكثر نشاطا من موسم الأعاصير تحت رحمة أمنا الطبيعة، ولهذا السبب سيظل تغير المناخ دائما على رأس جدول أعمالنا. إن تغير المناخ بالنسبة لنا ليس أمرا يمكن تأجيله إلى الغد. بل كان يجب التصدي له من قبل. ويجب أن نستعيد الزخم وأن نواصل عملنا لتوطيد المكاسب التي تحققت.

مؤتمر القمة الرفيع المستوى المعني بالتنوع البيولوجي

السيد الرئيس،

في وقت سابق من هذا الشهر، حذرت الأمم المتحدة من أنه من المقرر ألا تحقق البلدان الأهداف الحاسمة للحفاظ على التنوع البيولوجي لكوكب الأرض وحمايته. ويتطلب ذلك اتخاذ إجراءات فورية وصارمة.

ولذلك، يسرنا أن ندعو إلى تحقيق الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة، الذي يدعونا إلى حماية واستعادة وتعزيز الاستخدام المستدام للنظم الإيكولوجية الأرضية، وإدارة الغابات إدارة مستدامة، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس اتجاهه، ووقف فقدان التنوع البيولوجي. وأتطلع إلى الانضمام إلى زملائي في الدول الجزرية الصغيرة النامية في مؤتمر القمة الرفيع المستوى المعني بالتنوع البيولوجي، لمناصرة قضية حماية تنوعنا البيولوجي ليس فقط في البر بل في أعالي البحار أيضا.

وبالنسبة لسانت كيتس ونيفس، يشكل المحيط شريان الحياة بالنسبة لنا. فلنحمه، ولنحافظ على مستقبل أقوى وأكثر أمنا.

الأمن الغذائي

إن مؤتمر قمة نظم الأغذية الذي سيعقد في العام القادم يجيء في الوقت المناسب، إذ أن أوجه قصورنا الحالية، كما كشفت عنها الجائحة، تتطلب دراسة نشطة لاستراتيجياتنا لإنتاج الأغذية والأمن التغذوي. ويثلج صدري بصفة خاصة الاستجابة الإيجابية من قبل أهل سانت كيتس ونيفس في الاستجابة لنداء حكومتي من أجل تعزيز أمننا الغذائي بزيادة استثماراتنا في الزراعة ومصائد الأسماك.

الذكرى السنوية الخامسة والعشرون للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

السيد الرئيس

إذ نواصل الإشادة بمساهمة المرأة في المشهد الاجتماعي والاقتصادي في بلدنا والعالم بأسره، يسرنا أن نشارك في الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الأسبوع المقبل. لقد بدأنا في وقت سابق من هذا العام، دراستنا للتنفيذ الوطني لإعلان بيجين. وكشفت النتائج أن لدى اتحادنا الكثير مما يدعوه للاحتفال فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية؛ ولكن لا يزال هناك الكثير مما يتعين تغطيته، والعديد من المسارات التي يتعين سلوكها.

ومن خلال تنفيذ سياستنا الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وغيرها من التشريعات وتركيز الاهتمام على نقطة العمل الثانية عشرة من إعلان بيجين – الطفلة، سنواصل إيلاء الأولوية لسعينا لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

الشراكات الصحية العالمية

السيد الرئيس

تجدد سانت كيتس ونيفيس مرة أخرى دعوتها إلى إدراج تايوان في هذه الأسرة الدولية الأخوية للأمم. وتظل جمهورية الصين (تايوان) شريكا قيما للسلام والازدهار والتنمية مع الاحترام الكامل للقانون الدولي. وقد ظلت تايوان وفية لتقاليدها العريقة وظلت شريكا حقيقيا في الكفاح ضد كوفيد-19. وقد شهدنا بشكل مباشر إدارة تايوان المثالية للجائحة داخل حدودها، وأعجبنا استعدادها لمساعدة الدول الضعيفة في جميع أنحاء العالم. وقد ساعدت تايوان العديد من الدول في مكافحة هذه الجائحة الصحية غير المسبوقة من خلال إرسال أكثر من 51 مليون من الأقنعة الجراحية الواقية بالإضافة إلى معدات طبية أخرى إلى أكثر من 80 بلدا. إننا نرى أن المجتمع الدولي قد حرم من هبة الشراكة الحقيقية التي يقدمها 23,5 مليون نسمة من سكان تايوان. ويحدوني الأمل في إمكانية إدراج تايوان في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الصحة العالمية – اجتماعاتها وآلياتها وأنشطتها، الأمر الذي يحسن بالتالي الاستجابة العالمية والموارد المتاحة للتصدي للأزمات العابرة للحدود مثل جائحة كوفيد-19. إن استبعاد تايوان – تجربتها وخبرتها ومواردها، يترك فراغا جزئيا في الاستجابة العالمية لكوفيد-19. ولا يمكن لمنظمة الصحة العالمية إلا أن تستفيد من شمول هذا العضو الجدير. وبالمثل، فإن وجود الحصار البالي على كوبا يتعارض مع روح الشراكات العالمية التي نرغب فيها مستقبلا. ففي هذا الوقت، يجب أن تكون الأمم الضعيفة حرة أكثر من أي وقت مضى في الحصول على خبرة كوبا في مجال الصحة وفي عدد لا يحصى من المجالات الأخرى التي تحظى بالاهتمام العالمي.

السيد الرئيس

ختاما

لقد كانت هذه السنة صعبة للغاية، ولكن يجب أيضا أن تكون السنة التي يمكننا فيها أن نجدد الالتزام بالأمم المتحدة ومثلها العليا. فيجب أن نجعل منظومة الأمم المتحدة ملائمة للغرض المنشود من خلال إصلاحات شاملة. وسيتعين علينا أن ننظر إلى ما وراء الأطر العتيقة وأن نبحث عن نماذج اجتماعية- اقتصادية جديدة وأن نعتمد على التعاون العالمي لبناء عالم أفضل. فالتهديدات العالمية التي تواجه البشر والكوكب تتضاعف ويجب على الأمم المتحدة في عامها الخامس والسبعين أن تكون قادرة على الصمود وابتكارية للمساعدة في هذه الأزمة والأزمات المستقبلية. إن تعزيز التضامن والتعاون العالميين أمر بالغ الأهمية بالنسبة للأمم المتحدة. فالأمم المتحدة تهيئ البيئة المثالية للتزاوج بين العمل الجماعي والتضامن

مع تعددية الأطراف. ونرحب بتقرير الأمم المتحدة لعام 2020 عن الإمكانيات المستقبلية الذي يقدم دليلا جيدا لكيفية إجراء الحكومات بعض التغييرات في اقتصاداتها الآن. غير أنه يجب أن يكون هناك حوار والتزام أكثر بكثير إذا أردنا أن نشهد تغييرا حقيقيا.

إن خطورة الجائحة مبينة في عدة قرارات للأمم المتحدة بشأن كوفيد-19 ولنتذكر ونلتزم بما تتعلق به جميعها، إذ نتخذ إجراءات بشأنها جميعا في قاعة الجمعية العامة، مع تذكرنا في نفس الوقت أننا جميعا نصعد على نفس المد!

وشكرا.

سانت لوسيا (انظر أيضا A/75/PV.13، المرفق الثاني)

خطاب السيد ألين مايكل شاستانيت، رئيس الوزراء ووزير المالية والنمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل والشؤون الخارجية والخدمة العامة في سانت لوسيا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الثلاثاء، 29 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة عشر للجمعية العامة

السيد الرئيس، أصحاب الفخامة، السيدات والسادة،

يبدو أنه نادرا ما يمر عام لا يعلن فيه أن النظام الدولي في أزمة. وقد تضخمت هذه الدعوات إلى تصاعد جديد له ما يبرره هذا العام مع مرور النظام المتعدد الأطراف بأفدح أزمة منذ نشأته قبل خمسة وسبعين عاما.

واليوم نجتمع نحن القادة، بوسائل غير عادية في ظل ظروف استثنائية، مع السؤال المشروع عما إذا كانت هذه الجمعية قد شهدت أفضل أيامها أو ما إذا كنا قد نقوى، بسبب قوة أعمالنا وقناعاتنا، على التغلب على تحديات اليوم العصية على التصديق.

السيد الرئيس

تتطلع سانت لوسيا إلى قيادتكم الحكيمة والقديرة خلال هذه الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ونشكر البروفيسور محمد بندي على قيادته القديرة والذكية على مدى العام الماضي. إن العالم يحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى إلى قيادة فعالة، وتلتزم سانت لوسيا بالعمل مع الأمم المتحدة من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة.

ففي هذه السنة، ربما أكثر من أي وقت في تاريخنا الحديث، تعاني هذه الجمعية من مخاطر وتهديدات عالمية تجبرنا على النظر بعمق في المستقبل الذي نصبو إليه والأمم المتحدة التي ننشدها جميعا. فموضوع هذا العام يدعو إلى إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف، لكي نواصل مواجهة كوفيد-19 من خلال العمل المتعدد الأطراف الفعال.

وقد شدد على جائحة كوفيد-19، وعواقبها الوخيمة على الاقتصادات العالمية والأسواق المالية وزعزعة الاستقرار الاجتماعي والإنساني، كل القادة الذين سبقوني. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن أزمتنا الحالية تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة.

وقد ظلت الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل سانت لوسيا، على الدوام عرضة بطبيعتها للصدمات البيئية والاقتصادية والمالية. وقد جعلتنا ظروفنا الفريدة وما يترتب عليها من أوجه ضعف عرضة لدمار الأزمتين التوأمين المتمثلتين في الجائحة وتغير المناخ. إننا نكافح يوميا، كقادة للدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل حماية شعوبنا من التآكل المتفشي لمكاسبنا الإنمائية التي حققناها بعد كفاح مرير.

وإذ يواجه المجتمع العالمي الأثر المدمر للجائحة، يجب أن نكون صادقين مع أنفسنا ونعترف بأن التحديات الراهنة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية هي أحد أعراض مشكلة أوسع نطاقا: ألا وهي عدم مواكبة مؤسساتنا الدولية للواقع العملي الذي تواجهه الدول الجزرية الصغيرة النامية والتكيف معه.

ويجب علينا أن نعترف بأن الهيكل الاقتصادي العالمي، الذي أنشئ بعد الحرب العالمية الثانية، لم يضع قط اعتبارا للدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلى الرغم من تعاطف وفهم التكنوقراط في صندوق

النقد الدولي والبنك الدولي ومصرف التنمية الكاريبي التابع لنا، فضلا عن المؤسسات المالية الدولية الأخرى، فإنهم ما زالوا مقيدين بهياكلهم الإدارية غير المرنة.

فعلى مدى عقود من الزمن، ظلت الدول الجزرية الصغيرة النامية صريحة للغاية في إبراز حقيقة أن هذا النظام قد أحدث بعض المفارقات العصية على التصديق لأممنا. وتلك تشمل حقيقة أن:

- الدول الجزرية الصغيرة النامية هي الأكثر مديونية، ومع ذلك فإننا أقل البلدان التي يحتمل أن تحصل على تخفيف للديون أو تمويل بشروط ميسرة.
- الدول الجزرية الصغيرة النامية هي أصغر منتجي السلع والخدمات العالمية، لكننا أكثر البلدان معاناة من قيود قواعد التجارة الدولية.
- الدول الجزرية الصغيرة النامية هي أقل البلدان مساهمة في تمويل الإرهاب أو المخالفات المصرفية، لكننا أكثر البلدان خضوعا للتقييد؛ فقد أُدرجنا في قوائم رمادية وقوائم سوداء جرى نشرها في جميع أنحاء العالم، مما أدّى إلى تشويه سمعتنا.
- الدول الجزرية الصغيرة النامية هي أقل الدول المسببة لانبعاثات الكربون، لكننا الأكثر تضررا من تغير المناخ.

سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أشير إلى أن كل هذه المفارقات هي من صنع الإنسان. وكما قلت في كثير من الأحيان، فإن حل العديد من هذه المشاكل يتطلب ببساطة جرّة قلم. إن تطلعاتنا إلى إعادة البناء على نحو أفضل والنهوض بعملنا لمواصلة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تطلعات قاتمة للغاية في إطار السياق الدولي الحالي. ودافعنا عن قضيتنا لسنوات: فقد قدّمت الأزمة المالية، وتغير المناخ، والجائحة الأخيرة الأدلة التجريبية التي أعادت تأكيد أوجه ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية، وعدم كفاية الحلول داخل الهيكل العالمي الحالي.

وفي السنوات الأخيرة، دعت الدول الجزرية الصغيرة النامية، مدعومة بالبحوث الأكاديمية، إلى إنشاء واستخدام مؤشر الضعف الاقتصادي الذي وضعه الكومنولث بالفعل عام 1989، بوصفه عاملا أكثر دقة من أجل تحديد الأهلية للحصول على المساعدة الإنمائية بشروط ميسرة. ومع ذلك لم يتغير شيءٌ. ولا يزال يتم تحديد ثروتنا من خلال نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من أننا نعلم الآن بشكل قاطع أن هذا ليس مقياساً دقيقاً. وكل ما نتلقاه في الاجتماع تلو الاجتماع، هو البديهيات والمزيد من الكلام. وفي غضون ذلك، تستمر العواصف والأعاصير والأزمات والجوائح في الظهور غير آبهة.

ويُطلب منا بشكل غير متناسب أن نتحمل عبء الصدمات الكبرى التي تسببها أعمال خارجة عن إرادتنا. ومع كل صدمة إضافية تزداد مديونيتنا ونصبح أكثر اعتمادا على الآخرين، وقريبا سيصبح بقاؤنا مستحيلا في إطار هذه القواعد الثابتة التي يتم وضعها دون مراعاة ظروفنا الاستثنائية. ولسوء الحظ، فإن الشيء نفسه ينطبق على مسألة تغير المناخ. وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، لم يحقق اتفاق باريس نتائج رغم حسن النية من إبرامه.

وندرك أن العالم يتغيّر، وعلى الرغم من نبل المثل العليا للقضاء على الفقر، يجب أن تتوفر لدينا تطلعات كبيرة تتمثل على الأقل في إيجاد حد أدنى من مستوى المعيشة للجميع. لقد قلت من قبل، ويجدر تكرار ذلك: إذا كانت الأسرة تكافح من أجل البقاء، وإذا كانت الأم لا تعرف من أين ستأتي الوجبة التالية

لأطفالها، وإذا كان الآباء لا يملكون الوسيلة لشراء مساكن لأسرهم، فكيف سيشاركون في أهداف التنمية المستدامة، بل أو كيف سيهتمون بها؟

لا يمكننا أن نواصل حضور الاجتماعات لمناقشة الحلول ضمن الإطار الحالي. يجب أن نتفق أولا على ضرورة تغيير هيكل التنمية الاقتصادية العالمية. ويجب اعتماد أشكال ومعايير جديدة للقياس من شأنها أن تتيح لنا، الدول الجزرية الصغيرة النامية، الفرصة لمساعدة أنفسنا.

وكل ما نطلبه هو فرصة عادلة. ما لم يكن "الوضع المعتاد الجديد" دائماً مجرد عبارة نمطية؟ أم هل لها بالفعل أي معنى ؟ إذا اتفقنا وقبلنا وجود وضع معتاد جديد، فإن المعايير المستخدمة من قبل لا يمكن تطبيقها. إننا على مفترق الطرق، وفي لحظة محورية لتصحيح جادٍ للمسار. ويجب علينا أن نختار الطريق الصعب والمُرهِق لإعادة هندسة النظام الدولي في نهاية المطاف، من أجل تمكين وكفالة سياسات وحلول عادلة وشاملة وذات صلة للجميع؛ أو أننا سنواصل السير على الطريق الذي يؤدي حتما نحو زوال الدول الجزرية الصغيرة النامية.

السيد الرئيس،

هناك الكثير مما يجب القيام به لاجتياز اختبار هذه المرحلة. فقبل خمسة وسبعين عاما، لم يكن التغلب على التحديات الكبرى التي كانت قائمة في الوقت الذي ولدت فيه تعددية الأطراف، فوق مستوى البراعة البشرية للاجتماع معاً لحل المشاكل والنهوض بالرخاء المشترك. فقد أدرك القادة آنذاك أن البشرية لا تستطيع أن تصمد في المسار الذي كانت عليه، ولذلك بنت هذه الجمعية الموحدة، أممنا المتحدة – كي نسعى جاهدين للتعاون بدلا من الانقسام، وحل النزاعات، وإنفاذ القوانين الدولية، وبناء عادات التعاون التي تزداد قوة بمرور الوقت. ويستند كل هذا إلى قيم التسامح والاحترام المتبادل.

إن الأمم المتحدة وغيرها من العمليات والمؤسسات متعددة الأطراف التي أسست في ذلك الوقت، قد أحدثت تغييرا في العالم على مر العقود. فمن الوساطة في السلام، إلى تعليم الأطفال واستئصال الأمراض، مع التغلب على الأزمات من الداخل والخارج. ولكن رأي وفد بلدي المدروس هو أن المؤسسات الدولية تحتاج إلى تحولات هيكلية عميقة. والتزامنا الجماعي بتعددية الأطراف لا ينبغي أن يناصر القواعد متعددة الأطراف فحسب، بل أن نسعى بقوة إلى التغيير حيثما تدعو الحاجة إليه. أو، كما فعلنا في جزيرتي، وتحدينا أنفسنا لبناء سانت لوسيا جديدة، يجب علينا أن نرتقي إلى مستوى التحدي ونبني نظاما اقتصاديا عالميا جديدا، يهتم بالدول الجزرية الصغيرة النامية ويستعيد ثقة الدولة في تعددية الأطراف.

السيد الرئيس،

إذ نرسم طريقا جديدا إلى الأمام كمجتمع عالمي، فمن الحكمة أن نستقي من الدروس المستفادة عندما أثبتت تعددية الأطراف والدبلوماسية نجاعتهما في خدمة شعوبنا. ولا يمكن اعتبار هذا التعاون والنجاح أمرا مسلما به، لا سيما في سياقنا العالمي الصعب في الوقت الراهن. وكان من الأهمية بمكان لهذه النجاحات الالتزام المتساوي بالموارد، وهو الوقت الذي كنا فيه متكاتفين تكاتف الإخوة. وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بجهاز الأمم المتحدة الإنمائي لاستجابته الفعالة للجائحة، والإصغاء إلى الاحتياجات المحددة للدول وتعبئة الموارد حيثما أمكن. إن دعم منظومة الأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية للتنفيذ الفعال ليس لأهداف التنمية المستدامة فحسب، لكن أيضاً لمسار ساموا.

كما أود أن أعرب عن خالص الامتنان للبلدان التي ارتقت لمستوى التحدي بأصدق آيات التضامن لمساعدة دول مثل دولتي، من أجل التخفيف من حدة الجائحة التي ضربت مشهدنا الاجتماعي – الاقتصادي، وأود أن أثني على تلك البلدان. وكان هذا الدعم قيّما جدا. وبعض البلدان التي عرضت ولا زالت تعرض تقديم الدعم، هي نفسها تواجه نظاما متعدد الأطراف يعيق بصورة منتظمة آفاق تنميتها. لقد حان الوقت لرفع الحصار الاقتصادي المفروض على حكومة كوبا وشعبها. ولم يقتصر الأمر على إلحاق الضرر بشعب كوبا، بل أضرّ أيضا بمنطقة البحر الكاريبي بأسرها.

وقد حان الوقت للاعتراف مرة أخرى بدول مثل تايوان حتى يتسنى لها المشاركة بشكل مجدٍ في العمليات العالمية وتشاطر أفضل ممارساتها. وحتى في الوقت الذي توجد فيه خلافات بين الصين وتايوان، وبينما يجري معالجة هذا الأمر، فإن تغير المناخ وجائحة كوفيد-19 تذكيران صارخان بأنه لا ينبغي استبعاد تايوان من المناقشات. إن تايوان لديها انتخابات خاصة بها، وعملتها الخاصة، ومجالها الجوي الخاص بها، وتملك قوتها العسكرية. وعدد سكان يناهز 24 مليون نسمة أكبر من أن يُستبعد.

وإذ نحتفل بالذكرى الخمسة والسبعين، فإن استمرار استبعاد تايوان، يشكك في صميم المبادئ التي أُنشِئَتْ عليها الأمم المتحدة. ويجب علينا أيضا أن نعترف بأن تايوان، بينما يصارع العالم جائحة كوفيد-19، قد أظهرت قيادة مثيرة للإعجاب، ليس فقط من خلال نجاحها في إدارة الانتشار، ولكن أيضا من خلال تقديم المساعدة إلى دول مثل سانت لوسيا والعديد من البلدان الأخرى لتوفير الموارد الطبية والمشورة التقنية. إن الجائحة الذي ألمّت بكل بلد لتذكرة قوية بترابط المجتمعات البشرية، وسببا آخر في أننا إذ نبني نظامنا الاقتصادي العالمي الجديد، يجب ألا نترك أحدا يتخلف عن الركب، ولا ينبغي إغفال أي شعب وأي بلد.

لم تكن سانت لوسيا قادرة على التصدي للجائحة مثلما فعلت بدون المساعدة التي قدمها لها أصدقاء مثل شعبي تايوان وكوبا. وفي الوقت الذي أتكلم فيه اليوم سجلت سانت لوسيا 27 حالة فقط بدون وفيات. وفتحنا بلدنا مرة أخرى للزوار وتعلمنا التعايش مع كوفيد-19. وأنا فخور بنفس القدر بسجل النجاح الذي تحققه العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونحن، شأننا شأن العديد من الدول الأخرى، ممتنون لأن تايوان وكوبا تواصلان معا تقديم المساعدة إلى العالم على الرغم من الصعوبات التي تواجهانها.

سيدي الرئيس،

لقد أكد رئيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة في ملاحظاته بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، أنه ليس بوسعنا نحن تلك الدول التعويض عن الخسائر والأضرار التي لحقت بنا. ويُشير العِلم إلى أن آثار تغير المناخ ستسبب اختفاء الدول الجزرية الصغيرة النامية في خلال عشر سنوات فحسب، إذا لم يتم التصدي لها. وقد اختفت دول بأسرها من على وجه الأرض. وكما أكد الرئيس، فإن محنة الدول الجزرية الصغيرة النامية هي محنة الأمم المتحدة أيضا، وأن فقدان أي من دولنا الجزرية سيعني فشل الأمم المتحدة. ولا ينبغي طي لوحة الأسماء في قاعة الجمعية العامة إلى أجل غير مسمى لمجرد أننا رفضنا الاستجابة بشكل جماعي لمؤشرات التحذير الواضحة.

سيدي الرئيس، أود في هذه السنة الخامسة والسبعين التي مضت على إنشاء الأمم المتحدة أن أنوه بوجود سانت فنسنت وجزر غرينادين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة – وهي أصغر بلد يشغل مقعدا في المجلس. ونشيد – بوصفنا صوتا قويا وقادرا في إحدى أقوى الهيئات العالمية وأكثرها تأثيراً– بجارتنا

الجزرية، على تقدمها المستمر في تعددية الأطراف واستثنائية الدول الجزرية الصغيرة، والدعوة القوية للمبادئ الأساسية لهذه المنظمة.

وأود أيضا أن أنوه إلى أننا نحتفل أيضا بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لمؤتمر القمة العالمي الذي أيد فيه القادة الإصلاح المبكر لمجلس الأمن. ونظراً لتفشي الجائحة، لم تُعقد مناقشات بشأن هذه المسألة. وتشاطر سانت لوسيا البلدان الأخرى تشجيع المفاوضات القائمة على النصوص بحيث يتسنى التعجيل بجهود الإصلاح.

سيدي الرئيس،

يُعدُّ إنشاء الأمم المتحدة نفسه شاهدا على التقدم البشري. لقد فضلّ أسلافنا أمل الوحدة على سهولة الانقسام ووعدوا الأجيال المقبلة بأن تكون كرامة جميع البشر والمساواة بينهم هدفنا المشترك. ويحدد ميثاق الأمم المتحدة المسار برؤيته لأن تعيش الشعوب والبلدان في حسن جوار وأن تتمسك بالقيم العالمية وتعترف بمستقبلنا المشترك. ويجب أن تظل مبادئ العمل معا التي دامت على مدى 75 عاما، ولكن يجب أن تراعي الخصوصيات عالمنا ا لذي يشهد تغيرا سريعا. ويبقى السؤال المطروح ما إذا كنا نملك الحكمة والشجاعة، كدولة وأعضاء في هذا المجتمع الدولي، لمواجهة تلك التحديات بشكل مباشر، وما إذا كانت الأمم المتحدة قادرة على مواجهة اختبارات عصرنا.

وعلينا أن نرتقي إلى مستوى ذلك التحدي الآن. فالوقت ليس لصالحنا.

وتقف سانت لوسيا والدول الجزرية الصغيرة النامية على استعداد لتوحيد قواها والالتزام ببناء نظام اقتصادي عالمي جديد. ولنعمل على تحقيق ذلك.

وشكرا لكم.

ترينيداد وتوباغو (انظر أيضا A/75/PV.13، المرفق الثالث)

خطاب السيد كيث رولي، رئيس وزراء جمهورية ترينيداد وتوباغو

أُدلي بهذا الخطاب يوم الثلاثاء، 29 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة عشر للجمعية العامة

سيدي الرئيس،

إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب هذه الجمعية الموقرة للدول، بمناسبة هذا المعلم الهام، انعقاد الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. أود بداية، أن أتقدم بالتهنئة إليكم، سيدي الرئيس، بالنيابة عن حكومة وشعب جمهورية ترينيداد وتوباغو، على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة. ونتقدم إليكم بالدعم الكامل من ترينيداد وتوباغو، ونحن نعلم مدى عِظَم مسؤوليتكم، خاصة ونحن لا نزال نتصدى لجائحة عالمية تؤثر علينا جميعا.

وأود أيضا أن أعرب عن عميق امتناننا لسلفكم، معالي البروفيسور تيجاني محمد بندي، على قيادته البارعة في الدورة الرابعة والسبعين، وعلى قيادته الناجحة لأعمال الدورة في بداية تفشي جائحة فيروس كورونا في عام 2019.

سيدي الرئيس،

لقد أُنشئت الأمم المتحدة قبل خمسة وسبعين عاما في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وكان الهدف الرئيسي وراء ذلك إنقاذ "الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، التي سببت مرتين في عصرنا أحزانا لا توصف للبشرية". ومما لا شك فيه أن الرغبة في تهيئة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية المواتية لتحقيق السلام الدائم لا تزال اليوم كما كانت عليه خلال إنشاء المنظمة في سان فرانسيسكو. وتتيح الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة فرصة مناسبة للتفكير والتأمل فيما إذا كنا قد اغتنمنا الفرص لإعادة تصميم آليات تعددية الأطراف وتنشيطها، ولتجسيد السلام الذي ظل حتى الآن بعيد المنال وتعزيز التقدم الاجتماعي وتحديد مسار المضي قدما نحو تحقيق التنمية المستدامة التي من شأنها أن تعود بالنفع على البشرية جمعاء.

سيدي الرئيس،

لقد انضمت ترينيداد وتوباغو إلى أسرة الأمم هذه في عام 1962، أي العام الذي نلنا فيه استقلالنا. ونواصل، بصفتنا دولة جزرية صغيرة نامية، دعم مبدأ الأمن الجماعي الذي يكرسه الميثاق كضمان رئيسي للدول الصغيرة حيث تصون سيادة القانون قوتها وسيادتها عوضا عن القوة العسكرية والاقتصادية. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، فإنه يحق لجميع الدول، الصغيرة والكبيرة منها على حد سواء، أن تفخر ببعض الإنجازات التي حققناها تحت مظلة هذه المنظمة الموقرة، بوضع خريطة طريق للتنمية المستدامة العالمية وإحراز التقدم في تطوير القانون الدولي وتعزيز المساواة بين الجنسين.

وما زال يتمثل العنصر المشترك في عملنا الجماعي طوال السنوات الـ 75 من وجود الأمم المتحدة في الإقرار بأن ممارسة تعددية الأطراف القائمة على الاحترام والثقة المتبادلين هي أفضل الطرق للتغلب على التحديات العالمية. لقد حان الوقت الآن أكثر من أي وقت مضى لتجسيد تلك الروح الحقيقية للشراكة العالمية وتأكيد الالتزامات القائمة على القواعد مجددا.

سيدي الرئيس،

أهنئكم في هذا السياق على الموضوع المختار المناسب لهذه الدورة الخامسة والسبعين، وأرحب بفرصة مخاطبة هذه الجمعية العامة وتشاطُر وجهات نظرنا بشأن "المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف – مواجهة كوفيد-19 من خلال العمل المتعدد الأطراف الفعال". ونتوقع الدول الصغيرة مثل دولنا وكذلك الدول الكبيرة، بل تعول علينا جميعاً في أن نتشاطر ونعنى ببعضنا البعض.

سيدي الرئيس،

لقد تعيّن على ترينيداد وتوباغو السير – على غرار العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في جميع أنحاء العالم التي تواجه آثار جائحة كوفيد-19، على المسار الضيق بين إنقاذ الأرواح والحفاظ على سبل العيش اعتمادا على موارد محدودة. واتخذنا بصفتنا الحكومية، قرارا بإغلاق حدودنا في آذار/مارس من هذا العام، وتعليق الخدمات غير الأساسية مؤقتا، فضلا عن تنفيذ متطلبات التباعد البدني في إطار الجهود المبذولة لمنع جلب الفيروس وانتشاره. ونفذت في وقت لاحق تدابير إضافية للنهج المتّبع في حماية السكان. وأجريت أيضا تعديلات ذات صلة لمعالجة العواقب الاقتصادية المباشرة لحماية أضعف الفئات في مجتمعنا، الذين كانوا سيفتقرون مؤقتا للموارد اللازمة لإعالة أنفسهم. وتشهد خبرتنا حتى الآن على الحاجة إلى دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية بتهيئة بيئة اقتصادية دولية تمكينية من خلال النشاط التجاري والتمويل والتجارة الدولية، فضلا عن التعاون التقني وتعددية الأطراف.

السيد الرئيس،

وأغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالتعازي لجميع الدول الأعضاء وجميع أسر الذين فقدوا أحباءهم بسبب الجائحة العالمية كوفيد-19 وأن أعرب عن التضامن معهم. وبينما ننعي فقدان مئات الآلاف من الأشخاص في جميع أنحاء العالم، بسبب كوفيد-19، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء المعدل المثير للانزعاج الذي لا يزال يؤثر به المرض على الملايين في جميع أنحاء العالم.

السيد الرئيس،

تشيد ترينيداد وتوباغو بالدور القيادي الذي أظهرته منظمة الصحة العالمية في قيادة الجهود الرامية إلى التعامل مع هذه الجائحة. ونود أيضا أن نحيي ونثني على العاملين في مجال الرعاية الصحية وغيرهم من العاملين في الخطوط الأمامية في جميع أنحاء العالم الذين يواصلون العمل بلا كلل، وأحيانا بتضحية شخصية كبيرة، لضمان حصول المتضررين من الجائحة على أفضل رعاية متاحة.

السيد الرئيس،

تشكل جائحة كوفيد-19 تهديدا وجوديا ذا أبعاد لا مثيل لها على صحة البشر وسلامتهم في جميع أنحاء العالم. فقد حملت القطاعات الصحية فوق طاقتها، وسببت اضطراب التجارة العالمية وسلاسل الإمدادات الغذائية، وسحقت صناعة السفر والترفيه، فضلا عن تعطيل سبل العيش الأساسية للناس في جميع أنحاء العالم. ومما يثير القلق أن الجائحة قد زادت من أوجه ضعف الاقتصادات الصغيرة وجعلتنا أكثر عرضة للصدمات الخارجية. وعلاوة على ذلك، يهدد كوفيد-19 بعكس مسار المكاسب التي حققتها مجتمعاتنا نحو تحقيق غايات أهدافنا في مجال التنمية المستدامة.

إن آفاق تحقيقنا للتنمية المستدامة تتوقف إلى حد كبير على سلامة وأمن شعوبنا. ومن المؤسف أن الجائحة العالمية قد زادت من حدة التهديدات التي يشكلها الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأعمال القرصنة، والاتجار بالأشخاص، وجرائم الفضاء الإلكتروني. ونظرا لرغبتنا القوية في تخليص مجتمعنا من آثار انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشكل غير منظم، فإن ترينيداد وتوباغو ملتزمة تماما بمعاهدة تجارة الأسلحة التي نرى أنه لا غنى عنها في التصدي لخطر الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

وترينيداد وتوباغو، بوصفها أحد أكثر المجتمعات التي تتسم بالتنوع وتعدد الأعراق في العالم، تدرك قيمة التنوع والاحترام المتبادل والحق في العيش بحرية دون خوف من الاضطهاد. وللأسف، لا تزال بعض أجزاء العالم تعاني من عدم التسامح إزاء حقوق الإنسان والكرامة والتنوع، مما أدى إلى جرائم حرب وجرائم عدوان وجرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية. وتولي ترينيداد وتوباغو في هذا الصدد أهمية كبيرة، ولا تزال ثابتة في دعمها لولاية المحكمة الجنائية الدولية، التي أنشئت لمحاسبة مرتكبي هذه الجرائم الشنيعة بموجب القانون الدولي، والعمل كرادع لمرتكبي الجرائم المحتملين. ولذلك، نواصل حث تلك الدول التي لم تدعم المحكمة الجنائية الدولية بعد، على أن تفعل.

السيد الرئيس،

لقد أعلن أول رئيس وزراء لترينيداد وتوباغو، الدكتور إريك ويليامز، "إن مستقبل أمتنا في حقائب أطفالنا المدرسية". ولا يزال ذلك الإعلان صالحا حتى يومنا هذا، وفي بلدنا من المقبول بشكل عام أن التعليم هو مفتاح النجاح. ولذلك فمن مصلحتنا الفضلى أن نضمن أن تتاح لأطفال أمتنا الفرصة والأدوات اللازمة لتحقيق أقصى إمكاناتهم. ولا تبرح حكومة

ترينيداد وتوباغو تولي الاهتمام لاحتياجات جميع أطفالنا، مع التركيز بشكل خاص على أولئك الأكثر تضررا من هذه الجائحة، مثل أولئك الذين يعيشون في فقر مدقع، والذين يعانون من أمراض الصحة العقلية، وذوي الاحتياجات الخاصة، وأولئك الذين فقدوا أحباءهم. وإذ نجتاز هذه الأوقات الصعبة، نبقى ملتزمين بكفالة عدم ترك أي طفل خلف الركب في حملتنا من أجل "إعادة البناء بشكل أفضل".

السيد الرئيس،

لقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى تسريع توجه حكومتي نحو التحول الرقمي للقطاع العام. وبينما نقوم بالتغيير وفقا للوضع الطبيعي الجديد، فقد تكيفنا بسرعة مع استخدام المنصات الإلكترونية عن بعد لأداء أعمالنا بدلاً من الاجتماعات التقليدية بالحضور الشخصي. ونحن متفائلون بأن اعتمادنا الأكبر على المنصات الرقمية سيؤدي إلى إتاحة فرص لشبابنا في المجالات المتعلقة بتكنولوجيا الفضاء الإلكتروني وأمن الفضاء الإلكتروني

السيد الرئيس،

من المسلم به على نطاق واسع أن تغير المناخ يشكل تهديدا لوجودنا ذاته. ونحن ندرك أيضا أن هذا التهديد البشع لا يعترف بحدود جغرافية وسيؤثر بشكل غير متناسب على البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا. ولا تزال ترينيداد وتوباغو، بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية، معرضة بدرجة كبيرة لخطر التأثر بالآثار الضارة لتغير المناخ التي تجلت بالفعل في تآكل السواحل الناجم عن ارتفاع مستوى

سطح البحر. وفي هذا الصدد، يواصل بلدنا التركيز على النهج المتعددة الجوانب للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في المستقبل، في حدود ما تفرضه قدرتنا المالية المحدودة. ولذلك، فإننا نظل ملتزمين بتحقيق تنميتنا المستدامة من خلال الجمع بين النهج التعاونية وتحسين الشراكات مع أصحاب المصلحة.

السيد الرئيس،

لقد أسفرت جائحة كوفيد-19 مقترنة بالانخفاضات الكبيرة في أسعار الطاقة عن تسريع جهودنا الرامية إلى تنويع اقتصادنا. وفي هذا الصدد، قمنا بتخصيص موارد وزيادة الاستثمار في قطاعي الزراعة والسياحة، حيث ندرك الحاجة إلى بناء القدرة على الصمود في هذين المجالين من خلال الحوافز والسياسات والبرامج والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز الاستثمار في الزراعة سيؤدي حتما إلى انخفاض الطلب على بعض الأغذية المستوردة، والحفاظ على مواردنا المالية المحدودة، وتحقيق دولة تتمتع بقدر أكبر من الأمن الغذائي. وسنواصل أيضا تشجيع مشاركة المرأة في الأعمال التجارية المرتبطة بالزراعة والزراعة والسياحة، إذ نظل مدركين لأن المرأة لا تضطلع بدور ضمان حصول أسرتها على التغذية التي تحتاج إليها لتتمتع بالصحة فحسب، بل هي في بعض الأحيان المعيلة للأسرة.

وفي هذا الصدد، حذرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابعة للأمم المتحدة من أن أزمة ديون تلوح في الأفق بالنسبة لاقتصادات المنطقة دون الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مما سيضاعف من ارتفاع نسبة ديونها إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسب خدمة الديون. وعلى الرغم من مركز الدخل المتوسط والدخل الأعلى للعديد من الاقتصادات في المنطقة، هناك حجة قوية مفادها أن هذه البلدان تستحق اهتماما خاصا بمسألة تخفيف عبء الديون. ونحث المجتمع الدولي بقوة على تقديم المساعدة بالدعم المالي الذي تحتاجه البلدان النامية، بما فيها البلدان المتوسطة الدخل مثل ترينيداد وتوباغو، للوفاء بالتزاماتها الإنمائية.

إن تعزيز الإنصاف والمساواة بين الجنسين أولوية في استراتيجيتنا الإنمائية الوطنية. وقد بقينا أيضا ثابتين كبلد في التزامنا بالتنفيذ الفعال لإعلان ومنهاج عمل بيجين، وقدمنا تقريرنا المرحلي هذا العام في الذكرى الخامسة والعشرين للإعلان. واعترافاً بالمساهمة الهائلة للمرأة في السلام والتنمية، نفخر بشكل خاص بتسليط الضوء على الذكرى السنوية العاشرة لتقديم ترينيداد وتوباغو، بصفتها المقدم الرئيسي، لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن "المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة".

السيد الرئيس،

ما زالت البيئة البحرية ومواردها حاسمة الأهمية بالنسبة لمعيشة شعب ترينيداد وتوباغو، ولتنميتنا المستدامة. ولا تزال إدارة محيطاتنا تشكل أولوية. للأسف، ونتيجة للجائحة العالمية، كان لا بد من تأجيل الدورة الرابعة للمؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. وبالنظر إلى المرحلة الحاسمة التي بلغتها المفاوضات، يظل الأمل يحدو ترينيداد وتوباغو في استئنافها في وقت مبكر، إذ من شأن اختتامها بنجاح أن يعود بالفائدة على البشرية جمعاء.

السيد الرئيس،

لا تزال ترينيداد وتوباغو تؤيد إصلاح مجلس الأمن. ونحن ثابتون على رأينا في أن هذا الإصلاح سيحسن بدرجة كبيرة القدرة العالمية على الاستجابة بفعالية لمختلف التحديات الأمنية وغيرها، التي يواجهها المجتمع الدولي حالياً. وبينما نعترف بأن الأمم المتحدة نجحت في تاريخها الذي دام خمسة وسبعين عاماً في منع نشوب حرب عالمية أخرى، فإن السلام لا يزال بعيد المنال في بعض أجزاء العالم. ولكي تكون الأمم المتحدة فعالة، نعتقد أنها يجب أن تتكيف مع البيئة الجيوسياسية المتغيرة باستمرار، وأن مجلس الأمن يجب أن يجسد التنوع الذي يميز الأمم المتحدة ويمثلها بحق.

ومع بداية عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بات من المهم كفالة عدم تخلف أي بلد عن الركب. ومن هذا المنطلق نرى أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يقوض قدرة البلد على تحقيق التنمية المستدامة. ولهذه الغاية، تكرر ترينيداد وتوباغو دعوتها إلى رفع الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا دون قيد أو شرط. وقد لاحظنا أن حكومة كوبا، على الرغم من الحصار، أظهرت الروح الحقيقية لتعددية الأطراف من خلال توفير موظفي الرعاية الصحية لمساعدة بلدان في مختلف مناطق العالم في كفاحها ضد مرض فيروس كورونا. ونثني على كوبا حكومة وشعباً، ونشكرها على هذه البادرة الإنسانية.

وتمشياً مع هذه الروح نطلب من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مواصلة دعم مبادرات الجماعة الكاريبية، بتشجيع من النرويج وبربادوس، لجعل جميع العناصر في فنزويلا تقبل بالحوار وبحقوق الإنسان هادياً لها، ونتطلع إلى إجراء انتخابات نزيهة وسلمية هناك في المستقبل القريب، ونثق بأن التوصل إلى نتيجة مُرضية سيؤدي إلى استئناف الأوضاع الطبيعية في شواطئنا الكاريبية، ونحن نطمح جميعاً إلى تحقيق ذلك معاً في هذه المنطقة.

السيد الرئيس،

إن من المناسب حقاً، إذ تحتفل الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها، أن نؤكد من جديد الرؤية التوجيهية لمؤسسيها كما كرسها الميثاق، وأن نكرس أنفسنا من جديد للتمسك بسعينا المشترك لتحقيق أهداف الدفاع عن حقوق الإنسان والتنمية والسلام والأمن. ومع ذلك، وإذ نقيّم أداء وتأثير الأمم المتحدة والطريق الذي قطعناه، يجب علينا أيضاً أن نتطلع إلى المرحلة التالية من حياة منظمتنا، نظراً للتحديات العديدة التي يواجهها مجتمعنا العالمي. وأنا واثق بأن في مقدورنا أن نحقق النجاح بالعمل معاً.

السيد الرئيس، وجميع الأعضاء، شكراً لكم.

جزر البهاما (انظر أيضا A/75/PV.13، المرفق الرابع)

خطاب السيد هيوبرت ألكساندر مينيس، رئيس وزراء كمنولث جزر البهاما

أُدلي بهذا الخطاب يوم الثلاثاء، 29 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة عشر للجمعية العامة

حضرات السيدات والسادة رؤساء الدول والحكومات،

الأمين العام للأمم المتحدة، معالي السيد أنطونيو غوتيريش؛

رئيس الجمعية العامة، سعادة السيد فولكان بوزكير؛

أصحاب السعادة: مساء الخير.

السيد الرئيس،

أود في البداية أن أهنئكم على انتخابكم رئيساً للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن أؤكد دعم حكومة كومنولث جزر البهاما الثابت لكم خلال فترة رئاستكم.

وأود أيضاً أن أشكر سلفكم، معالي السيد تيجاني محمد باندي، على جهوده الممتازة في توجيه أعمال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة.

السيد الرئيس،

أخاطب هذه الجمعية في وقت لا يزال العالم يعاني فيه من الصدمات المزلزلة التي سببتها جائحة مرض فيروس كورونا للمجتمع العالمي.

وقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا إلى اندلاع أزمة غير مسبوقة أدت إلى وقف النشاط الاقتصادي العالمي وتهديد الصحة العامة والرفاه الاجتماعي على الصعيد العالمي.

وما برحت حالات المرض المؤكدة التي تزيد على سبعة وعشرين مليون حالة في جميع أنحاء العالم تزداد في الوقت الذي نتكلم فيه.

وباسم حكومة وشعب جزر البهاما، أعرب عن تضامني مع الدول الأعضاء التي تكافح مرض فيروس كورونا، وأتقدم بخالص تعازينا على الخسائر في الأرواح.

السيد الرئيس،

عندما خاطبتُ الجمعية العام الماضي، في أعقاب إعصار دوريان، ناشدتُ قادة العالم أن يتعاملوا مع حالة الطوارئ المناخية العالمية باعتبارها أكبر تحد تواجهه البشرية.

ولم نكن نعلم أن هناك تحدياً أكبر قادماً بعد بضعة أشهر فقط سيجبر العالم على التوقف عن العمل بنسبة لم يشهدها العالم منذ الحرب العالمية الثانية.

وبالتالي، فإن موضوع الدورة الخامسة والسبعين: "المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف – مواجهة كوفيد-19 من خلال العمل المتعدد الأطراف الفعال" هو موضوع مطابق لمقتضى الحال وقابل للتطبيق على واقعنا الراهن.

السيد الرئيس،

إن السياحة هي مصدر الدخل الرئيسي لجزر البهاما.

وعلى غرار البلدان الأخرى، كان علينا أن نغلق حدودنا مؤقتاً وننظم حركة الناس للحد من انتشار مرض فيروس كورونا. وكانت أولويتنا، وستظل كذلك، هي حماية الأرواح وكفالة سلامة من هم داخل حدودنا. وقد تسبب الإغلاق المؤقت لحدودنا بأحد أكبر الانخفاضات في عدد الزوار منذ نشوء السياحة الحديثة في جزر البهاما.

وتسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي في بعض مجالات القطاع الخاص بزيادة غير مسبوقة في البطالة مما أدى إلى تفعيل برنامج إعانات البطالة وبرنامج المساعدة للعاملين لحسابهم الخاص، فضلاً عن برامج أخرى للأمان الاجتماعي، بما في ذلك البرنامج الوطني لتوزيع الأغذية، وهو أكبر برنامج لتقديم الغذاء في تاريخ أمتنا.

السيد الرئيس،

يبدو أن البلدان الجزرية الصغيرة النامية مثل جزر البهاما تعمل دائماً في حلقة مفرغة من نمط الانتعاش، إذ يتعين عليها أن تتعامل مع الصدمات الخارجية والأحداث المناخية المتلاحقة.

لقد شهدت جزر البهاما أعاصير كبرى في الأعوام 2015 و 2016 و 2017، وجاء إعصار دوريان في أيلول/سبتمبر 2018، وهو أكبر عاصفة أطلسية في التاريخ المسجل.

وتقيّم التقديرات الأولية للأمم المتحدة الخسائر والأضرار المتكبدة بمبلغ 3,4 بلايين دولار. ولا تزال مشاريع البنية التحتية والإسكان جارية فيما نكابد تأثير مرض كورونا، ونواصل التواصل مع الشركاء الدوليين من أجل المساعدة التي تشتد الحاجة إليها لإصلاح تلك الجزر وإعادة إعمارها.

وعُقد مؤتمر للمانحين بتنسيق من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ناسو في 13 كانون الثاني/يناير 2020، وأود أن أعرب عن تقدير حكومتي الصادق لجميع التعهدات بتقديم الموارد المالية والمساعدة في هذا المؤتمر.

”وتتطلع حكومتي إلى التنفيذ الكامل للتعهدات التي قُطعت لأنها ضرورية لجهودنا الجارية للانتعاش“.

السيد الرئيس:

إن اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما فيها اقتصادات الجماعة الكاريبية، تتعرض باستمرار لهجوم من صدمات خارجية مختلفة خارجة عن إرادتها.

وهذه المجموعة من البلدان هي من بين أكثر المناطق عرضة للكوارث في العالم. ولا تميز الجوائح أو الأعاصير أو الأحداث المناخية بين البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل والاقتصادات المتقدمة النمو.

ومن هنا يبقى السؤال المطروح هو لماذا لا تزال المؤسسات المالية الدولية تقيّم البلدان المتوسطة الدخل باستخدام منهجيات عفا عليها الزمن، لا تولي أي اعتبار لمستوى تعرض البلد للصدمات الخارجية وضعفه تجاهها وقدرته على التعافي منها.

وتجدر الإشارة إلى أن استعراض اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لأثر مرض فيروس كورونا يقدّر بأن الإنجازات الإنمائية في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية قد انتكست بمقدار عقد على الأقل.

وتشير توقعات البنك الدولي إلى أن ما لا يقل عن 100 مليون شخص يقعون في براثن الفقر المدقع.

ولذلك، أكرر الدعوة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على مؤشر الضعف في عمليات صنع القرار في المؤسسات المالية الدولية ومجتمع المانحين الدوليين.

وأُردد أيضاً نداء المنطقة من أجل رسملة صندوق الكاريبي للصمود.

إن قرار مجموعة العشرين بتعليق مدفوعات خدمة الدين لأقل البلدان نمواً قرار جدير بالثناء، وأقترح أن يمتد هذا التنازل ليشمل تجمعات اقتصادية أخرى أيضاً.

السيد الرئيس:

نظرا لما تعانيه نظم الرعاية الصحية وسلاسل الإمداد على مستوى العالم من ضغط وإجهاد هائلين، فإنني أثني على الأمين العام لجهوده المتواصلة لمكافحة الجائحة.

السيد الرئيس:

بينما نظل متفائلين بحذر بشأن إيجاد لقاح ناجع ضد كوفيد-19 في المستقبل غير البعيد، فإننا نلاحظ الجهود التعاونية التي يبذلها مرفق كوفاكس لتأمين الترتيبات اللازمة للبلدان النامية.

وينبغي أن تكون البلدان النامية قادرة على الحصول على اللقاحات من خلال عملية شراء شفافة بأسعار سوقية ميسورة.

ونحيي الأطباء والممرضين وغيرهم من العاملين في مجال الرعاية الصحية وجميع من هم على خط المواجهة، الذين يضحون بصحتهم من أجل مساعدة عشرات الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم.

إنهم الأبطال الحقيقيون، الذين يدين لهم المجتمع العالمي بامتنان هائل.

السيد الرئيس:

إذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، ينبغي ألا نسمح للجائحة بأن تضعف معنوياتنا وأن تنتقص من الاحتفال بهذه المؤسسة الموقرة وبقائمة إنجازاتها ومحطاتها الهامة المطولة.

لقد كانت تعددية الأطراف، ولا تزال، أكثر القنوات فعالية التي يمكن من خلالها للدول الجزرية الصغيرة إسماع أصواتها والنهوض بمتطلباتها المتعلقة بالسياسات.

السيد الرئيس:

على الصعيد العالمي، ما زلنا نشهد تحديات مناخية وبيئية لم يسبق لها مثيل. ففي جميع أنحاء العالم، حدث انخفاض بنسبة 85 في المائة في مساحة الأراضي الرطبة القابلة للاستمرار.

وتكشف الاستعراضات العلمية أن 60 في المائة من مساحة المحيطات تتأثر بالنشاط البشري الضار، بما في ذلك الصيد المفرط والتلوث والتحمض الناجم عن المواد الكيميائية.

وتواصل جزر البهاما الاضطلاع بدورها في الحفاظ على بيئة بحرية وبرية سليمة. ويشمل ذلك توسيع المناطق البحرية المحمية والمواقع المحمية.

ولذلك، نرحب بتحديد موعد انعقاد مؤتمر قمة التنوع البيولوجي في 30 أيلول/سبتمبر.

وسنواصل المشاركة بنشاط في المفاوضات الرامية إلى إبرام معاهدة دولية من أجل الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية والمحافظة عليه.

وفي هذا السياق، يسرني أن أبلغكم بأن جزر البهاما ستسعى إلى تجديد عضويتها في مجلس المنظمة البحرية الدولية، ونعول على الدعم القيم للغاية من جانب الدول الأعضاء لإعادة انتخابنا.

السيد الرئيس:

لقد حفزت جائحة كوفيد-19 التعجيل باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للشباب والمجتمعات المحلية التي تواجه تحديات اقتصادية.

ويجب أن يستمر هذا الاتجاه في بيئة ما بعد كوفيد-19، فضلا عن تشجيع إيجاد فرص للشباب لممارسة مهنة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات لأن التعليم يمكن أن يكون بمثابة أداة رائعة لتحقيق المساواة.

السيد الرئيس:

تعكف جزر البهاما بعناية على وضع صيغة لإعادة فتح البلد تدريجيا أمام الزوار. ونأمل أن نستقبل بعض السياح في هذا العام.

ومع ذلك، وبينما نتكيف مع هذا الوضع الطبيعي الجديد، فإننا نعترف بأنه لا يمكن لأي بلد أن ينجو من هذه الجائحة بمفرده.

السيد الرئيس:

نغتنم هذه المناسبة أيضا لنكرر الإعراب عن تأييدنا لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وبناء على ذلك، ستنضم جزر البهاما إلى المجتمع الدولي بالتصويت مؤيدة للقرار السنوي للجمعية العامة بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

السيد الرئيس:

أود أن أؤكد لكم التزام جزر البهاما الثابت تجاه الأمم المتحدة وتعهدنا بالتقيد دائما بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تأسست المنظمة استنادا إليها.

شكراً لكم.

السودان (انظر أيضا A/75/PV.13، المرفق الخامس)

خطاب السيد عبد الله حمدوك، رئيس وزراء جمهورية السودان

أُدلي بهذا الخطاب يوم الثلاثاء، 29 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة عشر للجمعية العامة

[الأصل: بالعربية]

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أصحاب الجلالة والفخامة رؤساء الدول والحكومات،

السيد الأمين العام؛

السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

يطيب لي أن أخاطبكم، بعد مرور أكثر من عام على ثورة كانون الأول/ديسمبر المجيدة، التي مهرها شابات السودان وشبابه بدمائهم الغالية، فجاءت تعبيرا صادقا عن الشعب وتطلعاته في الحرية والسلام والعدالة، وأملنا كبير في أن تكلل مداولات هذه الدورة بالنجاح، كما يسعدني أن أتقدم إليكم بالتهنئة الصادقة، سعادة السفير فولكان بوزكير، على انتخابكم رئيسا- للجمعية العامة، متمنيا لكم كل نجاح وسداد. ولا يفوتني أن أعرب عن تقديري للجهود الكبيرة التي بذلها سلفكم، سعادة البروفيسور تيجاني محمد – بندي، رئيس الدورة السابقة للجمعية العامة.

تأتي مداولات هذه الدورة في وقت شديد الحساسية، يواجه العالم فيه عدوا غامضا في غرابة تكوينه وسرعة انتشاره وضراوة فتكه متجاوزا كل الحدود الجغرافية دون أن يفرق بين الدول، غنيها وفقيرها، وهو بذلك لم يترك للعالم خيارا سوى التضامن سبيلا لمجابهته.

ولذلك، فإننا، ندعو، من هذه المنصة، إلى تعزيز التعاون وإحكام آليات العمل الجماعي لنواجه سويا تحدياتنا الماثلة في انتشار جائحة كورونا ولنسعى جاهدين إلى تحقيق شعار هذه الدورة الذي جاء معبرا عن هذه الفترة العصيبة: "المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف – مواجهة كوفيد-19 من خلال العمل متعدد الأطراف الفعال".

وهنا، نود أن نعلن عن دعمنا وتقديرنا لمنظمة الصحة العالمية ونشيد بدورها الذي اضطلعت به خلال تفشي هذه الجائحة منذ بداياتها، والدعم الفني الذي ظلت تقدمه للدول المتأثرة، كما نتقدم بالشكر لكل الدول والمنظمات التي قدمت لنا الدعم في هذا المجال.

السيد الرئيس،

يمر السودان خلال هذه الفترة بظروف استثنائية خلفتها السيول والأمطار بشكل غير مسبوق، الأمر الذي فاقم من التحديات التي يواجهها، حيث أدى فيضان النيل إلى حدوث خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات على طول المناطق المحاذية للشريط النيلي، فضلا عما سببته الأمطار والسيول أيضا- من أضرار كبيرة في مناطق واسعة أخرى من انهيار عشرات الآلاف من المساكن كليا-

أو جزئيا-. وفي هذا المقام، أود أن أشيد بكل الأصدقاء والأشقاء الذين قدموا الدعم السخي ووقفوا معنا في هذه الكارثة.

كما تعلمون، فإن السودان يمر بفترة انتقالية جاءت بعد ثورة شعبية مجيدة ضد الظلم والاستبداد والتدهور الاقتصادي والاجتماعي. وتخاطب الحكومة الانتقالية طموحات عريضة خرج من أجلها الشعب السوداني، وتبذل كل ما في وسعها لمخاطبة التحديات العديدة، وأهمها تحقيق السلام وإصلاح الاقتصاد.

وجاءت جائحة كورونا لتزيد الوضع صعوبة وتعقيدا للحكومة الانتقالية التي ورثت اقتصادا مشلولا وقطاعات خدمية مدمرة وضعيفة، خصوصا القطاع الصحي الذي كان مهملا لعقود طويلة.

السيد الرئيس،

إن الحفاظ على قيم التعددية والتعاون الدولي، التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لهو أمر أساسي لتعزيز الركائز الثلاث للأمم المتحدة: الأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

كما أن القضايا العالمية، مثل تغير المناخ والتوترات الجيوسياسية والأزمات الإنسانية بأشكالها المختلفة، تدفع باتجاه إيجاد تفاهمات تحترم قيم ومصالح الأمم وتستوجب الاهتمام والعمل الجماعي من خلال التعددية والدبلوماسية في وقت تتأثر فيه المشاهد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلاقات بين الدول بالتقدم التكنولوجي والتسارع المعلوماتي.

السيد الرئيس،

جاء اعتماد الوثيقة الدستورية في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٩ بمثابة الخطوة الثانية المكملة لانتصار الثورة، حيث جعلت الوثيقة السلام ووقف الحرب هو الأولوية الأولى لحكومة الفترة الانتقالية. واستنادا إلى ذلك، انطلقت عملية السلام بجوبا وهي لم تكن عملية تفاوضية بين طرفين متحاربين كما كان في السابق، بل هي عملية حوار بين شركاء الثورة من أجل التوصل ليس للسلام ووقف الحرب فحسب، بل لوضع المعالجات الشافية لكل مسببات النزاعات ومعالجة جذورها، وذلك بإبرام اتفاق سلام جوبا والذي سوف يتم توقيعه في الثالث من تشرين الأول/أكتوبر المقبل.

السيد الرئيس،

على صعيد المحور الإنساني، فإننا نُعرب عن شُكرنا وتقديرنا للأمم المتحدة ووكالاتها الإنسانية وكافة المنظمات الدولية، وعبرها مجتمع المانحين، على المساندة والدعم لحكومة الثورة في جهودها لمعالجة أوضاع النازحين واللاجئين والعائدين إلى مواطنهم الأصلية من خلال توفير المعونات الغذائية والصحية.

ونشير، في هذا السياق، إلى أن حكومة الثورة قد سارعت أولاً برفع كل القيود والعراقيل التي كانت تعيق عمليات إيصال المساعدات الإنسانية للمتأثرين في مناطق النزاعات. وفي إطار هذا المحور، فإن الدولة قد عالجت ضمن خطتها الوطنية موضوع تحسين بيئة العمل الإنساني وتوفير مطلوباته من خلال تبني مشروعات الحلول المستدامة للنازحين وتوفيق أوضاعهم، وفقاً لما نصّت عليه الصكوك الدولية واللوائح المنظمة للعمل الإنساني.

وتعمل الدولة الآن في تنسيق تام مع بعثة يوناميد على عملية استكمال استراتيجية خروجها، وفقاً للقيد الزمني المحدد بموجب قرار مجلس الأمن 2525 (2020)، وهو 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، وآخر الخطوات التي تمت على صعيد نقل المهام كان هو تنفيذ المرحلة الأولى من الخطة الوطنية لحماية المدنيين، والتي تمّ تعميمها كوثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة منذ 21 أيار/مايو 2020، وتمّ رفع التقرير المرحلي الأولي عن موقف تنفيذها حتى 15 آب/أغسطس 2020، وسوف يستمر التنفيذ من أجل استكمال تولي مهام حماية المدنيين بالكامل قبل 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، بحيث تستقبل البلاد بعد ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لدعم الانتقال في السودان (يونيتامس).

السيد الرئيس،

وفي مجال الاقتصاد، فإن الوضع الاقتصادي لا يزال يلقى بثقله على كاهل المواطنين بشكل متزايد، وهو نتيجة للتشوهات الاقتصادية التي خلفها النظام البائد، كذلك فإن الإصلاحات العميقة التي شرعنا في تطبيقها، والتي تهدف لمعالجة الخلل الهيكلي في الاقتصاد السوداني، قد أدت بشكل غير مباشر إلى زيادة عبء المعيشة. إن هذه الإصلاحات مؤلمة وشاقة ولكنها ضرورية على المدى الطويل وللتخفيف من آثارها، فقد شرعنا في تنفيذ البرنامج الاجتماعي لدعم الأسر لتقديم الدعم المالي المباشر للأسر الأكثر فقرا بغرض تخفيف آثار هذه الإصلاحات. وهذا البرنامج يهدف أيضا لدعم الإنتاج عبر تقديم الدعم المباشر للفئات الزراعية والعمالية المنتجة في الأرياف والمدن. وتعمل الحكومة أيضا على دعم إنشاء مشاريع التعاونيات وتنفيذ برنامج "سلعتي"، وهي مشاريع تهدف إلى توفير السلع الأساسية للمواطنين.

السيد الرئيس،

تعلّق حكومة بلدي أهمية كبرى على موضوع سيادة حكم القانون على المستويين الوطني والدولي وتبذل جهوداً مستمرة لمراجعة القوانين الوطنية بُغية تطويرها وضمان اتساقها مع المعايير والاتفاقيات الدولية، وتتوافق هذه الجهود مع مبادرات متعددة بالداخل تنهض بها الجهات ذات الصلة في مجالات بناء وتعزيز القدرات الوطنية وتمكين الأجهزة المختصة من الوفاء بمسؤولياتها ومهامها، وفقا للدستور والقوانين المنظمة لذلك، باعتبار أن عملية تحقيق سيادة القانون على المستوى الوطني هي مسؤولية الدول والحكومات.

السيد الرئيس،

لقد أولت الوثيقة الدستورية عناية خاصة لقضايا حقوق الإنسان، حيث تم تخصيص فصل كامل للحريات والحقوق. وإنفاذاً للوثيقة، قامت الحكومة الانتقالية باتخاذ عدد من الخطوات الإيجابية لمعالجة التشوهات التي لحقت بهذا الملف طيلة فترة الحكم الشمولي السابق. وفي مقدمة هذه الخطوات، إلغاء عدد من القوانين المقيدة للحريات وتعزيز دور المرأة في المجتمع وحماية حقوقها وإتاحة حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي ومحاربة ظاهرة الإفلات من العقاب. كما حرصت الحكومة الانتقالية على تعزيز التعاون مع المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، تم التوقيع على اتفاقية فتح المكتب القُطْرِي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر 2019، وباشر المكتب عمله بالسودان منذ كانون الثاني/يناير 2020.

السيد الرئيس،

على صعيد جهود إعادة دمج السودان ضمن المنظومة الدولية، ننتهز هذه السانحة لنثمن عالياً مبادرة ألمانيا، بمشاركة عدد من الدول، لتأسيس مجموعة أصدقاء السودان، وقد أعطى نجاح تكوين هذه المجموعة وانتظام اجتماعاتها دفعة لإعادة إدماج السودان في المنظومة الدولية بعد العزلة التي دامت 30 عاماً، وقد تمثل ذلك في نجاح مؤتمر شركاء السودان ببرلين في 25 حزيران/يونيه 2020، بمشاركة أكثر من 50 دولة ومنظمة إقليمية ودولية.

السيد الرئيس،

لقد ظل السودان ولا يزال يسهم بشكل فاعل في دعم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية بدول القارة الأفريقية، خاصة دول الإقليم، وذلك عبر عضويته الفاعلة في المنظمات الإقليمية كالاتحاد الأفريقي والإيغاد والبحيرات العظمى والساحل والصحراء. وفي هذه السانحة، أرجو أن أثمن الدور الإيجابي الكبير الذي قام به الاتحاد الأفريقي في مواجهة جائحة كورونا في أفريقيا.

كما أؤكد على سعي السودان وخلال رئاسته للإيغاد لتحقيق أهداف متوائمة مع الأهداف الإستراتيجية للإيغاد، حيث كان قرار قمة الإيغاد العادية السادسة عشرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 بالتوافق على رئاسة السودان للمنظمة تأكيداً على عودة السودان القوية للإقليم، وقد وضع السودان رؤية لفترة رئاسته في محاور السلم والأمن والتكامل الإقليمي وتمكين المرأة والشباب وتفعيل المنظمة، حيث عقدت المنظمة عددا من القمم، الأولى لدعم عملية السلام في جمهورية جنوب السودان الشقيقة، والأخرى للتصدي لجائحة كورونا.

السيد الرئيس،

يعرب السودان عن تضامنه مع ضحايا الإرهاب في جميع أنحاء العالم ومع جميع البلدان التي عانت من هجمات إرهابية ويجدِّد رفضه وإدانته للإرهاب بكافة أشكاله وصوره، وذلك من خلال تعاونه وانضمامه ومساهمته بفاعلية في الجهود الدولية والثنائية المبذولة ضد الإرهاب وتمويله ومن خلال التزامه وتنفيذه للقرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن ذات الصلة.

السيد الرئيس،

إن السودان، ورغم عبوره، بدماء شهدائه، مودعاً عقوداً كأداء من البطش والقمع والظلم والتخلف ورغم الإنجازات التي تحققت خلال هذه الفترة الوجيزة من عمر ثورته المجيدة، إلَّا أن فترته الانتقالية ما زالت تُواجه عدداً من التحديات الجسام، التي تستوجبُ – لتجاوزها – استمرار وقوف ودعم المجتمع الدولي والأصدقاء والأشقاء لاستكمال خطط الحكومة الرامية إلى معالجة الضائقة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، وفي مقدمة ذلك إعفاء ديون السودان والحصول على قروض ميسرة، إلى جانب التزام الأصدقاء بالوفاء بتعهداتهم المعلنة خلال مؤتمر شركاء السودان ببرلين، وقبل ذلك كله رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب حتى تتمكن بلادنا من إكمال عودتها إلى الأسرة الدولية بعد انقطاع قسري استمر لثلاثة عقود. وفي هذا الإطار، أرجو أن أشيد بالخطوات الأخيرة التي اتخذتها الإدارة الأمريكية والكونغرس الأمريكي، دعماً للحكومة الانتقالية، بما في ذلك العزم على تسريع خطوات إسقاط السودان من القائمة.

السيد الرئيس،

في الختام، أرجو التأكيد على أن مسيرتنا ماضية لاستكمال مشروعات البناء، إصلاحاً لمؤسساتنا ونُظمنا الداخلية وتعزيزاً لعلاقاتنا الخارجية حتى يعود السودان عضواً فاعلاً في محيطه الإقليمي وليشارك المجتمع الدولي في صناعة المستقبل الذي نريد وليأخذ مكانته إسهاماً في تعزيز دور الأمم المتحدة، التي احتفلنا قبيل أيام بمرور 75 عاماً على تأسيسها لتكون المنظمة التي نحتاج من أجل تحقيق التعاون والتعددية والعمل الجماعي كمنهج ناجح لمواجهة التحديات التي تهدد شعوب العالم.

شكرا، سيدي الرئيس

فانواتو (انظر أيضا A/75/PV.13، المرفق السادس)

خطاب السيد بوب لوغمان، رئيس وزراء جمهورية فانواتو

أُدلي بهذا الخطاب يوم الثلاثاء، 29 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة عشر للجمعية العامة

السيد الرئيس؛

أصحاب الفخامة، رؤساء الدول والحكومات؛ السيد الأمين العام؛

الوفود الموقرة؛

السيدات والسادة

مقدمة

إن من عظيم شرفي أن أُلقي هذا الخطاب باسم حكومة وشعب جمهورية فانواتو.

السيد الرئيس،

في البداية، أود أن أهنئكم تهنئة خالصة على توليكم رئاسة هذه الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وأؤكد لكم، صاحب السعادة، دعم فانواتو الملتزم خلال فترة رئاستكم، ولدي كل الثقة بأن رئاستكم ستقودنا بنجاح في سعينا الجماعي إلى المستقبل الذي نصبو إليه وتحشد روح التعاون الضرورية للأمم المتحدة التي ننشدها.

وأود كذلك أن أعرب عن امتناننا العميق لسعادة تيجاني محمد بندي، الرئيس المنتهية ولايته للدورة الرابعة والسبعين على قيادته الممتازة لهذه الهيئة الموقرة خلال هذا الوقت العصيب.

التحديات العالمية

السيد الرئيس

عادة ما نجتمع في قاعة الجمعية العامة المميزة لنتبادل أفكارنا بشأن حالة العالم الذي نتشاطره. وتكون الممرات وقاعات الاجتماعات والأحداث الجانبية مليئة بالنشاط مع اجتماع القادة والوفود. وليس بوسعنا، في هذا الوقت الذي يكتنفه عدم اليقين والخطر عندما يمكننا أن نستفيد بصورة أكبر من هذه التجمعات، أن نفعل ذلك.

قد يكون عرض بياننا الوطني عبر وصلة فيديو إشارة رمزية على هذا الوقت الاستثنائي، ولكنه أيضا رمز لتصميمنا على التكيف والاستفادة مما هو متاح. لذا، وعلى الرغم من أننا في الوقت الحالي غير قادرين جميعا على السفر أو أن نكون معا بصفة شخصية، يمكننا أن نواصل إيجاد سبل لتسخير التزاماتنا الجماعية برؤية إنهاء الجائحة وإعادة ضبط كوكبنا على أساس مستدام وسلمي.

وبالنسبة للعديد من شعوبنا في جميع أنحاء العالم، كان عام 2020 عاما من التحديات التي لا مثيل لها. فقد أطلق كوفيد-19 العنان لشبكة معقدة من القضايا الصحية والاقتصادية والاجتماعية التي أخضعت الأنظمة الحكومية والتجارية والمجتمعية لاختبار قاس. فقد كشفت الجائحة عن أوجه الضعف القائمة ونبّهتنا إلى تهديدات جديدة. ورأيناها تفاقم معدلات عدم المساواة والفقر العالمية المرتفعة أصلا التي تواجهنا.

ورأينا كيف أثرت بشـــدة على أكثر الفئات ضـــعفا في مجتمعاتنا، ولا ســـيما النســـاء والفتيات، والأشخاص ذوي الإعاقة، ومن يعانون حالات صحية مزمنة.

فيجب أن نتحد لنهزم آفة هذا المرض. إننا نحتاج كحكومات إلى أن نكون قادرين على مواصـــلة التواصـل لمسـاعدة الأسـر التي انقسـمت أو أُبقيت بعيدة عن بعضـها والتخفيف من عواقب فقدان الوظائف وإغلاق الأعمال التجارية والاسـتمرار في توفير الرعاية الصـحية في ظل ضـغوط إدارة الجوائح الهائلة، كل ذلك في الوقت الذي نواجه فيه مصادر الإيرادات التي انخفضت بشكل كبير.

السيد الرئيس

لقد سلط كوفيد-19 ضوءا جديدا كذلك على تحديات ونزاعات عالمية قائمة، بما في ذلك تصـاعد خطر سـباق التسـلح والإرهاب؛ والانتهاكات المسـتمرة لحقوق الإنسـان؛ وتغير المناخ؛ وتشـريد الناس؛ وآفة الأمراض غير المعدية، واضطرابات الثورة التكنولوجية التي تعيد تحديد مستقبل العمل. ونرى في جميع أنحاء العالم أن تداعيات الجائحة تزيد من حدة الانقسـامات بين المجتمعات وتصـعد التوترات الجيوسـياسـية وتغير العلاقات التجارية وتهدد السلام.

ومما يثير القلق الشـــديد أن هذه التحديات العالمية المعقدة تتضـــاعف في وقت تواجه فيه بيئتنا المتعددة الأطراف أقسـى الضـغوط التي تعرضـت لها حتى الآن. ولا يخطئن أحد في أننا بحاجة إلى تعددية أطراف شـاملة. فالتضـامن العالمي والتعاون الدولي المتضـافر الذي نصـوغه اليوم سـيقويانا لمواجهة هذه التحديات معا. وقد زاد وقت الأزمة هذا من مسـؤوليتنا المشـتركة عن تعزيز ثقة الناس في التعاون المتعدد الأطراف والمؤسـسـات الدولية. وتضـطلع الأمم المتحدة، بعضـويتها العالمية، بدور مركزي في التصـدي لتحدياتنا المشـتركة. فينبغي أن نركز جهودنا على تعزيزها، لا إضـعافها. ويمكن مقارنة الأمم المتحدة بقارب كبير مع شغل فرادى الدول مقصورات منفردة في ذلك القارب الكبير.

التنمية المحلية والتحديات

السيد الرئيس

إننا في فانواتو، بوصفنا اقتصادا جزريا صغيرا مفتوحا يقع في جنوب المحيط الهادئ، نعرف جيدا أهمية التضـــامن العالمي. فنحن نعلم من التجربة أننا دائما أفضـــل حالا عندما نعمل معا بدلا من أن نعمل منفردين.

ولحسـن الطالع، لا توجد حتى الآن حالات كوفيد-19 مؤكدة أو مشـتبه فيها في فانواتو. وقد أتاح لنا الإغلاق المبكر للحدود هذه الفرصـــة الثمينة لإعداد اسـتجاباتنا الصـــحية، ولكنها جاءت كذلك بتكاليف اقتصـادية واجتماعية خطيرة. وعلاوة على ذلك تعرض بلدنا، في نيسـان/أبريل، لإعصـار اسـتوائي آخر من الفئة الخامسة. وقد تركت شدة هذه الكارثة المركبة بالفعل ندوبا دائمة على الأسر والمجتمعات والأمة. وتُثقل الموارد المحدودة بتوترات إضـافية بسـبب جهود الإنعاش الجارية من جراء الكوارث السـابقة. إن ما يلوح في الأفق هو خطر الكوارث في المسـتقبل والأحداث الجوية القاسـية، التي يغذيها تغير المناخ وتتفاقم به. ومع ذلك، تؤكد لنا تجربتنا أنه يمكننا أن نتعافى – وسـنتعافى – بالعمل معا وسـنعيد البناء على نحو أفضـل ونخرج أقوى وأقدر على الصمود.

وبهذه الروح، التقينا كأمة في تموز/يوليه للاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لاستقلالنا السياسي. وسنلتقي مرة أخرى في كانون الأول/ديسمبر للاحتفال برفعنا من قائمة أقل البلدان نموا. إن هذا العام عام خاص بالنسبة لنا في خضم حالة عدم اليقين والفوضى. إننا ننظر بصفة خاصة إلى رفعنا من قائمة أقل البلدان نموا على إنه قصة نجاح. وقد رحبنا وسنرحب دائما بتضامن مجموعة أقل البلدان نموا، والدعم الذي يقدم لها. ولكننا في عامنا الأربعين كبلد مستقل، مستعدون للمرحلة التالية من مسيرتنا الإنمائية. ونحن على استعداد لاتخاذ تلك الخطوة على الرغم من الكارثة التي أطلقت عنانها الجائحة والإعصار، والتي سيتردد صداها لسنوات عديدة قادمة.

إننا نعتز بإنجازاتنا، مع إدراكنا أنه لا يزال أمامنا طريق طويل يتعين علينا أن نشقه لتحقيق أهدافنا في مجال التنمية المستدامة. ونفضل أن نستفيد من جهودنا وجهود شركائنا الإنمائيين ونخرج من القائمة الآن، مع فترة انتقالية سلسة ممتدة بدلا من المخاطرة بالعودة إلى فئة أقل البلدان نموا أو وقف الرفع من القائمة كليا. ولهذا السبب، نسعى إلى الحصول على دعم الشركاء الإنمائيين والتجاريين الثنائيين والإقليميين والمتعددي الأطراف لتقديم الدعم الكامل لتنفيذ استراتيجية الانتقال السلس التي أعدتها فانواتو، ولا سيما التدابير المحددة ذات الأولوية التي تتطلب دعما محددا لفترة خمس سنوات انتقالية ممتدة؛ وعلى تدابير دعم دولية محددة تتعلق بالتجارة والمعونة لصالح التجارة والمشاركة في المحافل الدولية.

وإذا لم نكن حذرين، فإن أحداث هذا العام واستمرار تمزق تعددية الأطراف قد يضعفان تطلعاتنا الإنمائية العالمية. لقد وقعنا جميعا ظافرين قبل خمس سنوات فقط في إطار خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الـ 17. ويجب علينا أكثر من أي وقت مضى أن نعود إلى هذه الالتزامات الجماعية وأن نضاعف جهودنا في التنفيذ. وبالفعل وضعنا، في فانواتو، هذه الأهداف العالمية في سياق تطلعاتنا الوطنية، التي وردت في خطة فانواتو لعام 2030 – خطة الشعب. وسعينا هذا العام إلى ضمان ألا تستجيب استراتيجيتنا الوطنية للإنعاش للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المباشرة المرتبطة بكوفيد-19 وإعصار هارولد فحسب، بل أن تمكننا من إعادة البناء بشكل أفضل ومواصلة النهوض بتطلعاتنا الإنمائية. ويجب أن نواصل المضي قدما وألا نعود إلى ما كان عليه الحال من قبل. ويعني تزايد تواتر الظواهر الجوية الشديدة والكوارث الأخرى أن الانتعاش أصبح الوضع الطبيعي الجديد.

ولن تكون عملية إعادة البناء على نحو أفضل ممكنة إلا إذا توفر لدينا الهيكل المناسب. وبالنسبة لنا ولغيرنا من الدول الجزرية الصغيرة النامية على وجه الخصوص، فإن أكبر التهديدات التي تواجهنا تهديدات عالمية – وأبرزها تغير المناخ وإدارة محيطاتنا. ولذلك، يجب أن تكون حلولنا أيضا عالمية، وهذا يعني أنه من الضروري أن يكون الهيكل الدولي اللازم قائماً. ونظراً لتزايد ندرة الموارد اللازمة للتصدي لتحدياتنا المعقدة، تواجه البلدان الضعيفة، مثل أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية بصفة خاصة، مستقبلا عصيبا. وببساطة، نحن بحاجة إلى أمم متحدة تعمل وتؤدي وظائفها بالكامل. ونحن بحاجة إلى أن تعمل وكالات الأمم المتحدة في شراكات متينة مع الدول الأعضاء، ومع المنظمات متعددة الأطراف الأخرى. ونعلم أن هناك مشاكل، ولكننا بحاجة إلى إيجاد سُبل لإصلاح هذه المشاكل، وليس إثارة مشاكل أكبر من خلال مواصلة الاتجاهات التي تقوض تعددية الأطراف والتعاون الدولي.

إن إعادة البناء على نحو أفضل يعني أيضا أنه لم يعد بوسعنا أن نقبل العمل كالمعتاد، ولذا أود أن أقترح بعض المجالات التي ينبغي لنا، نحن الأمم المتحدة، أن نركز عليها لإيجاد سبيل جديد نحو مستقبل جماعي أكثر إشراقا.

أولاً، أدى كوفيد-19 إلى تراكم الديون في البلدان الأقل قدرة على تحمل تكاليف خدمة تلك الديون. ومن الضروري أن تقوم المؤسسات المالية المتعددة الأطراف بتخفيف عبء الديون والإعفاء منها. ويجب أن يكون هذا مقترنا بمِنحٍ وحزم تمويل مصممة خصيصا وبشروط ميسرة. وينبغي أن تكفل هذه التدابير وجود حيز مالي كاف للبلدان، ليس فقط لمواجهة الأزمة الحالية، بل أيضا لتمويل تنفيذ أولوياتها في مجال التنمية المستدامة. وأقرُّ بأنه قد تم بالفعل إنجاز بعض العمل الممتاز في هذا المجال، ومع ذلك، أعتقد أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

ثانياً، ينبغي زيادة التمويل المتعلق بالمناخ لضمان إعادة رسملة الأدوات المالية مثل الصندوق الأخضر للمناخ. ومرة أخرى، ندعو إلى تبسيط عمليات الحصول على هذه الأموال وتسهيل عملية الوصول إليها من أجل السماح للدول الجزرية الصغيرة النامية مثل فانواتو بتنفيذ أولوياتها للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، والتي تركز على مختلف أطر التنفيذ بما في ذلك المساهمات الوطنية المحددة.

ثالثاً، يتعين على الأمم المتحدة أن تجد السبل الكفيلة بالتصدي لتدابير إزالة المخاطر التي تتخذها البنوك الدولية الكبرى التي منعت الدول الجزرية الصغيرة النامية بشكل خاص، من إقامة علاقات مصرفية مماثلة مع مصارفنا المحلية.

وأخيراً، من الضروري أن نضمن حصول كل بلد على لقاحات كوفيد-19 في الوقت المناسب وبشكل عادل ومنصف، مما يعني العمل بشكل تعاوني وليس على نحو تنافسي. ويجب على الأمم المتحدة أن تضمن بشكل خاص إمكانية حصول جميع البلدان الأكثر ضعفاً في العالم على اللقاحات. وإلى أن نحظى بالإنجاز الطبي الذي نصلي جميعا من أجله، يجب أن نتحد في جهودنا للتخفيف من الآثار الوخيمة التي تخلفها هذه الأزمة على شعبنا.

حقوق الإنسان وإنهاء الاستعمار

السيد الرئيس،

بينما نتطلع إلى المستقبل الذي نريده، يجب أن نتصور عالماً مليئا بالحرية؛ عالماً خاليا من الاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان. وفي هذا العام، وفيما يحتفل بلدي بالذكرى الأربعين للاستقلال، نتذكر صلتنا الثقافية القوية مع جزيرتي أوماينوبني وأوماياناج، اللتين يُطلق عليهما عادة باللغة الإنكليزية جزيرتي ماثيو وهنتر. وعلى الرغم أنهما كانتا جزءاً لا يتجزأ من فانواتو خلال فترة استعمارها، فإن فرنسا ادعت، للأسف وبصورة غير مشروعة، أنهما في ملكيتها. وعلاوة على عدم إكمال فرنسا إنهاءَ استعمارها لفانواتو، فإن إجراءاتها تعيق قدرة شعب فانواتو (ni-Vanuatu) على أداء ممارساته التقليدية والثقافية والدينية في الجزيرتين. وهذا أمر يثير قلقاً بالغاً لأن الحفاظ على التراث الثقافي لشعبنا يكتسي أهمية قصوى بالنسبة لشعب فانواتو، الذي عانى من تاريخ طويل ومؤسف من الاستغلال الاستعماري. وعلى الرغم من أن جميع أفراد شعب فانواتو يعتبرون أوماينوبني وأوماياناج مقدستين، فإن لهما مكانة عظيمة في قلوب أفراد شعبنا من جزر تانا وفوتونا وأنيتوم. ولأجيال كثيرة جدا، مارس السكان الأصليون في تلك الجزر الطقوس المقدسة في هاتين الجزيرتين. ولا تزال أوماينوبني وأوماياناج تحتفظان حتى اليوم بمكانة بالغة الأهمية في الشعائر الدينية لأفراد الشعب القاطنين في تلك الجزر. وإنني أتطلع إلى عودتهما إلى الجُزُر، على النحو الذي يسّره مقرر الأمم المتحدة الخاص السابق المعني بحقوق الشعوب الأصلية.

وعلاوة على ذلك، فإننا ندرك أيضا أن بعض الأقاليم تواصل كفاحها من أجل الحرية.

ففي منطقتنا، ستواجه كاليدونيا الجديدة قريبا استفتاءً آخر بشأن مسألة الاستقلال. ومن المهم أن يظل هذا العمل حراً ونزيهاً وشفافاً وأن يستمر تحت إشراف الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

نعلم أن هناك انتهاكاتٍ واسعةَ النطاق لحقوق الإنسان تحدث في كل مكان من حولنا، ومع ذلك يبدو أن العالم يتبع نهجاً انتقائياً للتصدي لهذه الانتهاكات. وفي منطقتنا، لا يزال السكان الأصليون في بابوا الغربية يعانون من انتهاكات حقوق الإنسان. ففي العام الماضي، دعا قادة منتدى جزر المحيط الهادئ الحكومةَ الإندونيسية، بكل احترام، إلى السماح لمكتب مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بزيارة مقاطعة بابوا الغربية. وحتى الآن لم يُحرز تقدم يذكر فيما يتعلق بهذا الأمر. ولذلك، أدعو الحكومة الإندونيسية إلى التفضل بقبول الدعوة السابقة التي أطلقها قادة منطقة المحيط الهادئ.

الختام

السيد الرئيس

إن موضوع دورة الجمعية العامة الـ 75 هذه يدعونا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، إلى أن نجتمع معا لوضع إطار للمستقبل الذي نصبو إليه. وبالنسبة لفانواتو، كانت هذه السنة الصعبة للغاية خلفية لبدء المرحلة التالية من بناء الدولة، التي تميزت باحتفالاتنا بالاستقلال وتوجت برفع بلدنا من قائمة أقل البلدان نموا في غضون بضعة أشهر. ونأمل أن نتمكن من خلال تشاطر خبراتنا من الإسهام في التعلم العالمي إذ نجتاز الأزمة الحالية ونعمل معا سعياً لتحقيق السلام المستدام والتنمية المستدامة. ومع تخلصنا من أزمة كوفيد-19، ينبغي لنا أن نواصل مواءمة انتعاشنا الوطني والعالمي مع الالتزامات القائمة لإعادة توجيه نماذج النمو نحو النماذج الأكثر استدامةً وأكثرَ مراعاةً للبيئة في الطبيعة.

ويجب الدفاع عن تعددية الأطراف أكثر من أي وقت مضى والاستجابة للاحتياجات المتطورة لعصرنا. ولا يزال ميثاق الأمم المتحدة هو بوصلتنا الأخلاقية، ويبقى يذكرنا بواجباتنا المشتركة لخدمة البشرية.

أشكركم سيدي الرئيس وباركم الرب جميعا.

كابو فيردي (انظر أيضا A/75/PV.13، المرفق السابع)

خطاب السيد خوسي أوليسيس كوريا إي سيلفا، رئيس الوزراء ووزير الإصلاح في جمهورية كابو فيردي

أُدلي بهذا الخطاب يوم الثلاثاء، 29 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة عشر للجمعية العامة

[الأصل: بالبرتغالية؛ وقدم الوفد الترجمة الإنكليزية]

السيد رئيس الجمعية العامة،

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة

تنعقد المناقشة العامة لهذه الدورة الخامسة والسبعين في سياق يتسم بالأزمة الصحية والاقتصادية والاجتماعية العالمية.

وبهذه المناسبة، أود أن أبعث بتحية صداقة وتضامن من شعب كابو فيردي إلى جميع شعوب الأمم المتحدة، مُعرِبين عن مشاعر الأسى للخسائر في الأرواح البشرية التي نجمت عن جائحة فيروس كورونا، ومُشَجِعِين على الصمود الذي سيؤدي بنا إلى أيام أفضل.

وعلى مدى السنوات الـ 75 الماضية، وبحسب تقاليدنا يجري عقد مناقشة سنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك. وهو اجتماع للعالم والتجمع الكبير لشعوبه.

وتحاول المناقشة العامة لهذه الدورة الخامسة والسبعين استخدام منصة رقمية للغرض نفسه. ونحن نقوم بذلك دون الدفء المعتاد للعناق والمصافحات في الممرات والقاعات والاستقبالات، ودون التفاعل المباشر للدبلوماسية الحية، وهو الأكثر فعالية.

أود أن أُحيي بشكل خاص رئيس الجمعية العامة المنتهية ولايته، البروفيسور تيجاني محمد بندي، ممثل نيجيريا. وأهنئه على إنجازه ولايته بصورة ناجحة وإظهاره القيادة والقدرة على التكيف في السياق الصعب لجائحة كوفيد-19.

وأود أن أرحب بالرئيس الجديد للجمعية العامة، السيد فولكان بوزكير، ممثل تركيا، وأتمنى له كل النجاح في رئاسته.

أود أن أهنئ الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، على قيادته الدؤوبة التي أعطت وجها وصوتا لمعاناة الشعوب في هذه اللحظات التي تتسم بعدم اليقين الشديد، وتسعى في الوقت نفسه إلى بناء تضامن عالمي يستجيب بفعالية لآثار جائحة كوفيد-19 على حياة الناس والبلدان والعالم.

السيد الرئيس،

إن جائحة كوفيد-19 تهديد عالمي. وتواجه البشرية أكبر تحد لها منذ أكثر من قرن.

ولتأثير الجائحة أبعاد إنسانية وبشرية عميقة. وهي تؤثر على الناس وحياتهم وصحتهم وأسرهم وسبل عيشهم وتوظيفهم وإدماجهم الاجتماعي وحمايتهم، وحركتهم، علاوة على تنقلهم وأوقات فراغهم واستقرارهم النفسي والعقلي.

وأدت الجائحة إلى تفاقم أوجه عدم المساواة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

ولدى قلة من بلدان العالم ما يكفي من الادخارات لتغطية التكاليف غير العادية التي تفرضها الأزمة العالمية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 فضلا عن إنعاش اقتصاداتها وإعمارها في الوقت نفسه.

وفي البلدان المتقدمة، مثل بلدان الاتحاد الأوروبي، هناك حاجة إلى حزمة مالية قدرها 750 بليون يورو لدعم الدول الأعضاء. وتتجاوز الحوافز المالية لأغنى البلدان مئات البلايين من الدولارات. ولكن ماذا عن أفريقيا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، هل هي قادرة على تحمل التكاليف والانتعاش وإعادة تشغيل اقتصاداتها اعتمادا على مدخراتها وحدها؟ كلا بالطبع.

فنحن نواجه نزاعات داخلية في جميع البلدان ونواجه في الوقت نفسه صراعا عالميا يتطلب حلولا تعاونية عالمية.

وليس من مصلحة أحد أن تكون أفريقيا أكثر فقرا وتعاني من أزمات إنسانية وأمنية متزايدة. ومن مصلحة الجميع أن تملك البلدان الأفريقية الموارد اللازمة للتغلب على الأزمة الصحية والاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي سببتها جائحة كوفيد-19 وبدء عصر جديد من التحولات الهيكلية التي تؤثر إيجابا على اقتصاداتها ومؤشرات تنميتها البشرية.

وفي هذا السياق، ينبغي أن يكون الحصول على اللقاح عاما ومنصفا، فضلا عن إعفاء الديون العالمية والخارجية للقارة. ويجب أن تكون هذه العناصر موضوع ميثاق المسؤولية العالمية حتى لا يتخلف أحد عن الركب.

ويعدُّ الإعفاء من الديون الخارجية أمرا أساسيا. ومن الضروري ليس معالجة الانكماش الاقتصادي والاختلالات الاقتصادية الكلية الناجمة عن أزمة الجائحة فحسب، بل – كنقطة تحول – لتعزيز التنمية المستدامة للبلدان الأفريقية في إطار الالتزامات القوية بأهداف التنمية المستدامة أيضا.

ويجب اتباع نهج مختلف تجاه الدول الجزرية الصغيرة النامية مع مراعاة أوجه ضعفها الكبيرة إزاء الصدمات الاقتصادية والبيئية الخارجية، فضلا عن اعتمادها الكبير على السياحة، وهو قطاع دمرته الجائحة العالمية.

لقد كان أداء العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية جيداً تاريخياً في الإصلاحات والسياسات الرامية إلى زيادة المرونة والحد من مواطن الضعف، ولكنها بحاجة إلى الوقت لكي تكون فعالة. ولن تذهب الجهود السابقة سدى. ولهذا السبب، من المنطقي تماما التركيز على مبادرات إلغاء الديون أو تخفيفها التي تؤدي إلى انتعاش الاقتصادات والسعي إلى تحقيق التنمية المستدامة أيضا.

وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية لا ينبغي أن يكون استحقاقها مشكلة لاستجابة المجتمع الدولي على أساس نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن تركز الجهود العالمية على الأدلة التي تفيد بأن الإصلاحات تساعد الدول على إحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتتمثل أولويتنا في كابو فيردي في استخدام الموارد المتأتية من خدمة الديون الخارجية لتمويل الخطة الاستراتيجية للتنمية المستدامة لعام 2030. ونحن إذ نفعل ذلك، نؤكد على ما يلي: (1) تنمية رأس المال البشري، (2) الأمن الصحي والصحة العامة، (3) التحول الرقمي، (4) التحول في مجال الطاقة، (5)

استراتيجية المياه للزراعة المرتبطة بمصادر الطاقة المتجددة، (6) الاقتصاد الأزرق، و (7) السياحة المستدامة.

فهي القوة الدافعة لأهداف التنمية المستدامة لكي تكون كابو فيردي بلدا أكثر مرونة وأقل عرضة للصدمات الخارجية، وللقضاء على الفقر المدقع وتحسين دخل الأسرة وخلق فرص عمل لائقة للشباب في إطار اقتصاد أكثر تنوعا.

ويمكن تحقيق هذه الأولويات بتقصير دورات الاستثمار العام وجذب الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية، فضلا عن إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتعاون من أجل التنمية. ويصبح كل هذا ممكنا في بيئة من الاستقرار السياسي والاجتماعي وانخفاض خطر الإضرار بالسمعة والتحلي بعقلية مناسبة للأعمال التجارية. وباختصار، بناء إطار مؤسسي للثقة.

السيد الرئيس،

اليوم تتضح أهمية تعددية الأطراف مرة أخرى مع وجود هذه الجائحة. ويخسر الجميع عندما تتعطل الاقتصادات وتغلق الحدود. وربما يخسر البعض أكثر من الآخرين، ولكن سيكون عالمنا وشعوبه أسوأ حالا بكثير.

ولا تعرف الإمكانات المدمرة لتغير المناخ حدودا أيضاً. ولذا يخسر الجميع، وخاصة أجيال القرن الحادي والعشرين والأجيال القادمة.

فالفقر والجوع وانعدام الأمن وعدم الاستقرار والتطرف العنيف، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة، لها آثار وتداعيات تتجاوز حدود جميع الدول.

ونعيش اليوم في سياق جائحة خطيرة. ولكن يجب ألا يقتصر ذلك على طموح خطة عام 2030.

لقد جاءت مبادرة عقد العمل التي أطلقها الأمين العام في الوقت المناسب جدا. ويجب علينا أن نعجل بتنفيذ خطة عام 2030 ونجعلها أكثر إلحاحا حتى نتمكن من الاستجابة وإعادة البناء على نحو أفضل. وتؤيد كابو فيردي هذه المبادرة بقوة.

إن الطريق إلى المستقبل الذي نصبو إليه مشوب بعدم اليقين، بيد أن الولاية المستمرة للأمم المتحدة ستكون بمثابة منارة تضيء لنا الطريق.

ولدينا فرصة لبناء عالم أفضل وأكثر استدامة في عصر ما بعد الجائحة، عالم يتسم بآفاق السلام والحد من النزاع، عالم أكثر أمنا ولا يستمر فيه نشر الأسلحة النووية، عالم أكثر تركيزا على حقوق الإنسان، وتدفعه التنمية المستدامة والبشرية، ويعززه المزيد من التعاون في مسائل الأمن والاقتصاد والمعرفة والعلوم والتكنولوجيا، وتعود فيه المنافع على الجميع.

ويتحمل القادة السياسيون المزيد من المسؤولية ولا ينبغي لأي بلد أن يتخلى عن الالتزام تجاه ملايين الشباب الذين يهتمون بشكل مشروع بمستقبلهم ومستقبل أطفالهم وأحفادهم المقبلين.

ويجب على الأمم المتحدة التي نحتاج إليها أن توحد الأمم في بناء المستقبل الذي نصبو إليه. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالتشديد مرة أخرى على الأهمية التي لا يمكن إنكارها لتعددية الأطراف.

وبعد خمسة وسبعين عاما، يتفق الجميع على ضرورة إصلاح المنظمة، أي تشكيل مجلس الأمن وتسيير عمله وتنشيط الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومواءمة أساليب العمل والتعاون بين هذه الهيئات الرئيسية.

وهناك حاجة ملحة إلى إجراء هذه الإصلاحات، سواء فيما يتعلق ببناء السلام أو فيما يتعلق بتعزيز التنمية. وهذا يتوقف علينا، نحن الأمم المتحدة، وقادة شعوب الأمم المتحدة.

وشكرا جزيلا.

مدغشقر (انظر أيضا A/75/PV.13، المرفق الثامن)

خطاب السيد كريستيان نتساي، رئيس الوزراء ورئيس حكومة جمهورية مدغشقر

أُدلي بهذا الخطاب يوم الثلاثاء، 29 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة عشر للجمعية العامة

[الأصل: بالفرنسية]

السيد الرئيس،

أصحاب السعادة السيدات والسادة، رؤساء الدول والحكومات،

سِيادة الأمين العام،

السيدات والسادة،

تتشـــرف مدغشـــقر في هذه اللحظة التي آخذ فيها الكلمة لمخاطبة جمعيتنا الموقرة، بالنيابة عن فخامة السيد أندري راجولينا، رئيس جمهورية مدغشقر، وبالنيابة عن الشعب الملغاشي وأصالة عن نفسي، بمناسبة الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة، التي نحتفل فيها أيضا بيوبيل الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

السيد الرئيس،

أعرب عن خالص التهاني على انتخابكم وأتمنى لكم كل النجاح في قيادة هذه الدورة غير العادية إطلاقا، نظرا للطابع الرمزي للغاية للذكرى الاحتفالية، كما قلت من قبل، والحالة الاســـتثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، التي يشهدها العالم بأسره ويكافحها حاليا.

كما أؤكد من جديد دعمنا لأميننا العام في النجاح في الاضـــطلاع بمهمته الهامة في خدمة الدول الأعضاء.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

ونظرا لخطورة الانتشار العالمي لجائحة كوفيد-19 وتأثيرها الذي لا يضاهى على البشرية جمعاء، والذي أدى، في جملة أمور، إلى وفاة نحو مليون شـــخص في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك 216 في بلدي، أود أن أنقل من على هذا المنبر رسالة تضامن وتعاطف وتشجيع إلى جميع أمم وشعوب العالم.

والواقع أننا نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة في ظروف استثنائية، يفصلنا عن بعضنا البعض بعد المسافة، وينبغي أن نرى في مظاهر ضعف العالم فرصة للتقارب في إيماننا المشترك بمستقبلنا الجماعي القائم على القيم الإنسانية للسلام والرخاء المشتركين، التي تلهم المنظمة.

وفي سياق الغموض الذي يكتنف كوكبنا المشترك، حيث لا يمكن إنكار أن المساعي والمكاسب الفردية قد بلغت طريقا مســـدودا فيما يتعلق بالمنطق الســـليم والفعالية، ينبغي أن ندرك أهم ما في القيم المشتركة للمنظمة، مثل الوحدة والتضامن بين الشعوب والتعاون فيما بين الأمم.

ولذلك ينبغي لنا أن نؤكد من جديد التزامنا بما يجمعنا ورفضـــنا لما يفرقنا. يمكننا التغلب على جائحة كوفيد-19 عن طريق التضـامن والتعاون. وهنا تكمن الرؤية والرسـالة الحقيقية والنافعة التي يمكن أن نقدمها ونتلقاها من تعددية الأطراف.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

وكما كان الحال في بداية تاريخها الذي يمتد 75 عاما، فإن التحديات المباشـــرة التي تواجه الأمم المتحدة لا تزال هائلة، ونحن نحتفل بذكراها السنوية التاريخية.

لا يميز COVID-19، وهو تهديد مشترك، وفقاً للعمر أو الجنس أو الدين أو العرق.

إن الاختلالات الاقتصـــادية العميقة وأوجه عدم المســـاواة الاجتماعية التي ما برحنا نكافحها داخل المنظمة قد تفاقمت بسبب الأزمة الصحية.

وقد ازداد تدهور الحالة فيما يتعلق بالسلام والأمن الدولي وحقوق الإنسان في بعض أجزاء العالم.

وقد تعين تأجيل عدة انتخابات وطنية بسبب زعزعة استقرار الديمقراطية.

فالأزمة الاقتصادية واسعة الانتشار، وما نجم عن ذلك من ضعف اجتماعي قد ازداد بشكل كبير بالنسبة للملايين من شعوبنا.

وقد ألقى تفشـــي مرض COVID-19 غير المتوقع وضـــراوته الضـــوء على ما نعاني من أوجه القصـــور الجماعية في التعامل مع تهديد مشـــترك. وهذا يعيدنا إلى الحاجة الواضـــحة إلى إعادة النظر في نطاق ومدى تعددية الأطراف التي نروج لها حتى يتسنى لجميع بلدان العالم أن تتمتع بمصدر مشترك للقدرة على الصـــمود مع الأدوات المناســـبة للتعامل مع العديد من الأزمات مثل كوفيد-19 وتجنب محو عقود من العمل الجماعي داخل منظمتنا ومختلف المجتمعات الإقليمية.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

لقد تصدت مدغشقر للجائحة بكل ما في وسعها وبجميع الوسائل المتاحة من حيث التوعية واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية سـكانها على النحو الأمثل وتعزيز القدرة الوطنية على الصـمود في مواجهة أزمة كوفيد-19.

ومنذ الإعلان الرسـمي عن جائحة كوفيد-19 في مدغشـقر في آذار/مارس، سـارع بلدنا إلى تنفيذ اسـتراتيجية اسـتجابة متعددة القطاعات لمواجهة التحديات وانعكاسـاتها الاجتماعية والاقتصـادية والبيئية على نحو أفضل.

وقد استندت الاستجابة الوطنية إلى الأهداف الرئيسية الثلاثة التالية: أولا، احتواء انتشار كوفيد-19 من أجل احتواء الجائحة؛ ثانياً، مسـاعدة الفئات الضـعيفة من السـكان وتلبية احتياجاتهم الأسـاسـية بفعالية؛ وأخيراً، حماية الاقتصاد وتحفيزه، مع الحفاظ على رأس المال البشري وتسهيل التعافي.

وفي هذا الصدد، تركزت جهودنا الرئيسية على إنشاء وتعزيز إدارة مكافحة الجائحة، ودعم التدابير المتعلقة بالحماية الاجتماعية ودعم المرونة الاقتصادية.

وقد بدأ تنفيذ الاســتجابة بســرعة باعتماد تدابير رئيســية، مثل إنشــاء مركز قيادة العمليات على الصعيدين الوطني والإقليمي ونشر أشكال متعددة من المساعدة الاجتماعية لدعم الأسر المتضررة من الأزمة الصحية والأسر الضعيفة.

وعلاوة على ذلك، قررت الدولة مساعدة القطاع الخاص على حماية الوظائف ووسائل الإنتاج من خلال تخفيضات ضريبية غير مسبوقة لدعم مختلف القطاعات المتضررة حتى تتمكن من التصدي بشكل أفضل لعواقب الأزمة الصحية من خلال مجموعة من أنواع المساعدة المختلفة، مثل توفير البذور والمدخلات الزراعية للمزارعين وصناديق الأغذية للعمال المتضررين؛ وطلب أكثر من 5 ملايين قناع واق من الشركات الحرة والشركات الخاصة الصغيرة؛ إطلاق مشروع استثماري عام كبير للهياكل الأساسية؛ ودعم البحوث والابتكار في إنتاج مشروب عشبي عضوي (CVO)، كعلاج تقليدي معدل لمكافحة COVID-19 بشكل فعال.

وبالفعل، برزت مدغشقر مع تطوير مشروع إنتاج "CVO"، الذي هو نتيجة لأبحاث مهمة أجراها معهد مدغشقر للبحوث التطبيقية، وهو نتيجة منطقية لمركز مدغشقر باعتبارها محمية للتنوع البيولوجي العالمي ودستورها للأدوية التقليدية شديدة التنوع والثرية.

ومما لا شك فيه أن مشروب CVO العشبي العضوي مع ما له صفات وقائية وعلاجية، مكن مدغشقر من تجنب وقوع مأساة إنسانية، على عكس ما حدث بشكل مأساوي في العديد من البلدان حول العالم مع انتشار كوفيد-19، حيث نفذت مدغشقر عملية واسعة النطاق لتوزيع العلاج بالترادف مع تدابير الرعاية الصحية والاجتماعية المتعددة الأخرى.

وخلال هذه المحنة، لم تكافح مدغشقر وحدها بل استفادت من الدعم الثمين والكبير من المجتمع الدولي والعلماء من جميع مناحي الحياة، وأود أن أعرب لهم جميعا هنا، دون استثناء، عن عميق امتنان حكومة وشعب مدغشقر.

أخيرا، وباسم فخامة السيد أندري راجولينا، رئيس الجمهورية، أتوجه بالتحية، خاصة إلى جميع العاملين في الدائرة الطبية في مدغشقر، وقوات الدفاع والأمن، وجميع المتطوعين، وجميع المشاركين في تقديم الخدمات العامة والخاصة الأساسية لتضحياتهم وخدمتهم الدؤوبة في رعاية المرضى وعلاجهم وحماية مواطنينا وممتلكاتهم، بينما يخاطرون في بعض الأحيان بحياتهم. وتبين النتائج التي خلصنا إليها أن انتشار COVID-19 تحت السيطرة في مدغشقر، حيث يبلغ معدل شفاء الحالات المؤكدة 93 في المائة، مع معدل وفيات يبلغ 1,2 في المائة. ولأشكر الشعب الملغاشي بأسره بحرارة على وعيه وتفهمه طوال هذه المحنة الصعبة والتضحية المصحوبة بالوطنية التي أظهرها خلال هذه الصفحة المظلمة من تاريخ البلد وجميع أمم العالم الأخرى.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

تعتقد مدغشقر أنه يجب علينا أن نتدارك على وجه السرعة الوقت الذي ضاع من العالم فيما يتعلق بالمداولات والإجراءات الجماعية والتآزرية لمعالجة آثار كوفيد-19.

وفي هذا الصدد، أصبح من الضروري وضع وتعزيز مفهوم جديد يتضمن أدوات جديدة مبتكرة للاستجابة تعزز المبادرات العالمية والإقليمية والمحلية الرامية إلى التوصل إلى حلول طبية، ولا سيما العلاجات واللقاحات؛ وتعزيز التعاون الدولي في مجال الرعاية الصحية لتعزيز المزايا النسبية لكل بلد في تعدد النماذج المكيفة مع مستوى التكنولوجيا والابتكار في البلدان المعنية، والدعوة إلى تعميم الوصول إلى الممارسات المبتكرة والبيانات العلمية؛ ووضع آليات لتمويل نظم الرعاية الصحية.

وبالنظر إلى التحدي الصـــحي العالمي الذي يشـــكله مرض فيروس كورونا، لا يمكن تحقيق هذه المقترحات إلا من خلال التعاون غير المسبوق بين الدول وأوساط البحوث العلمية والطبية وصناعة الأدوية والشركاء المتعددي الأطراف.

أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

تعتزم مدغشقر اللحاق بالركب من حيث تنميتها. وفي هذا الإطار، يجري اتخاذ تدابير ذات أولوية واسعة النطاق في عدة مجالات، مثل تعزيز مكافحة الفساد، ولا سيما على مستوى الإدارة العامة. ويجري أيضاً تعزيز قطاعي الأمن والعدالة بوصفهما ضامنين للحكم الرشيد. وعلى الرغم من تأثير مرض فيروس كورونا على موارد بلدنا، فإن احترام سيادة القانون والنهوض بالديمقراطية المسؤولة يوفران لنا الزخم لإجراء انتخابات مجلس الشيوخ في كانون الأول/ديسمبر 2020 حيث ستنتهي ولاية أعضاء مجلس الشيوخ في كانون الثاني/يناير 2021.

ولا تزال التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي أولوية بلدنا الأولى، حيث أن الرخاء المشترك وحده هو الذي يمكن أن يؤثر بشكل مفيد على الرفاه الاجتماعي لشعبنا ويكفل مستقبلاً أفضل لأطفالنا.

واليوم، يقف المجتمع الدولي معنا كشـــريك في مبادراتنا العديدة لمواجهة التحديات الإنمائية الهامة التي تواجه مدغشقر. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر شركاءنا على التزامهم الكامل تجاه مدغشقر وشعبها.

أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

لقد أبرزت جائحة مرض فيروس كورونا حدود تعددية الأطراف من حيث التعاون في مجال الصحة العامة، الذي يجب، كما ذكرت من قبل، أن يصـــحح بشـــكل حتمي في عدد من المجالات المختلفة والهامة حتى لا يتعرض تحقيق أهداف خطة عام 2030 للخطر الكامل من آثار الجائحة. وفي ضـــوء التحديات المشـــتركة التي نواجهها، تدعو مدغشـــقر إلى مبادرة عالمية جديدة متعددة الأطراف من خلال اعتماد خطة عالمية لما بعد مرض كوفيد-19 تحت رعاية الأمم المتحدة.

من شـأن هذه المبادرة، التي يمكن أن يكون لها جدول زمني محدد، أن توجه نحو تحسين تفويض وتنسيق جميع التزاماتنا وإجراءاتنا المتعددة الأطراف لمواجهة المخاطر الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية التي تشكلها الأزمة الصحية الحالية، ولا سيما على الاقتصادات الأكثر ضعفاً.

وهذا النهج، الذي نأمل أن يكون أكثر تركيزاً وديناميةً، سـيمكننا معاً من اسـتعادة الثقة في أنفسـنا وبثّ حياة جديدة في مُثل التضامن والتعددية التي تجمعنا معاً في إطار المنظمة.

وتقع على عاتق كل دولة عضـو في المنظمة اليوم، أكثر من أي وقت مضـى، مسـؤولية الالتزام بالمثل العليا للميثاق التي تأســـست عليها الأمم المتحدة وتعزيز مكانتها بوصـــفها الإطار المثالي للتعاون الدولي لحل المشاكل العالمية الكبرى، مثل مرض فيروس كورونا. هذا هو الشرط الأساسي اللازم للنجاح في بناء الأمم المتحدة التي ننشدها من أجل تحقيق المستقبل الذي نصبو إليه جميعاً.

وأتمنى كل النجاح لأعمال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة وأشكركم على حسن استماعكم.

الجمهورية العربية السورية (انظر أيضا A/75/PV.13، المرفق التاسع)

بيان السـيد وليد المعلم، نائب رئيس الوزراء ووزير الشـؤون الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية

أُدلي بهذا الخطاب يوم الثلاثاء، 29 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة عشر للجمعية العامة

[الأصل: بالعربية؛ وقدم الوفد ترجمة إنكليزية]

أنشئت الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية بناء على توافق عالمي محوره حفظ السلم والأمن الدوليين وإنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة وحق الشعوب في تقرير مصيرها والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة أو بأي شكل لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة. ولكن السؤال: أين نحن من كل ذلك؟ هل تحكم هذه المبادئ والقيم فعلاً العلاقات الدولية في عالم اليوم أم باتت مجرد شعارات للاستهلاك السياسي والإعلامي؟

إذا أردنا ألا نخدع أنفسنا فالجواب واضح: وهو أننا نبتعد أكثر فأكثر عن المبادئ والقيم التي قامت عليها الأمم المتحدة واستقرت عليها القوانين والأعراف الدولية وذلك بسبب قيام بعض الحكومات بفرض أجنداتها الخاصة بطرق غير شرعية على الدول الأخرى وتسخير الأمم المتحدة لتكون مجرد أداة لتحقيق هذه الأجندات لا أكثر.

للمفارقة فقد تم اختيار عنوان "المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف – مواجهة كوفيد-19 من خلال العمل المتعدد الأطراف الفعال" وذلك كموضوع رئيس للمناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الحالية. لكن وبكل صراحة إن واقع اليوم لا يُنبئ بالمستقبل الذي نصبو إليه ولا يعكس الأمم المتحدة التي ننشدها. فنحن نصبو إلى مستقبل آمن ومزدهر دون إرهاب واحتلال وعقوبات لا إنسانية. مستقبل يسوده القانون الدولي والحوار والتفاهم بين الأمم والشعوب. إننا ننشد أمماً متحدة ملتزمة بميثاقها ومبادئها وأهدافها وتقف ضد الحروب والنزاعات وداعميها بشكل لا لبس فيه. أمماً متحدة تقدم الدعم لأعضائها بعيداً عن التسييس والتدخلات غير الشرعية وعن محاولات تفتيت الدول والمجتمعات. هذا ما كنا دائماً نصبو إليه وما ننشده اليوم أكثر من أي وقت مضى، وخاصة في ظل انتشار جائحة كوفيد-19 التي شكلت تحدياً إنسانياً واقتصادياً واجتماعياً عالمياً لا يميز بين دولة وأخرى، وفرضت ظروفاً استثنائية إلى درجة أننا أضحينا نخاطب بعضنا البعض عن بعد وعبر بيانات مسجلة مسبقاً. ولكن المهم هنا: هل هذا الواقع سيدفع البعض إلى أن يضع حساباته الضيقة جانباً وأن يعيد توجيه بوصلته إلى الطريق الصحيح؟

فالمطلوب اليوم هو أن نواجه معاً هذه الجائحة عبر العمل المشترك متعدد الأطراف، وبالأفعال لا بالأقوال، وصولاً إلى عالم أكثر مساواة وأكثر قدرة على التعامل مع الأزمات وتفعيل حقيقي لمسار التنمية المستدامة للجميع.

هذا ما نأمله وما نسعى إليه، ولكن للأسف ما شهدناه على أرض الواقع كان معاكساً لذلك تماماً، وما زالت الأجندات السياسية تتقدم على الأجندات الإنسانية. فبدلاً من رفع الإجراءات القسرية أحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري وعلى شعوب عدد من الدول الأخرى مع انتشار جائحة كوفيد-19 في كل دول العالم، شهدنا تجديداً لهذه الإجراءات لا بل تم فرض المزيد منها تحت ذرائع واهية، بما في ذلك

ما يسمى "قانون قيصر لحماية المدنيين في سورية"، ولكن الأصح أن تتم تسميته "قانون قيصر لخنق المدنيين في سورية". فهل منع وصول الأدوية والأجهزة الطبية المنقذة للحياة بما في ذلك في ظل جائحة كوفيد-19 يحمي المدنيين أم يحرمهم من العلاج والتعافي؟ وهل عرقلة إعادة إعمار ما دمره الإرهاب في سورية تخدم السوريين أم تقطع عنهم فرص العمل وتزيد وضعهم المعيشي سوءاً وتعيق عودة اللاجئين والنازحين؟ وهل حرق محاصيل القمح وسرقة النفط ومحاربة قطاع الطاقة في سورية تحمي المدنيين أيضاً أم تمنع عنهم الغذاء ومواد التدفئة والغاز المنزلي والكهرباء؟

القائمة تطول هنا، ولكن الواضح أن الهدف من هذا القانون هو في جوهره الضغط على الشعب السوري في لقمة عيشه وحياته اليومية ومحاولة خنقه في مشهد غير إنساني يذكرنا بالوحشية ذاتها التي خنق بها جورج فلويد وآخرون في الولايات المتحدة، وتلك التي تخنق بها إسرائيل أبناء الشعب الفلسطيني يوميا. فالجوهر واحد وإن اختلفت الطريقة.

وإذ نشدد على أن الإجراءات القسرية أحادية الجانب تخالف القانون الدولي بشكل واضح وصريح وأن الاستثناءات الإنسانية التي يتحدث عنها فارضو هذه الإجراءات غير موجودة على أرض الواقع وهي مجرد ادعاءات لتغطية وجههم اللاإنساني القبيح، فإننا ندعو جميع الدول المتضررة من هذه الإجراءات وتلك الرافضة لها إلى تشكيل جبهة موحدة لمواجهة هذه الظاهرة والتخفيف من آثارها على شعوبنا، وذلك عبر التعاون والتنسيق المشترك واتخاذ إجراءات فعلية على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والتجارية.

السيد الرئيس،

إننا جميعا نشدد في بياناتنا وتصريحاتنا على أن الإرهاب ما زال يمثل خطراً مستمراً على الاستقرار والازدهار في مختلف مناطق العالم وأنه يشكل أحد أهم التهديدات للسلم والأمن الدوليين. ولكن المؤسف هنا أن البعض، إن لم أقل الكثير، لم يقرن الأقوال بالأفعال وكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ما زالت حبيسة أرشيف الأمم المتحدة وبالتالي لم يرق عملنا الجماعي إلى حجم الخطر الذي يشكله الإرهاب، لا بل على العكس هناك من يستثمر في الإرهاب ويدعمه ويغذيه وينقله من منطقة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر لتحقيق أجنداته المشبوهة.

وبالطبع، عندما نتحدث عن دعم الإرهاب واستثماره، فإن النظام التركي الحالي يفرض نفسه بقوة بصفته أحد رعاة الإرهابيين الأساسيين في سورية والمنطقة. فهذا النظام سهل دخول عشرات الآلاف من الإرهابيين الأجانب إلى سورية وما زال يقدم كل أشكال الدعم لجبهة النصرة وأخواتها من التنظيمات الإرهابية التي استباحت دماء السوريين ويمارس سياسة التتريك والتهجير القسري في الأراضي التي يحتلها في سورية، لا بل استخدم العقاب الجماعي بحق مليون مدني في مدينة الحسكة وعشرات القرى المجاورة لها بسبب رفضهم الاحتلال التركي، وذلك عبر قطع المياه بشكل متعمد ومتكرر عنهم مع كل ما يحمله ذلك من صعوبات وخطر على حياة هؤلاء المدنيين، خاصة في ظل جائحة كوفيد-19. وهذا ما يشكل في علم القانون جريمة ضد الإنسانية وجريمة حرب. وهذا السلوك بالمناسبة يحمل نفس الفكر الإجرامي نفسه الذي مارسه الإرهابيون عندما قطعوا المياه عن ملايين المدنيين في دمشق في عام 2017 وطبعاً دون أن يحرك مدعو حقوق الإنسان ساكنا.

هذا ناهيك عن عدم التزام النظام التركي بمخرجات اجتماعات أستانا وتفاهمات سوتشي بشأن منطقة إدلب ونقله الإرهابيين والمرتزقة ممن يطلق عليهم البعض اسم "المعارضة المعتدلة" في سورية من

سـورية إلى ليبيا والاعتداء على سـيادة العراق والمتاجرة بمعاناة اللاجئين لابتزاز الدول الأوروبية ومحاولة السـطو على موارد الطاقة في البحر المتوسـط. لقد بات النظام التركي الحالي نظاما مارقا وخارجا عن الشـرعية الدولية ولا بد من وضـع حد لسـياسـاته وتصـرفاته التي تشـكل خطراً على الأمن والاسـتقرار في المنطقة ككل.

السيد الرئيس،

إن استمرار تواجد القوات الأمريكية والتركية غير الشرعي على الأراضـي السورية هو احتلال بكل ما يتضـمنه ذلك من أبعاد قانونية. ولن تدخر الجمهورية العربية السورية جهدا لإنهاء هذا الاحتلال بالوسائل التي يكفلها القانون الدولي. وكل الإجراءات التي تقوم بها هذه القوات، سواء بشكل مباشر أو عبر أدواتها من الإرهابيين أو الميليشيات الانفصـالية أو عبر أي كيانات مصـطنعة غير شـرعية، هي جميعها باطلة ولاغية وليس لها أي أثر قانوني وتشكل انتهاكاً سافراً لسيادة واستقلال سورية وسلامة أراضـيها. وفي هذا السياق نجدد إدانتنا كل الجرائم التي ارتكبها التحالف الدولي المزعوم منذ تدخله اللاشـرعي واللاقانوني في سـورية بحق المواطنين السوريين في الجزيرة السورية، ومنها سرقة النفط والثروات ومنع الفلاحين من تسويق القمح لمراكز الدولة السـورية. هذا ناهيك عن الاعتداء على حواجز الجيش السـوري والقرى وتدمير المنازل والبنى التحتية.

وهنا، لن يفوتني إدانة الممارسات التي ترتكبها ما تسمى ميليشيات "قسد" الانفصالية من تآمر على وحدة سورية وشعبها ونهب لثرواتها. هذا إضافة إلى اعتقال وقتل المدنيين المناهضين لإجراءاتها في شمال شرق سورية واغتيال عدد من رموز المنطقة. وباختصـار، أقول لهؤلاء: كونوا مع وطنكم وتعلموا من دروس التاريخ قبل فوات الأوان.

وللتعبير عن موقفنا من كل ما سبق ليس أبلغ مما قاله السيد الرئيس بشار الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية في كلمته أمام أعضاء مجلس الشعب المنتخب وأقتبس: "في خضم هذا المخاض العالمي وفي قلب هذه الفوضـى وما تحدثه من غبار مليء بالخداع والأكاذيب، لا شـيء يشـوش رؤيتنا أو يجعلنا نخطئ هدفنا. فكما أن محور سياسة أعدائنا هو دعم الإرهاب فمحور سياستنا هو الاستمرار في ضرب الإرهاب وتحرير ما تبقى من الأراضـي لصـيانة وحدة أرضـنا وحماية شـعبنا. والتوقيت تحدده جاهزية قواتنا المسـلحة لخوض المعارك المخططة. وعندما نخوضـها، لا فرق عندنا بين إرهابي محلي ومسـتورد ولا بين إرهابي وجندي محتل ولا بين صهيوني وتركي وأمريكي فعلى أرضنا كلهم أعداؤنا." انتهى الاقتباس. وفي هذا الصـدد، لا بد لنا أن نثمن عاليا تضـحيات وبطولات الجيش العربي السـوري، صـاحب الفضـل الأول فيما حققناه من إنجازات اسـتثنائية في محاربة الإرهاب، وأن نشـكر الحلفاء والأصـدقاء على دعمهم ومسـاعدتهم القيمة في هذه المعركة النبيلة.

السيد الرئيس،

لم تتخف الحكومة السورية يوما عن الانخراط في المسار السياسـي، حيث شـاركنا بكل انفتاح في محادثات جنيف ومشـاورات موسـكو واجتماعات أسـتانا كما تعاطينا بإيجابية مع مخرجات مؤتمر الحوار الوطني السـوري في سـوتشـي، المتمثلة بتشـكيل لجنة لمناقشـة الدسـتور. وانخرطنا في حوار جاد وبناء مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سورية، ما أفضـى إلى تشكيل اللجنة الدستورية وبدء عملها في جنيف. نحن وإذ نأمل أن تنجح اللجنة في المهمة الموكلة إليها، فإننا نؤكد أن هذا النجاح لا يمكن أن يتحقق إلا

بضمان عدم التدخل الخارجي في شؤونها بأي طريقة كانت ومن قبل أي كان. فاللجنة، منذ أن تشكلت وانطلقت أعمالها، باتت سيدة نفسها وهي التي تقرر كيفية سير أعمالها والتوصيات التي يمكن أن تخرج بها بحيث تتم كل هذه العملية من ألفها إلى يائها بقيادة وملكية سورية فقط وعلى أساس أن الشعب السوري هو صاحب الحق الحصري في تقرير مستقبل بلاده.

السيد الرئيس،

تستمر إسرائيل في انتهاكاتها المنهجية والجسيمة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي في الجولان السوري المحتل منذ عام 1967، بما في ذلك الاستيطان والتمييز العنصري والاعتقال التعسفي والتعذيب وسرقة موارد الجولان الطبيعية. وأضافت إلى ذلك خلال السنوات الماضية تقديم الدعم للإرهابيين والعدوان المتكرر على الأراضي السورية. واللافت أن كل هذه الانتهاكات تجري في ظل صمت دولي مطبق مما يسمى المجتمع الدولي، لا بل هناك من يدعم إسرائيل في كل ذلك وفي تكريس الاحتلال، وهو الأمر الذي يظهر مجددا حجم النفاق والتوظيف السياسي الذي تمارسه هذه الدول فيما يخص حقوق الإنسان.

ولكن على أي حال، حالم من يعتقد أن الظروف الصعبة التي تمر بها بلادي، سورية، ستغير من حقيقة أن الجولان كان وما زال وسيبقى أرضاً سورية، نناضل من أجل استعادتها الكاملة حتى حدود الرابع من حزيران/يونيه لعام 1967 وأن هذا الأمر لا يمكن أن يخضع للمساومة أو الابتزاز أو أن يسقط بالتقادم. وكل الإجراءات الإسرائيلية غير الشرعية والقرارات الأمريكية، مهما كان شكلها، لن تغير شيئاً في ذلك على الإطلاق وهي لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخاصة قرار مجلس الأمن رقم 497 لعام 1981.

سيدي الرئيس،

تؤكد سورية موقفها المبدئي والثابت الداعم لحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس على حدود الرابع من حزيران/يونيه عام 1967، مع ضمان حق اللاجئين في العودة إلى وطنهم، وذلك وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وتدين جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتحمل الدول الداعمة لإسرائيل تبعات استمرار هذه الجرائم. وأن أي قرارات أو اجراءات أو صفقات لا تتوافق مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ولا تحفظ الحقوق الفلسطينية الراسخة مرفوضة شكلاً ومضموناً وهي غير قابلة للحياة أصلا.

سيدي الرئيس،

يعيد بلدي تأكيد دعمه موقف جمهورية إيران الإسلامية في مواجهة السياسة الأمريكية الرامية إلى تقويض الاتفاق النووي وزعزعة الاستقرار في المنطقة، ويؤكد أن هذه السياسة إنما تظهر مدى استهتار الإدارة الأمريكية بالقانون الدولي وعدم احترامها التزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية. كما تدين سورية الحصار الاقتصادي الجائر المفروض على كوبا وفنزويلا. وتؤكد ضرورة احترام حقوقهما السيادية وعدم التدخل في شؤونهما الداخلية بأي شكل من الأشكال.

وشكرا

سنغافورة (انظر أيضا A/75/PV.13، المرفق العاشر)

بيان السيد فيفيان بلاكريشنان، وزير خارجية جمهورية سنغافورة

أُدلي بهذا الخطاب يوم الثلاثاء، 29 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة عشر للجمعية العامة

سيدي الرئيس، أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة، السيدات والسادة.

هذه هي المرة الأولى في تاريخ الجمعية العامة للأمم المتحدة الممتد طيلة 75 عاماً التي لا يجتمع فيها قادة العالم بالحضور شخصياً. ويشكل قرار المضي قدماً في تنظيم الأسبوع الرفيع المستوى بصيغة غلبت عليها الاجتماعات على الإنترنت شهادة على التزامنا بتعددية الأطراف وبالأمم المتحدة.

وأود أن أهنئ معالي فولكان بوزكير على انتخابه رئيسا للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة. وأود أيضاً أن أشكر سعادة تيجاني محمد – بندي، رئيس الدورة الرابعة والسبعين، على توجيهه الأمم المتحدة خلال هذه الفترة الحافلة بالتحديات.

لقد أصبح كوفيد–19 الأزمة المميّزة لعصرنا. ولا يزال عدد القتلى في العالم في ارتفاع، كما تعطل كل من الاقتصاد والتجارة والسفر بشدة على مستوى العالم. وفُقدت ملايين الوظائف ومئات الآلاف من الأرواح.

إن العالم يواجه فترة من الاضطراب الذي طال أمده. أما النظام المتعدد الأطراف فيواجه القومية، وكراهية الأجانب، ورفض التجارة الحرة والتكامل الاقتصادي العالمي، وتشعبات التكنولوجيا وسلاسل التوريد. ولكن هذه التهديدات ليست جديدة. وقد سرّع كوفيد–19 في الواقع من هذه الاتجاهات السابقة وكثفها. وستفشل النزعة الحمائية والعمل الأحادي الجانب من تلقاء نفسهما في نهاية المطاف.

أولاً، إن سلاسل التوريد الحديثة معقدة جدا. ومن الصعب للغاية إنتاج السلع الرئيسية محليا بشكل كامل، حيث تستلزم خطوات متعددة من العملية دائما مواد وخبرات من أماكن أخرى. وقد شهدت بلدان كثيرة انقطاعاً في تدفق السلع الأساسية أثناء عمليات الإغلاق الشامل. وتجري الآن إعادة النظر في سلاسل التوريد القائمة على مبدأ "عند الطلب"، وذلك على أساس مبدأ "التحسب للطوارئ".

ثانياً، تؤدي التشعبات إلى تقليص مجموعة المعارف العالمية، وتقلل من فرص تقاسم فوائد البحوث والابتكارات. وقد تمكنا من إنتاج مجموعات مواد الاختبار بسرعة في مرحلة مبكرة من هذه الجائحة لأن البلدان كانت منفتحة على تبادل المعارف العلمية. وكما قال رئيس وزراء بلدي في مؤتمر القمة العالمي المعني باللقاحات الذي عقد في شهر حزيران/يونيه الماضي، ما نحتاج إليه الآن هو تعددية الأطراف في مجال اللقاحات. ونحن بحاجة إلى المزيد من التعاون الدولي لكفالة إتاحة لقاحات كوفيد–19 بصورة عادلة وشاملة.

ثالثا، إن الإخلال بالالتزامات التعاقدية المتعلقة بتصدير السلع الحيوية وحركة الأشخاص يقوض الثقة بين الدول.

ولن يكون طريقنا إلى "الوضع الطبيعي الجديد" بعد كوفيد–19 طريقا مستقيما. وفي كل مرحلة من مراحل الطريق، تحتاج جميع البلدان إلى تحقيق التوازن بين شواغل الصحة العامة والشواغل الاقتصادية والاجتماعية، وإجراء المفاضلات على أساس ظروفها الوطنية الخاصة بها. واستمرار التعاون الدولي هو

السبيل للتغلب على الأثر المدمر للجائحة وإعادة البناء. ونحن بحاجة إلى بناء الثقة بشكل أكبر، ونحتاج إلى التعلم من بعضنا البعض. كما أننا بحاجة إلى التعاون لوضع بروتوكولات آمنة من أجل الشروع في السفر مرة أخرى.

أهمية تعددية الأطراف

لم تغير الجائحة إيمان سنغافورة الأساسي بضرورة تعددية الأطراف. وتشكل الدول الصغيرة أكثر من نصف أعضاء الأمم المتحدة. ومن الضروري إقامة نظام يكون فيه للدول الصغيرة ذات السيادة صوت متساو ويمكن تسوية المنازعات سلميا في إطاره، وفقا للقانون الدولي والقواعد المتفق عليها. ولهذا السبب عملت سنغافورة مع مجموعة من البلدان التي تمثل مختلف المناطق لإنشاء منتدى الدول الصغيرة في عام 1992. وقد كان منتدى الدول الصغيرة دائما نصيرا للأمم المتحدة ومن أجل نظام متعدد الأطراف قائم على القواعد. ويمكنكم التعويل على المنتدى لمواصلة الدعوة إلى أمم متحدة أقوى وإلى المزيد من تعددية الأطراف.

ولكن النظام المتعدد الأطراف لا يخدم حصرا مصالح الدول الصغيرة. بل تستفيد الدول الكبيرة أيضا من العمل من خلال المؤسسات المتعددة الأطراف، لأنها تكتسب الشرعية السياسية. ونحن جميعا نستفيد من بيئة عالمية أكثر سلما واستقرارا وازدهارا. وتوفر المؤسسات المتعددة الأطراف سبيلا للبلدان لتجميع أفكارها والعمل معا على التصدي للتحديات المشتركة التي تواجهها البشرية، بما في ذلك كوفيد-19 الآن، وهي كذلك أساسية بالنسبة لنا للنهوض بمصالحنا المشتركة.

والنظام الحالي ليس مثاليا. وتدعو الحاجة إلى عمل الكثير لتعزيز وإصلاح النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد. وينبغي أن يكون ملائما للغرض، وأن يكون قادرا على التكيف مع الحقائق المتغيرة لهذا العصر.

التغلب على كوفيد-19 والتعافي منه

هناك عدة تحديات في الأجلين القصير والمتوسط يتعين علينا التغلب عليها. أولاً، نحن بحاجة إلى القضاء على كوفيد-19 معاً. وعلينا أن نفهم أنه لا أحد منا، في الدول الكبيرة أو الصغيرة، سيكون آمنا حتى نكون جميعا آمنين معا. وما نحتاج إليه الآن هو قدر أكبر – لا أقل – من التعاون العالمي. وعلينا أن نضمن استمرار تدفق الإمدادات الطبية والتعاون العلمي عبر الحدود، ويتعين علينا تكثيف تبادل المعلومات وبروتوكولات العدوى، إذا كنا نأمل في استئناف بعض مظاهر الحياة "الطبيعية"، بما في ذلك استئناف السفر الدولي، وعلينا أن نقوم بكل ذلك بأمان.

وفي هذا السياق، فإن السعي إلى تحقيق تعددية الأطراف في مجال اللقاحات أمر بالغ الأهمية لكفالة إتاحة لقاح كوفيد-19 للجميع بصورة عادلة، وتعظيم التأثير العالمي للقاح على الصحة متى ما تم التوصل إليه. وقد عكفت سنغافورة وسويسرا على العمل مع ثلاثة عشر شريكًا آخر متقارب التفكير كأصدقاء لمرفق إتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي، المعروف اختصارا باسم كوفاكس (COVAX). ويسعى مرفق كوفاكس إلى الحد من المخاطر وتيسير حصول جميع الدول على اللقاحات على قدم المساواة.

ونواصل دعم جهود منظمة الصحة العالمية في صياغة الاستجابات لكوفيد-19 وتسهيل تطوير اللقاحات. وقد يكون من الضروري، بعد انتهاء الجائحة، استعراض كيفية زيادة تحسين عمليات منظمة الصحة العالمية، ولكن في الوقت الراهن، ينبغي أن نركز على الأولوية الفورية للتغلب على الجائحة.

ثانيا، نحن بحاجة إلى العمل معا لإعادة بناء مجتمعاتنا المحلية ومؤسساتنا. وفي المدى القريب، نحن بحاجة إلى مساعدة أولئك الذين فقدوا أفراد أسرهم، أو فقدوا سبل عيشهم، أو انقطعوا عن التعليم. وينبغي لنا أيضا أن ننظر في سبل معالجة أوجه عدم المساواة التي كشف عنها كوفيد-19، بل وزاد من حدتها في بعض الحالات. فنحن بحاجة إلى بناء مجتمعات أكثر إنصافا.

إن كفالة نظام تجاري مفتوح هو السبيل لإنجاح جهود إعادة البناء. ولا يمكن لأي بلد أن يكون مكتفيا ذاتيا تماما. ومن مصلحة جميع البلدان أن نحافظ على ترابط سلاسل التوريد ونعززه. والواقع أن البحث عن المزيد من الأسواق وتنويع مصادر إمداداتنا سيزيدان من صمودنا. ولهذا السبب أصدرت سنغافورة بيانا وزاريا مشتركا أكدت فيه على ربط سلسلة التوريد مع أستراليا وكندا وشيلي ونيوزيلندا وبروني وميانمار، وفي الأمم المتحدة، قادت البيان المشترك بشأن الأسواق المفتوحة وتدفق السلع الأساسية وترابط سلاسل التوريد، وهو بيان يسعدني أن أفيد بأن 175 دولة شاركت في تقديمه.

إن من الصعب المبالغة في التشديد على أن النظام التجاري المتعدد الأطراف المفتوح القائم على القواعد هو أساس الانتعاش العالمي المستدام. فقد أتاح هذا النظام للبلدان أن تتاجر في السلع والخدمات بطرق تعود بمنفعة متبادلة. وقد خلص مئات الملايين من الناس من براثن الفقر. وينبغي لنا أن نبحث، في أعقاب كوفيد-19، عن سبل لدعم وتعزيز هذا النظام لجعله يعمل بشكل أفضل من أجل المستقبل. كما نحتاج إلى إعادة بناء شبكات نقل آمنة وموثوقة لتسهيل استئناف تنقل الناس.

ثالثا، يجب علينا، إذ نعيد البناء، أن نواصل العمل المهم المتمثل في زيادة القدرة على الصمود لمواجهة التحديات التي تفرضها الثورة الرقمية والتهديدات للأمن السيبراني وتغير المناخ والتلوث العابر للحدود.

وسأركز اليوم على التحديات التي تطرحها تحديدا الثورة الرقمية وتغير المناخ. ويجب علينا تسخير التكنولوجيا الرقمية الجديدة لصالح جميع مجتمعاتنا مع تخفيف الأثر السلبي المحتمل. وقد سرّع كوفيد-19 من نشر الذكاء الاصطناعي والروبوتات والمدفوعات الرقمية وخدمات الحكومة الإلكترونية والعمل عن بعد.

وعلى الصعيد الوطني، نحتاج إلى ضمان تعميم التكنولوجيا الرقمية، لا سيما بالنسبة لفئات مثل كبار السن وذوي الإعاقة والأشخاص غير الميسورين. وتقع على عاتقنا مسؤولية مساعدة أبناء شعوبنا في الارتقاء بمهاراتهم واكتساب مهارات جديدة كي يكونوا جاهزين لوظائف المستقبل. كما يتعين علينا مساعدة شركاتنا على الاستفادة من الأدوات الرقمية في النمو وزيادتها كفاءتها وقدرتها على المنافسة وفي العثور على عملاء جدد.

وعلى المستوى الدولي، تحتاج الحكومات والشركات والأفراد إلى أن يكونوا قادرين على التعامل ونقل البيانات بأمان عبر الحدود. ومن ثم، فمن المهم للغاية أن نقوم بشكل جماعي بإنشاء فضاء إلكتروني موثوق ومفتوح وشامل للجميع يستند إلى القانون الدولي وقواعد السلوك المسؤول للدول. ولهذا السبب، تؤيد سنغافورة بقوة خريطة الطريق من أجل التعاون الرقمي التي أعلنها الأمين العام للأمم المتحدة. وسنواصل كذلك العمل مع فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، المعروف اختصارا بـ OEWG.

وفيما يتعلق بتغير المناخ، أوجد اتفاق باريس توافقا عالميا مهما جدا في الآراء بشـــأن العمل فيما يتعلق بتغير المناخ. ويجب ألا يغيب عن بالنا هدفنا المتمثل في الحفاظ على هذا الكوكب للأجيال المقبلة. ويظهر كوفيد-19 كيف أن رفاهيتنا ترتبط بشكل لا ينفصم بصحة كوكبنا الوحيد والبيئة التي تحيط بنا. وإنه لأمر لا يقبل الجدل أن احترام التنوع البيولوجي والحياة البرية أمر أساسي لصحة البشرية ووجودها. ولذلك ينبغي للبلدان أن تُوائم جهود الإنعاش مع الأهداف المناخية الطويلة الأجل.

إن تغير المناخ يشكل خطرا واضحا وقائما على سنغافورة، بل وعلى جميع الدول الجزرية الصغيرة الأخرى. وعلى الرغم من أن تأثيرنا على الانبعاثات العالمية ضئيل، فإننا معرضون للخطر بشكل خاص، ولهذا السبب تأخذ سنغافورة التزاماتنا المتعلقة بالعمل المناخي مأخذ الجد. وقد قدمنا إسهامنا المعزز المحدد وطنيا لعام 2030 لاتفاق باريس واستراتيجية التنمية المنخفضة الانبعاثات الطويلة الأجل لعام 2050 وما بعده إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في آذار/مارس 2020، حتى في خضم التصدي لهذه الجائحة المستمرة.

النظام المتعدد الأطراف في مرحلة ما بعد كوفيد.

لا يمكن للبلدان أن تأمل في العودة إلى ما كانت عليه الأمور قبل أن يحل علينا كوفيد-19 وينطبق ذلك على النظام المتعدد الأطراف. فيجب علينا أن نتكيف ويجب علينا أن نعزز مؤسساتنا الدولية حتى تظل مفتوحة وجامعة وشفافة وقادرة على تحقيق الغرض المنشود.

ويكتسي دور الأمم المتحدة بصفة خاصة أهمية بالغة. فلا غنى عنها بوصفها منبرا عالميا للتعاون يقوم على مبادئ المساواة والاحترام المتبادل والمنفعة المتبادلة والقانون الدولي. ولكن يتعين على الأمم المتحدة نفسها أن تتكيف وأن تجري عملية إصلاح لكي تستجيب بفعالية للتحديات المعاصرة والمستقبلية إذا كان لها أن تظل ذات أهمية على مدى السنوات الـ 75 المقبلة.

وقد بدأ الأمين العام للأمم المتحدة بالفعل بعض هذا العمل الأساسي. ولكن إصلاح الأمم المتحدة ينبغي ألا يكون موجها نحو مواجهة التحديات الجديدة فحسب، بل كذلك نحو تعزيز التوصل إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء بشأن المسائل الناشئة. وينبغي التركيز باستمرار على المسائل طويلة الأمد من قبيل تقديم الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا.

ويتعين علينا أن نُعيد في الوقت نفسه تنشيط الجمعية العامة وأن نقوم بمحاولة حقيقية لإصلاح مجلس الأمن. إن الحوكمة الدولية تحتاج، الآن أكثر من أي وقت مضى، أن تكون أكثر تمثيلا وأكثر شمولا وانفتاحا. وعلينا أن نأخذ في الحسبان طائفة واسعة من الآراء وأن نفعل المزيد للاعتراف بتنوع مجتمعنا العالمي الثري. كما تعتمد قدرة الأمم المتحدة والأمين العام على مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية على التزام الدول الأعضاء السياسي والمالي. فمن الضروري بالتالي أن نواصل دعمنا.

وبالمثل، هناك حاجة إلى إصلاح مؤسسات أخرى متعددة الأطراف، مثل منظمة التجارة العالمية. فمنظمة التجارة العالمية هي الحَكَم المحايد في المنازعات التجارية الدولية، وتتمثل ولايتها في رصد وإنفاذ القوانين التجارية المتفق عليها دوليا. وتؤمن سنغافورة، بوصفها مؤيدا قويا لنظام تجاري متعدد الأطراف يقوم على القواعد، بقيمة منظمة التجارة العالمية، وقد جلب لنا هذا جميعا عقودا من الرخاء. بيد أن قواعد منظمة التجارة العالمية كانت مصممة لاقتصاد عالمي قائم على الزراعة والصناعة التحويلية، وهي اليوم بحاجة

ماسة إلى الإصلاح. ويحتاج العالم إلى قواعد مناسبة للخدمات، خاصة الخدمات الرقمية والملكية الفكرية، استعدادا لهذا العصر الرقمي الذي يتكشف أمامنا.

وتلتزم سنغافورة بالعمل مع الآخرين للحفاظ على أهمية منظمة التجارة العالمية وحسن أدائها. فعلى سبيل المثال، عملنا مع 22 بلدا آخر من البلدان التي تشاطرنا الرأي لوضع ترتيب مؤقت متعدد الأطراف للتحكيم في الطعون من أجل الحفاظ على عمل آلية التحكيم التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

ونتوقع أن ينمو دور المنظمة العالمية للملكية الفكرية مع انتقال العالم تدريجيا للعمل عبر الإنترنت وإلى الفضاء الإلكتروني ونشوء قيمة جديدة.

ويجب علينا أن نغتنم فرصة الذكرى السنوية الـ 75 لإنشاء الأمم المتحدة وتلك التي أتاحتها جائحة كوفيد-19 الحالية لإعادة تنشيط النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد. فلدينا فرصة لإعادة تهيئة الظروف بصورة جماعية لتحقيق النمو الاقتصادي الشامل للجميع الذي توخته خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وإننا بحاجة إلى تعزيز قدرتنا الجماعية على الاستجابة للصدمات المستقبلية وقد كان كوفيد-19 مثالا واضحا وحاضرا لتلك الصدمة، وعلينا أن نكون قادرين على الاستجابة من خلال النظام المتعدد الأطراف.

لقد أدت هذه الأزمة الراهنة إلى إبراز إنسانيتنا المشتركة بشكل بين. ويجب ألا نسمح بتخلف أحد عن الركب وأن نتركه وحيدا.

وشكرا جزيلا.

السنغال (انظر أيضا A/75/PV.13، المرفق الحادي عشر)

بيان السيد أمادو با، وزير خارجية جمهورية السنغال

أُدلي بهذا الخطاب يوم الثلاثاء، 29 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة عشر للجمعية العامة

[الأصل: بالفرنسية]

السيد رئيس الجمعية العامة،

السيدات والسادة، رؤساء الدول والحكومات ورؤساء الوفود،

السيد الأمين العام للأمم المتحدة،

في مستهل ملاحظاتي، أود أن أتقدم بتهاني الحارة، باسم فخامة السيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال وشعبها، إلى جمهورية تركيا على قرارها اختيار السفير فولكان بوزكير لقيادة أعمال الدورة الـــ 75 للجمعية العامة للأمم المتحدة.

إن الســـنغال ســـتدعمه وتتعاون معه، وأرجو لـه كل النجاح في مهامه الجليلة في خدمة الدول الأعضاء.

كما أشكر سلفه، البروفيسور تيجاني محمد بندي، على عمله المتميز في سياق صعب للغاية هيمنت عليه أزمة كوفيد-19 الصحية غير المسبوقة.

وأعيد التأكيد للأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على دعمَ السنغال لجهوده المتواصلة لإصلاح منظومة الأمم المتحدة، باعتبارها حجر الأساس لتعددية أطراف أكثر شمولاً.

أصحاب الفخامة والسعادة، السيدات والسادة،

على الرغم من أننا خططنا للاحتفال بالذكرى الســنوية الخامســة والســبعين للأمم المتحدة بطريقة مهيبة، فإننا نجد أنفسنا في بيئة افتراضية، منفصلين بدنيا عن بعضنا البعض بسبب الجائحة.

لإعادة صياغة ما قاله الرئيس ماكي سال، فقد تغلّب علينا شيءٌ متناه الصغر. وهو أمر لم يسبق له مثيل على مدى الـ 75 عاما من وجود المنظمة!

وبناء على ذلك، فإن الموضـــوع المختار، المعنون "المســـتقبل الذي نريده، الأمم المتحدة التي نحتاجها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف – مكافحة كوفيد-19 من خلال العمل المتعدد الأطراف الفعال"، يأتي في الوقت المناسب، لأنه يدعونا إلى إلقاء نظرة أعمق على تحدياتنا المشتركة.

بل إن الاحتفال بالذكرى الســـنوية يتيح فرصـــة مجدية أكثر من مجرد تقديم تقرير مرحلي لإجراء دراسة نقدية لتاريخ المنظمة الذي دام 75 عاما، بما في ذلك إنجازاتها، فضلا عن أوجه قصورها، التي تعوق تحقيق الأهداف الحالية.

ومع مراعاة ذلك، سأتناول ثلاثة مواضيع رئيسية. أولا، سأتكلم عن حتمية إيجاد استجابة جماعية وموحدة لحالة الطوارئ الصحية العالمية التي أحدثتها جائحة كوفيد-19.

ثانيا، نظرا لعدم اليقين الذي يكتنف الحالة، سأناقش ضرورة أن تظل الأمم المتحدة، ذات المهمة العالمية، مركزة على أولوياتها الرئيسية من خلال ركائزها الرئيسية الثلاث، السلام والأمن والتنمية المستدامة – ولا سيما حالة الطوارئ المناخية – وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

وأخيراً، سأشارككم بعض الدروس المستفادة من تجربة السنغال كبلد نام، لا سيما في سياق استراتيجيته للتصدي للجائحة.

أصحاب الفخامة والسعادة، السيدات والسادة،

لا شك أن عام 2020 سيُذكر بوصفه وقتا مظلما ومتسما بشكل لا يُنسى بالجائحة التي أظهرت آثارها المدمرة على كل جانب من جوانب حياتنا ضعفنا الجماعي – كما لو كانت هناك حاجة الآن إلى إظهار ذلك.

وفي هذا الوقت، أحيي ذكرى مئات الآلاف من ضحايا كوفيد-19، وأتمنى شفاءً عاجلاً لملايين المرضى المصابين به.

فلنثنِ على جميع الجهات الفاعلة التي جابهت هذا التهديد الجماعي، ولا سيما العاملين في مجال الرعاية الصحية، الذين أعرب لهم عن إعجابي ودعمي الثابت.

وأتوجه إلى المنظمات الدولية، ولا سيما منظمة الصحة العالمية، المسؤولة عن تنسيق الاستجابة العالمية لهذا التهديد، وأكرر تأكيد دعم السنغال لها.

وبناء على ذلك، يدعو وفد بلدي إلى التنفيذ الفعال للقرار الذي اعتمدته جمعية الصحة العالمية الثالثة والسبعين بتوافق الآراء، ولا سيما بهدف كفالة إمكانية الحصول السريعة والميسورة والآمنة وجيدة النوعية على خدمات وتكنولوجيات الرعاية الصحية الأساسية، من قبيل اختبارات التشخيص والأدوية واللقاحات.

ونعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي اعتبار أي لقاح أو علاج محتمل يتم تطويره في مكافحة كوفيد-19 مصلحةً عامة عالمية وإتاحته لجميع البلدان.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن نعمل معا لضمان توفر خدمات الرعاية الصحية الأساسية وإمكانية الحصول عليها، ولا سيما الرعاية الأولية الجيدة، التي هي مفتاح تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة.

أصحاب الفخامة والسعادة، السيدات والسادة،

إن الأثر المدمر للأزمة على اقتصاداتنا أمرٌ لا يقبل الجدل! لقد أدى انهيار النمو الاقتصادي وما ترتب عنه من ندرة في مصادر النقد الأجنبي وإحداث صدمة في أسعار السلع الأساسية، فضلا عن انخفاض الصادرات والاستثمارات وتحويلات المهاجرين، إلى إغراق الاقتصاد العالمي في حالة أزمة لم يشهد له مثيل منذ ثلاثينات القرن العشرين.

ورغم أن أفريقيا قد شرعت في ديناميات النمو المستدام، فإنها تعاني، مثل بقية العالم، من التأثير الكامل للأزمة بعيدة المدى.

ولذلك، وبغية ضمان التعافي المناسب لاقتصاداتنا وكفالة الاستقرار الاجتماعي والسياسي العالمي، سنحتاج إلى زيادة التركيز على التضامن والتعاون الدوليين.

ولهذا السبب دعا فخامة السيد ماكي سال إلى إلغاء الدين العام وإعادة هيكلة الدين الخاص، وكذلك ناشد البلدان المتقدمة النمو الوفاءَ بالتزاماتها تجاه المساعدة الإنمائية الرسمية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالجهود التي يبذلها أعضاء مجموعة العشرين، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي دعما لمبادرة تعليق خدمة الديون.

إن ما تحتاج إليه أفريقيا حقا ليس وقفا اختياريا لدفع الديون، بل إلغاءها من أجل تعزيز المرونة الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن بناء نظم فعالة للرعاية الصحية.

وفي ذلك الصدد، فإن دعوة الأمين العام إلى استجابة متعددة الأطراف واسعة النطاق لحشد موارد مالية لا تقل عن 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، تستحق دعمنا الكامل، لأنها تبين لنا الطريق إلى التصدي بفعالية للتحديات العالمية.

أصحاب الفخامة والسعادة، السيدات والسادة،

لقد قطعت الأمم المتحدة – وهي الرمز المثالي لتعددية الأطراف – خلال 75 عاماً من وجودها، خطوات كبيرة في تعزيز السلام والأمن الدوليين، والتفاهم المتبادل فيما بين الشعوب، والتنمية المستدامة، واحترام الكرامة الإنسانية.

ويتجلى ذلك في العديد من عمليات السلام في جميع أنحاء العالم، وإنهاء الاستعمار، وتنفيذ خطة عام 2030، فضلا عن الدعم والمساعدة الّتي تقدّمهما الأمم المتحدة إلى جميع الشعوب المحتاجة في العالم، بغض النظر عن أصولها أو خلفياتها.

ولا يمكن إنكار أن المنظمة قد أسهمت إسهاما كبيرا في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من ويلات الحرب والفقر والإقصاء.

ونحن اليوم بحاجة إلى تنشيط تعددية الأطراف وإلى منظمة عالمية ينبغي إصلاحها وإضفاء الفعالية عليها، كاستجابتين جماعيتين للمسائل المتعلقة ببقائنا وحتى لا يتخلف أحدٌ عن الركب.

ويمكننا معا أن نواجه التحديات المتعددة المتمثلة في الإرهاب والتطرف العنيف والنزاعات المسلحة وتمويل التنمية والتدفقات المالية غير المشروعة والهجرة والفقر والاستبعاد والصحة العامة وتغير المناخ.

وفي هذا الصدد، من المشروع أن نسأل لماذا لا تزال أفريقيا القارة الوحيدة التي لا تملك مقعدا دائما في مجلس الأمن، الذي يكرس جزءا كبيرا من جدول أعماله للقارة؟

ومن خلال استضافة الاجتماع الوزاري للجنة الاتحاد الأفريقي التي تضم عشرة رؤساء دول وحكومات، والتي عُهِد إليها بتمثيل صوت أفريقيا بشأن إصلاح مجلس الأمن، أكدت السنغال من جديد التزامها بالمسألة التي تمثل وسيلة لإحياء الروح التأسيسية للميثاق ومثله العليا أكثر من كونها واجبا أخلاقيا.

ومن المسلم به أن أفريقيا لا تزال تواجه تحديات سياسية وأمنية تعوق جهود التنمية المستدامة.

ففي منطقة الساحل، على سبيل المثال، وجد الإرهاب والتطرف العنيف مرتعا خصبا، مع ما نتج عن ذلك من خسائر في الأرواح، وتدمير للبنية التحتية، والنهب، مما أدى إلى إدامة بيئة من الخوف. وكل ذلك على خلفية عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي، والفقر، والاستبعاد، وسهولة اختراق الحدود، والأمية، ضمن أمور أخرى.

بيد أن هذه الحالة ينبغي ألا تحجب صورة أفريقيا الأخرى، التي تتسم بإطلاق المشاريع التجارية، والابتكار، والاختراع، والنجاح، والتعامل بشكل مثير للإعجاب مع جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في مواجهة أكثر التوقعات إثارة للقلق.

يعدُّ شباب القارة – الذين يمثلون نسبة 60 في المائة من السكان دون سن الرابعة والعشرين – ومواردها الطبيعية الهائلة وحيويتها جميعا إمكانات هائلة لتحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي. لذلك فقد حان الوقت للنظر بجدية إلى أفريقيا على هذا الأساس.

وكما ذكر الرئيس ماكي سال مؤخرا:

”بالنسبة لاقتصاد عالمي يعاني من الضعف، فإن بناء أفريقيا يوفر الفرص والاستثمارات“.

ولذلك، فإن عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة الذي أطلقناه للتو يتيح فرصة جديدة لنا للعمل من أجل الانتعاش فيما بعد كوفيد-19 والتنفيذ الكامل لخطة عام 2030.

علاوة على ذلك، وفي سياق تنفيذ الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، الذي تؤيده السنغال تأييدا كاملا، يجب علينا أن نجدد التزامنا بخطة عمل إصلاح الأمم المتحدة لأجل إعادة تعددية الأطراف إلى مكانها الصحيح وأن تكون الأمم المتحدة محورا لها.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

ويجب أن يلهمنا التصميم الذي نتصدى به لجائحة كوفيد-19 أيضاً لمكافحة تغير المناخ وحماية التنوع البيولوجي بطريقة فعالة.

ولا داعي للتذكير بأن لتغير المناخ أثرا مدمرا على السكان، خاصة لأنه يزيد من الفقر، والنزوح من الريف والاستبعاد الاجتماعي والتوترات القبلية بسبب الموارد الطبيعية.

فعلى سبيل المثال، سجلت السنغال مؤخرا في يوم واحد، مثل عدة بلدان في منطقة الساحل، ما يعادل كمية الأمطار التي تهطل خلال شهر، مما أدى إلى اضطراب حياة آلاف الأشخاص.

وإذا أردنا كارثة عالمية كبرى بالنسبة للأجيال المقبلة، فلا مناص لنا من تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس. وعلى وجه الخصوص، يجب على البلدان المتقدمة أن تفي بالتزاماتها المالية، بما في ذلك الصندوق الأخضر للمناخ.

ومما يثير القلق أيضا التحدي المتعلق بفقدان التنوع البيولوجي. وكما لاحظ فخامة السيد ماكي سال،

يشكل فقدان التنوع البيولوجي حالة طوارئ عالمية تثير قلقنا جميعاً ”كجزء من النظام الإيكولوجي نفسه“.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

ولأجل التصدي لجائحة كوفيد-19 أطلقت السنغال برنامج المرونة الاقتصادية والاجتماعية بتمويل قدره 000 1 بليون فرنك بعملة فرنكات الجماعة المالية الأفريقية أو ما يعادل 1,6 بليون دولار.

وبفضل الدعم المقدم من الشركاء والمانحين، مكن البرنامج من تلبية الاحتياجات الطارئة والمادية للرعاية الصحية ومساعدة الأسر وسكان الشتات ودعم القطاع الخاص، بما في ذلك من خلال الحوافز الضريبية وضمان إمدادات كافية من الوقود.

ويُعطي البرنامج الذي يشمل أهداف التنمية المستدامة الأولوية للصحة والسيادة الصيدلانية وصمود السكان والاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي.

في هذا الإطار، وبناء على تعليمات من رئيس الدولة، أطلقت الحكومة خطة استثمار بقيمة 500 بليون فرنك بعملة الجماعة المالية الأفريقية للفترة من 2020 إلى 2024 لضمان مرونة نظام الرعاية الصحية واستدامته.

ونتيجة لهذه الجهود، احتلت السنغال المرتبة الثانية في مؤشر الاستجابة العالمية فيما يتعلق بتصديها لهذه الجائحة.

وفي هذا الصدد، تمت مراجعة تمويل خطة العمل المعدلة والمعجّلة ذات الأولوية للفترة 2019-2023 لخطة السنغال الناشئة من 098 4 دولارا إلى 712 14 بليون دولار، مما ساهم بمبلغ يزيد على 26 بليون دولار في إجمالي الاستثمارات.

وأعطيت الأولوية لمسألة تغير المناخ الهامة في هذا الإطار، لا سيما من خلال تنفيذ خطة السنغال الناشئة الخضراء.

وفي هذا الصدد، يخصص برنامج استثماري مبلغ 50 بليون فرنك بعملة الجماعة المالية الأفريقية أو نحو 90 مليون دولار لإعادة التحريج المستدامة في الأراضي الوطنية وإنشاء معهد وطني لبحوث الغابات والوكالة السنغالية لحماية الغابات من أجل تعزيز السياسات الحالية في ذلك المجال.

وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية، تواصل السنغال – وهي تظل مخلصة لمبادئها تحت قيادة رئيس دولتها – الدعوة إلى حسن الجوار والتكامل الإقليمي وتعزيز السلام وحقوق الإنسان والتعاون والتضامن الدوليين.

وعليه، أجدد التزام بلدي المستمر بالعودة القطعية إلى السلام والاستقرار في مالي.

وذلك هو الدافع وراء جهود فخامة الرئيس ماكي سال، لا سيما في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لدعم أصحاب المصلحة الماليين للعمل معا لما فيه المصلحة الفضلى للماليين ولمنطقتنا دون الإقليمية بأسرها.

وتواصل السنغال تلك الجهود في إطار بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي – وهي مساهمة قيّمة توضح التزام بلدي بحفظ السلام والدعوة إلى صون السلام والأمن والاستقرار في جميع أنحاء العالم.

ويدفع ذلك الإيمان بالتضامن الإنساني والعدالة نفسه السنغال إلى الاضطلاع بدورها كرئيس للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

وفي هذا الصـــدد، نحث المجتمع الدولي على تكثيف الجهود الرامية إلى إعمال حق الشـــعب الفلسـطيني في إقامة دولة مسـتقلة وقابلة للحياة عاصـمتها القدس الشـرقية، تعيش في سـلام وأمن مع دولة إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

سـأكون مقصـرا إذا لم أذكر أن المسـتقبل الذي نصـبو إليه لا يزال يعتمد على الدروس المسـتفادة، ولا سيما تلك المتعلقة بالأزمة الصـحية. وعلى الرغم من قدرتنا على الصـمود، شكلت الجائحة تحديا لنا في أداء عملنا كالمعتاد، مما أجبرنا على التخلي عن الممارسات السابقة.

وبما أننا نواجه جميعا نقاط الضـعف نفسـها، فإن السـنغال مقتنعة بأنه لا بديل عن العمل الجماعي والتضامني.

وعليه، يجب أن تركز التنمية المسـتدامة التي نطمح إليها لأنفسـنا وللأجيال المقبلة على إنسـانيتنا المشتركة في انسجام مع قوانين الطبيعة.

وهذا ما يقوم عليه النظام العالمي الجديد الذي دعا إليه الرئيس ماكي ســـال. وهو نظام قائم على العدل وسيادة القانون والحكم العادل والمنصـف في إطار التعاون الكامل والتضـامن والاحترام المتبادل – أي تعددية الأطراف الشاملة التي ستتجسد في شكلها النموذجي في إصلاح الأمم المتحدة وتعزيز فعاليتها.

شكراً على حسن إصغائكم.

ليختنشتاين (انظر أيضا A/75/PV.13، المرفق الثاني عشر)

بيان السيدة كاترين إيغنبرغر، وزيرة الخارجية والعدل والثقافة في إمارة ليختنشتاين

أُدلي بهذا الخطاب يوم الثلاثاء، 29 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة عشر للجمعية العامة

السيد الرئيس،

يشـــرفني أن أخاطب الجمعية اليوم. ونتمنى جميعا أن نكون في نيويورك الآن – ونســـتفيد من الفرصـة الفريدة التي يتيحها الأسبوع الرفيع المستوى لكي نعمل مع الزملاء ولعرض مبادراتنا وتبادل الآراء. وبالنظر إلى الظروف الصعبة حاليا، فلا شك في أن قرار عقد هذا الاجتماع في صيغة افتراضية هذا العام قرار صـائب. وكان وفد بلدي في نيويورك من بين الذين قدموا أول قرار للجمعية العامة اعتمد بعد الإغلاق، وأيده عدد غير مسبوق من المقدمين لمشروع القرار. وتمثلت الرسالة الرئيسية لذلك القرار في التضـامن في زمن الجائحة. وأود اليوم، أن أتقدم برســالة تضـــامن إلى مدينة نيويورك التي تضـــررت بشـــدة من الجائحة وأظهرت صمودا ملحوظا وأحسنت استضافتنا طوال الوقت.

إن الجائحة الحالية تجربة صـــعبة تجعلنا جميعا نشـــعر بالتضـــاؤل. إن تمني العودة إلى الوضـــع الســـابق بأســـرع وقت ممكن قوي جدا ومفهوم. ولكن الواقع المتعقل هو أنه لا توجد طريقة للعودة إلى ما كنا عليه. لقد غيّرت الجائحة واقعنا وظروفنا المعيشـــية على الصـــعيد العالمي تغييرا جذريا وكان تأثيرها عميقا. وربما يكون الأهم من ذلك هو أنها أدت إلى تفاقم أوجه عدم المســـاواة القائمة، داخل الدول وفيما بينها على السـواء. والرعاية الصـحية والتعليم واسـتقرار الدخل هي أكثر المجالات وضـوحا في هذا الصـدد. أما أولئك الذين كانوا في وضع غير مؤات قبل انتشار الجائحة، فقد كانوا الأشد تضررا وعانوا من انتكاسات إضافية. ولذلك، فإن التغلب على الأزمة يمثل تحديا هائلا – ولكنه أيضـــا فرصـــة فريدة. ولن نتمكن من أن نكون أفضل استعداداً وأن نعزز قدرتنا الجماعية على الصمود إلا بتهيئة ظروف معيشية أفضل للمزيد من الناس. ويكتســـي عقد العمل أهمية إضـــافية في هذا الصـــدد، حيث أن خطة عام 2030 توفر لنا الإطار المثالي لإعادة البناء بشكل أفضل. ولو كنا قد قمنا بعمل أفضل في تحقيق الأهداف الواردة في خطة عام 2030 – من المساواة بين الجنسين إلى الرعاية الصحية، ومن عدم المساواة إلى تغير المناخ – لكنا أفضل استعدادا لمكافحة الجائحة بفعالية وبروح من التضـامن الحقيقي. ولذلك يجب أن يكون التركيز على خطة عام 2030 على رأس جدول أعمالنا لهذه الدورة وما بعدها.

السيد الرئيس،

وحتى قبل أن تبدأ الجائحة، حدد الأمين العام تآكل الثقة في المؤسـسـات وسـيادة القانون باعتباره خطراً كبيراً على المجتمعات السلمية. وقد شاركته في ذلك القلق، وتجربتنا الأخيرة تعزز إيماننا بالحاجة إلى مؤسـسـات قوية وخاضـعة للمسـاءلة، وهو ما كان موضـوعا عاما في التقارير التحليلية عن أثر الجائحة. ولا يمكن أن تكون الاسـتجابة للجائحة منسـقة وموحدة وفعالة إلا عندما توجد مسـتويات عالية من الثقة في المؤسسات. إن عدم إمكانية الوصول إلى المؤسسات ذات الصلة وعدم المساواة في المعاملة والفساد تقوض هذه الثقة بشـدة ويجب أن تكون مداخل هامة لاسـتجابتنا الجماعية. وسـنواصـل إعطاء الأولوية القصـوى للتحديات التي تواجه سـيادة القانون وتنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المسـتدامة. إن الدورة الاسـتثنائية القادمة لهذه الجمعية بشأن الفساد تصبح أكثر أهمية في ضوء الجائحة. مع ذلك، وعلى نطاق أوسع، يظل الكفاح من أجل سيادة القانون على الصعيد الدولي مهمة أساسية بالنسبة لنا.

السيد الرئيس،

إن الأمم المتحدة ذاتها واحدة من أروع انتصـــارات ســـيادة القانون. قبل 75 عاما، تبنت الدول مجموعة من القواعد العامة، التي تجسدت في أحكام ميثاق الأمم المتحدة، واتفقت على حل النزاعات بشكل مشترك وسلمي، وإخضاع استخدام القوة لقواعد مشددة وصارمة، وأقرت بأولية القانون الدولي. ونحن ندرك اليوم، أكثر من أي وقت مضـــى، الأهمية المحورية لهذه الرسالة وندرك إلى أي مدى يمكننا الاستفادة من الجهود الرامية إلى إعادة البناء بشكل أفضل بعد الحرب العالمية الثانية. ولكننا أيضا نواجه، أكثر من أي وقت مضى، حقيقة أن هناك اتجاها لدى بعض شركائنا للتشكيك في الأهمية المحورية لسيادة القانون، بل والحاجة إلى التصدي بصورة جماعية للتهديدات التي يتعرض لها السلام الدولي وكوكبنا. ونأمل أن يسفر هذا التجمع، الذي يعقد في شكل غير مثالي، عن التزام جماعي مدوٍ لا لبس فيه بتعددية الأطراف وبسيادة القانون. إن التقيد بالقواعد التي اتفقنا عليها، وهي احترام القانون الدولي، له أهمية محورية بالنســـبة للدول الصغيرة، التي تشكل أغلبية أعضاء هذه الجمعية. وقد حددنا تعزيز القانون الدولي بوصفه إحدى أولوياتنا عندما انضممنا إلى الأمم المتحدة قبل 30 عاما. وستواصل ليختنشتاين الدفاع عن سيادة القانون وتعددية الأطراف. وسنواصل على وجه الخصوص تعزيز احترام القواعد التي تحكم استخدام القوة بين الدول – وأحكام الميثاق واضحة في هذا الصدد، ولكنها تضعف بشكل متزايد في الممارسة العملية، ولا سيما من خلال الطريقة التي تفسر بها القواعد المتعلقة بالدفاع عن النفس. وهذا أمر خطير بشكل خاص في عصر زيادة العسكرة وحرب الفضاء الإلكتروني. ونحن نعمل مع شركائنا للمساعدة في تطوير فهم واضح لكيفية تطبيق القانون الدولي فيما يتعلق بالفضاء الإلكتروني.

السيد الرئيس،

وكثيرا ما كان الإنفاذ نقطة ضـــعف حتى في أكثر إنجازات إبرام المعاهدات مدعاة للفخر. وعلى مدى عقود، كانت لدينا معايير رفيعة وعالمية لحقوق الإنسان، تجسدت لأول مرة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولكن هذه المعايير بالنسبة لكثيرين في جميع أنحاء العالم تتناقض تناقضا صارخا مع الواقع القاسي في الأغلب لحياتهم اليومية. وكان إنشاء المحكمة الجنائية الدولية خطوة حاسمة إلى الأمام في إنفاذ القانون الدولي: فقد أنشـــئت المحكمة لكفالة ألا تمر الجرائم التي تعتبر أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي دون عقاب. وكانت كفالة المساءلة مهمة تُسند في المقام الأول إلى نظم العدالة الوطنية التي تقع عليها مسؤولية التحقيق والملاحقة القضـــائية. ولا يكون للمحكمة الجنائية الدولية دور إلا عندما لا تفي الدول بالتزاماتها، بوصـــفها محكمة الملاذ الأخير. لقد حقق مشـــروع العدالة الجنائية الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية في صميمه، نجاحاً ملحوظاً. وانضم ثلثا أعضاء الأمم المتحدة تقريباً إلى معاهدتها التأسيسية، وتم إنشاء آليات محاسبة مبتكرة مثل آلية المساءلة في سورية (الآلية الدولية المحايدة المستقلة) لدعم جهود المساءلة. ومع ذلك، تتعرض المحكمة لهجوم لا هوادة فيه: فقد واجه الموظفون تدابير غير مســـبوقة لمجرد قيامهم بالعمل الذي كلفوا به. والمحكمة كمؤسسة تتعرض لهجوم سياسي مستمر. ونحن، مع العديد من أصدقائنا، قد رفضنا باستمرار هذه التدابير التي تعتبر غير مقبولة وسابقة خطيرة في آن واحد. وبالنسبة لأغلبيتنا من مؤيدي المحكمة الجنائية الدولية، فإن هذه لحظة للتكاتف، وإيجاد طريق واضح نحو المستقبل، وللتعبير عن الدعم القاطع للمحكمة، وإيجاد سبل عملية لمساعدتها، والبقاء مخلصين لنظام روما الأساسي.

السيد الرئيس،

وإذا كانت المحكمة الجنائية الدولية ذات أهمية حاسمة في إنفاذ احترام القانون الدولي، فإن ذلك يمكن أن يقال عن مجلس الأمن. ومن المحزن أن المجلس لا يقوم بهذه المهمة بصفة منتظمة. وقد أثبت مرارا وتكرارا عجزه عن إنفاذ احترام القانون الدولي الإنساني ومنع الفظائع الجماعية وضمان احترام القانون الذي يحكم استخدام القوة. ولا يزال المجلس يطبق مفهوما للأمن عفا عليه الزمن، مما يعوق أهمية عمله – وهو مشلول في ظل مواجهات سياسية شبه دائمة. وفي هذا السيناريو، يكون لحق النقض للأعضاء الخمسة الدائمين أثر ضار واسع الانتشار. ولكي تكون تعددية الأطراف فاعلة، نحتاج إلى أن نكون قادرين أيضا على اتخاذ إجراءات في هذه الجمعية – عندما يجد المجلس نفسه في طريق مسدود. وحيثما كانت إجراءات الجمعية العامة محدودة في الماضي، كان ذلك بالاختيار وليس بالقانون. وعند فشل مجلس الأمن في الوفاء بإحدى مهامه، وغالبا ما يكون ذلك بسبب حق النقض، تزداد مسؤولية الجمعية العامة عن التدخل ومعالجة هذه المسائل. ولذلك، نعتقد أنه ينبغي للجمعية العامة أن تجتمع وتناقش كل حالة من حالات استخدام حق النقض في مجلس الأمن.

السيد الرئيس،

إن الجائحة هي التحدي الحاسم في عصرنا – وفي التصدي لمختلف أبعادها، يجب أن يكون تغير المناخ وآثاره المدمرة المتعددة في صميم استجابتنا. لقد تم القيام بعمل هائل لتصميم حلول تساعدنا على مكافحة تغير المناخ. وقد تم التوصل إلى اتفاق باريس بعد مفاوضات مضنية وشاقة. ومع أن الغالبية أشادوا به باعتباره إنجازاً مهماً، فقد تلقاه آخرون بالشكوك وانتقدوا طبيعته الطوعية إلى حد كبير. واليوم يبدو أن اتفاق باريس لا يكفي لإنقاذ الكوكب من أنفسنا. وهناك عدد كبير جداً من الدول، ولا سيما بعض الدول التي لها تأثير كبير على نواتجنا الجماعية من ثاني أكسيد الكربون، لم تتخذ التزامات كافية لتغيير مسارها. إننا بعيدون عن المسار المرسوم في باريس، بل نحن في مسار للوصول إلى مستويات غير مستدامة من الاحترار العالمي حتى في وقت أبكر مما كان متوقعاً. وهناك أمل في أن الوقت لم ينفد بعد. ولكننا بالتأكيد نفعل ذلك بسرعة. ويجب ألا يقتصر الجهد اللازم الآن على الحكومات المجتمعة هنا، بل أيضاً على القطاع الخاص والمجتمع المدني، ولا سيما أصوات الشباب الذين يطالبون بحق بأن يكونوا جزءاً من عملية صنع القرار التي سيكون لها عميق الأثر على حياتهم.

السيد الرئيس،

إن فجوة عدم المساواة هي أحد أكبر التحديات في تحقيق الأهداف. وقد اتسعت هذه الفجوة بشكل كبير وسريع نتيجة للجائحة، مما أسفر عن آثار مدمرة سواء على المستوى الفردي أو الجماعي. وقد ظل العمل القسري، بوصفه التعبير الأكثر انتشاراً عن الرق الحديث والاتجار بالبشر، محور تركيز عملنا في مجال التنمية البشرية لعدة سنوات حتى الآن. وقد وضعنا مع شركائنا – الحكومات وشركاء القطاع الخاص على حد سواء – مبادرة "فاست FAST" للمساعدة في مكافحة ما يشكل أزمة عالمية لحقوق الإنسان، كما أننا نقوض بشكل كبير خطة عام 2030. يشكل الرق الحديث والاتجار بالبشر واحداً من أكثر نماذج الجريمة المنظمة ربحية. وتُعرف "مبادرة فاست" بمبادرة "التمويل من أجل إنهاء الرق والاتجار بالبشر" وتحدد الأدوات للمؤسسات المالية لتقوم بدور فعال في مكافحة هذه الجرائم – في مجالات الامتثال والاستثمار المسؤول والابتكار المالي. وقد جعلت الجائحة هذا العمل أكثر أهمية. ونحن ملتزمون التزاماً كاملاً بمواصلة عملنا لتنفيذ مبادرة فاست داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على حد سواء.

السيد الرئيس،

إننا نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الثلاثين لعضويتنا في الأمم المتحدة. وكان الانضمام إلى هذه المنظمة خطوة أساسية لسيادتنا، ولسياسة خارجية أكثر حزماً واستقلالاً. إن أعضاء الأمم المتحدة يتمتعون بدعم قوي من شعبنا، ولكن ذلك يأتي أيضاً مع توقعات يجب علينا أن نعمل بجد للوفاء بها. وخلال هذه الجائحة، تطلع الناس في جميع أنحاء العالم غريزياً نحو الأمم المتحدة لكي تقدم حلولاً وتبين سبيلاً للمضي قدماً. لم تتحقق كل هذه التوقعات، بينما قامت الوكالات المتخصصة على وجه الخصوص بعمل هائل. وسنواصل استثمارنا السياسي في الأمم المتحدة. وسنواصل كوننا صوتاً يعزز سيادة القانون. وسنواصل دورنا في ضمان أن تكون الهيئات الحكومية الدولية مناسبة أيضاً للتحديات المقبلة. ومن العناصر التي أبرزتها الجائحة بشكل مثير للإعجاب ضرورة أن تعمل هذه الجمعية العامة بشكل كامل في جميع الأوقات، ولا سيما في أوقات الأزمات. ونشيد ببذل الجهد وحسن النيّة من جانب الجميع خلال هذه القيود غير المسبوقة على محفلنا الأساسي المتعدد الأطراف. ولكن علينا واجب جماعي للاستعداد بشكل أفضل في المرة القادمة. إن الطابع الشامل والجامع للجمعية العامة مهم جداً بحيث لا يمكن لها أن تقع في حالة شلل عندما تكون هناك حاجة ماسة إليها. ولذلك نتعهد، مع العديد من الشركاء، بتزويد الجمعية العامة بجميع الأدوات اللازمة حتى تتمكن من تنفيذ ولايتها حتى في أصعب الظروف، بما في ذلك من خلال القرارات التي يتم التصويت عليها. إن هذه الجمعية قوية بقدر ما نريدها أن تكون، وينبغي أن تكون قوية بقدر ما نحتاج لكي تبرر الثقة التي وضعتها الشعوب التي أنشئت الأمم المتحدة لتخدمها. تلتزم ليختنشتاين التزاماً كاملاً بكسب تلك الثقة وزيادتها، وبالعمل مع جميع الدول المهتمة الممثلة في هذه القاعة التاريخية.

وشكراً لكم.

النمسا (انظر أيضا A/75/PV.13، المرفق الثالث عشر)

بيان السيد ألكسندر شالنبرغ، الوزير الاتحادي للشؤون الأوروبية والدولية في النمسا

أُدلي بهذا الخطاب يوم الثلاثاء، 29 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة عشر للجمعية العامة

السيد الرئيس، أصحاب السعادة، حضرات السيدات والسادة،

قبل 75 عاماً، نهض العالم بحذر من أهوال الحرب العالمية الثانية ودمارها. وكانت الإنسانية قد مرت بأحلك هاوية من الكراهية العنصرية والقسوة والعنف. وتدرك النمسا تماماً مسؤولياتها في هذا الصدد.

ولكن بعد الدمار والمعاناة كان هناك أيضاً أمل. لقد توحدت الأمم لكسر دائرة العنف واليأس التي لا نهاية لها والتي طبعت التاريخ البشري لقرون. وحظيت رؤية عالم في سلام بشكلها المؤسسي.

وعملت الأمم المتحدة، منذ إنشائها، من أجل تقدم البشرية. وقد جعلت كوكبنا أكثر أمناً بوضع وتحسين المعايير العالمية لحقوق الإنسان وسيادة القانون والمساءلة ومنع نشوب النزاعات وحفظ السلام ونزع السلاح.

تفخر النمسا وتتشرف، منذ انضمامها إلى الأمم المتحدة في عام 1955، بالمساهمة في جميع هذه المجالات. سواء كان ذلك في 60 عاماً من حفظ السلام أو كعضو في مجلس حقوق الإنسان والرئيس الحالي له. وستواصل النمسا القيام بدورها وهي مستعدة للاضطلاع بمزيد من المسؤوليات. لهذا السبب بالذات، نحن مرشحون لعضوية مجلس الأمن الدولي للعامين 2027-2028 ونأمل في دعمكم.

حضرات السيدات والسادة،

كما هو الحال في أي منظمة، فإن الأمم المتحدة ليست خالية من الأخطاء. وكثيراً ما تخرج الأمم المتحدة عن الطريق القويم في حل النزاعات. وكثيراً جداً ما يفشل مجلس الأمن في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن كيفية إحلال السلام في أسوأ الأزمات في العالم. ولكن بشكل عام – إذا قارنا معايير اليوم مع المعايير التي كانت قائمة قبل 75 عاماً، على سبيل المثال بشأن تعليم الأطفال أو حقوق المرأة أو وفيات الأطفال أو الحصول على مياه الشرب النظيفة أو الفقر المدقع والجوع، فإن الأمم المتحدة يمكن أن تفخر حقاً بإنجازاتها.

ومع ذلك، ما زلنا نواجه تهديدات عديدة كان بعضها مألوفاً لتلك الجلسات المعقودة في عام 1945:

عشرات من النزاعات المسلحة، وما يقرب من 80 مليوناً من الأشخاص المشردين قسراً،

فضلاً عن الإرهاب والقمع السياسي والفقر المدقع.

وهناك أيضاً تهديدات جديدة وناشئة:

الحرب السيبرانية وخطر فشل الإدارة التكنولوجية، والإرهاب البيولوجي، والتوترات الجيوسياسية الجديدة بسبب النظام العالمي المتعدد المراكز بشكل متزايد، وتغير المناخ باعتباره الأزمة الكبرى المحتملة في المستقبل.

إلا أن تهديداً واحداً في الوقت الحاضر يفوقها جميعاً: انتشار مرض فيروس كورونا. إنه يؤثر على الجميع في كل مكان في نفس الوقت. تغير هذه الجائحة الطريقة التي نعيش بها وطريقة عملنا.

ما عليكم إلا أن تنظروا إلى هذه المناقشة العامة. كنت أفضل أن أتحدث معكم في قاعة الجمعية العامة بدلاً من التحدث من النمسا. ولكن على الأقل يشرفني أن أخاطبكم اليوم من مقر الأمم المتحدة في فيينا. وكنت أفضّل أن ألتقي شخصياً بزملائي من جميع أنحاء العالم بدلاً من الاتصال بالفيديو أو الهاتف. إن الجائحة تحرمنا من إحدى أهم أدوات العلاقات الدولية: اللقاءات الشخصية المثرية بين الزملاء. وهكذا، علينا أن نبذل المزيد من الجهود للحفاظ على خطوط الاتصال مفتوحة!

السيد الرئيس،

لقد علّمنا مرض فيروس كورونا بالطريقة الصعبة أن كثيراً مما نعده من المسلمات هو عرضة للخطر أكثر مما نعتقد.

وبدلاً من التمتع بحرية التنقل الحر بين القارات وداخل أوروبا، تجبرنا الجائحة على مكابدة قيود السفر. ولم نر سوى غيض من فيض من الأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة. إن الكثير من التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، الذي تحقق على مدى العقود الماضية، بات معرضاً للخطر اليوم.

- سيتسرب ما يقرب من 24 مليون طفل وشاب من المدارس أو لن يكون لديهم فرصة للذهاب إلى المدرسة في العام المقبل بسبب الجائحة.
- تسبب كوفيد-19 في حدوث أشد حالة ركود خلال ما يقرب من قرن من الزمان. ونرى أرقاما سلبية قياسية في النمو الاقتصادي والبطالة وعدم المساواة. وفي العلاقات الدولية، تؤجج الجائحة نيران النزاعات الجيوسياسية القائمة، فيما تلقي بظلالها على التهديدات الأمنية الأخرى.

وكما قال الأمين العام أنطونيو غوتيريش "إن أضواء الإنذار تومض". وفي الواقع، اكتسبت الاتجاهات الجيوسياسية التي كانت موجودة قبل انتشار الجائحة مزيدا من الزخم:

- عودة ظهور القومية والنزعة الحمائية والشعبوية،
- تناقص الثقة في النظام الدولي،
- تزايد نشر المعلومات المضللة و "الحقائق البديلة".

وقد أثبتت الجائحة مرة أخرى أن المعلومات الكاذبة يمكن أن تنتشر بسرعة أكبر من الفيروس. إنها تنتقل بسرعة التفكير وفي الوقت الذي يتسم فيه اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة بأهمية بالغة، نشهد تآكل الثقة في الخبراء والعلوم والتكنولوجيا.

والأكثر من ذلك: أن عددا متزايدا من الناس يرون في الجائحة مؤشرا واضحا على أن العالم ككل يتطور في الاتجاه الخاطئ. وهم يرفضون، بصورة غريزية، التقدم في التكنولوجيا وفي المجال الطبي وفي العلوم والاتصالات والأعمال.

لقد قفز التقدم التكنولوجي إلى الأمام، ولكنه ترك فئات من السكان خلف الركب. وهذا التوتر المتزايد بين التكنولوجيات الجديدة والمجتمع يشكل تحديا للسياسة على الصعيد الوطني وكذلك على الصعيد الدولي. ويبدو أن التكنولوجيات الجديدة تثقل كاهل مجتمعاتنا جزئيا. وترد على الذهن كلمات طنانة مثل

انحطاط قيمة الإنسان نتيجة للتكنولوجيا الرقمية والجريمة السيبرانية والتجارة في البيانات وحماية البيانات الشخصية والخصوصية.

غير أن هذه القائمة ستكون غير كاملة من دون التحذير من منظومات الأسلحة ذاتية التشغيل – وهي آلات تملك سلطة تحديد من الذي يعيش ومن الذي يجب أن يموت. وهذا ليس خيالا علميا، بل إنه يتحول بسرعة إلى واقع – واقع وصفه الأمين العام بحق بأنه "غير مقبول سياسيا ومستهجن أخلاقيا" على حد سواء.

وعلينا أن نتصرف الآن قبل أن يتحدد بقاء المدنيين في أي منطقة نزاع بواسطة خوارزمية وقبل أن تصبح جميع القيود المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني زائدة عن الحاجة وقبل أن يجري اتخاذ القرارات بواسطة روبوتات قاتلة دون أي رقابة بشرية أو شواغل أخلاقية.

وستنظم النمسا مؤتمرا دوليا في فيينا في العام المقبل لمعالجة هذه المسألة الملحة. وإذا ما سمح كوفيد-19، فإنني أدعوكم جميعا إلى المشاركة!

إن دعوتنا إلى نزعة إنسانية رقمية جديدة بحاجة إلى خاطرة واحدة أخرى: إن اليوم هو اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

ولن يكون خطابي كاملاً من دون توجيه نداء قوي للتخلص من هذه الأسلحة نهائيا. إنها تشكل تهديدا وجوديا للحياة على هذا الكوكب وتسبب معاناة إنسانية هائلة.

السيدات والسادة،

بينما ألقت مكافحة كوفيد-19 بظلالها على كل شيء آخر، فإن النزاعات والأزمات في جميع أنحاء العالم لم تختف ببساطة. إن الحروب والأزمات الإنسانية لا تخشى الفيروس! بل على العكس، لقد تفاقم الكثير منها بسبب الجائحة.

ويجب علينا أن نضمن ألا تحجب ظلال كوفيد-19 هذه الأزمات.

- لا تزال أسوأ أزمة إنسانية في عصرنا تعصف باليمن.

ولا تزال ليبيا تعاني من نزاع طال أمده ومن التجاهل الواضح لحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة.

- وتقف خطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران على حافة الهاوية، مما أدى إلى دوامة من المواقف المتشددة.

وعلاوة على ذلك، ما فتئت تتكشف أزمات جديدة في خضم الجائحة.

- فلبنان يواصل التدهور بصورة خطيرة.
- وشهد شرق البحر الأبيض المتوسط زيادة حادة في التوترات بسبب النشاط غير القانوني لتركيا الذي يمكن أن يزعزع استقرار المنطقة بأسرها.
- وفي بيلاروس، يتعين على القيادة أن تقبل أخيرا بأن مارد التغيير قد خرج من القمقم ولا يمكن إجباره على العودة إليه.

إننا جميعا بحاجة إلى أن نظل متأهبين وألا نسمح للفيروس الذي استأثر بالعناوين الرئيسية بتشتيت انتباهنا. ولا ينبغي لأحد أن يعتقد أن تركيزنا على مكافحة كوفيد-19 يشكل "تفويضاً مطلقاً" لانتهاك القانون الدولي أو لخوض مغامرة عسكرية.

غير أنه كانت هناك أيضا علامات إيجابية نادرة صدرت عن منطقة تفتقر عادة إلى الأخبار السارة. وترحب النمسا ترحيبا حارا بالإعلان عن تطبيع العلاقات بين إسرائيل وكل من الإمارات والبحرين. ونأمل أن تزدهر هذه العلاقات وأن تكون أمثلة لبلدان أخرى.

السيد الرئيس،

انضمت النمسا إلى الأمم المتحدة قبل 65 عاما. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1956، قال وزير الخارجية ليوبولد فيغل في أول خطاب يُدلى به باسم بلدي:

"إن العالم يتطلع اليوم إلى مجتمع الأمم هذا، الذي يعلق عليه كل آماله. فهل سيبرر ثقة شعوب الأرض ويضمن ويصون السلام والنظام والخبز والعمل؟"

ولتبرير هذه الثقة الموضوعة فينا، لا يكفي أن نجتمع مرة واحدة في السنة وأن نأسف لأزمة تعددية الأطراف. ولا يكفي أن نتشدق بالكلام عن التعاون الدولي والحاجة إلى تنفيذ القواعد.

فلنكن صادقين: عندما ضرب الفيروس، ركزت حتى أشد الدول تحمسا لتعددية الأطراف على الحفاظ على سلامة مواطنيها، حيث أغلقت حدودها وخزنت الأقنعة والمعدات. وحتى أشد أنصار النهج الأحادي الذين يرفعون شعار دولتي أولا بحثوا عن التعاون الدولي لتأمين الإمدادات الطبية والمساعدة للتغلب على الأزمة الاجتماعية والاقتصادية.

إذن، لماذا لا نستخدم هذه الجائحة كعامل لتغيير قواعد اللعبة ونتخلص ببساطة من النزاع غير الضروري بين أنصار تعددية الأطراف وأنصار النهج الأحادي؟ فلنغير قواعد تلك اللعبة نهائيا!

ويمكن أن يكون التعاون في الوقاية والعلاج الفعال من كوفيد-19 حقل تجارب لهذا النهج الجديد. ويجب أن تكون اللقاحات المطورة حديثًا منفعة عامة عالمية ومتاحة للجميع بسعر معقول!

نعم، كسياسيين، من واجبنا حماية مواطنينا. ولكن الفيروس لا يميز بين أنصار النهج الأحادي وأنصار تعددية الأطراف. ففي ظل كوفيد-19، لا أحد في مأمن إلى أن يصبح الجميع آمنين. ولذلك، علينا أن نتجنب جميع أشكال "القومية فيما يتعلق باللقاحات". وتطوير لقاح لا ينبغي أن يصبح سباقا جديدا إلى القمر.

وتشجعني مبادرات مثل مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 ومرفق كوفاكس التابع لها لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي. وأقدر كثيرا الدور الذي لا غنى عنه لمنظمة الصحة العالمية.

السيدات والسادة،

لقد كشفت الجائحة عن أوجه الضعف في مجتمعاتنا وعن هشاشة البشرية. وكلنا نعلم أن شبح الكارثة العالمية القادمة يلوح في الأفق، وهي في انتظار أن تضربنا. سواء كان ذلك تغير المناخ أو الكوارث النووية أو الجريمة السيبرانية.

إن نجاحنا أو فشـــلنا في اتخاذ القرارات هنا في الأمم المتحدة لا يحدث في فراغ. بل إن الأمر يتغلغل في أعماق مجتمعاتنا والحياة اليومية لمواطنينا. لقد خرجنا من هذه الأزمة العالمية بدرس واحد واضح: إننا سننجح أو نفشل معا.

إننا "شــعوب الأمم المتحدة" بحاجة إلى بعضــنا بعضــا – ونحتاج إلى نظام متعدد الأطراف قوي وقائم بوظائفه. اليوم وخلال السنوات الـ 75 القادمة.

شكراً على حسن إصغائكم!

بيلاروس (انظر أيضا A/75/PV.13، المرفق الرابع عشر)

بيان السيد فلاديمير ماكي، وزير خارجية جمهورية بيلاروس

أُدلي بهذا الخطاب يوم الثلاثاء، 29 أيلول/سبتمبر 2020، في الجلسة الثالثة عشر للجمعية العامة

[الأصل: بالروسية]

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

لسبب وجيه، هذه هي المرة الأولى التي يعقد فيها الأسبوع الرفيع من دورة الجمعية العامة التذكارية بهذا الشكل غير العادي.

وبطبيعة الحال، لا يمكن لأي متكلم أن يتجاهل موضوع جائحة فيروس كورونا.

لقد أثرت الجائحة علينا جميعا. وعلاوة على ذلك، ستظل المشكلة قائمة، على الأقل في المستقبل القريب.

ويتحدث كبار الخبراء والمحللين بنشاط عن عواقبها العالمية وتأثيرها على السياسة والاقتصاد العالميين.

وتشير العديد من التقييمات إلى "تحولات جذرية" و"تغييرات هيكلية".

ربما. الزمن كفيل بأن يخبرنا.

للأسف، أوضحت الجائحة أن "المجتمع الدولي" الذي كثيرا ما نتكلم عنه جميعا، قد فشل في الواقع في أن يرقى إلى مستوى توقعاتنا في ذروة الأزمة.

ومن الواضح أن المنطق القائل بأنه من الأسهل التعامل مع التحدي بشكل أحادي هو الذي ساد.

وعاد الجميع تقريبا بأعداد كبيرة إلى شققهم في بلدانهم الأصلية، وأغلقوا حدودهم وأوقفوا الاتصالات مع العالم الخارجي!

ولم تتبع بيلاروس، في مواجهتها لهذا التحدي، ما اعتبرته طريقا مشكوكا فيه. ولم نغلق أو نعزل أنفسنا.

لقد طرحنا على أنفسنا على الفور السؤال التالي: لماذا دأبنا على تعزيز العولمة والانفتاح على بعضنا البعض طوال العقود الماضية؟

لقد آمنا في البداية ولا نزال نؤمن بنجاح الجهود الجماعية. لقد اعتمدنا ونواصل اعتمادنا على إمكانات "المجتمع الدولي".

وللأسف، لم يظل هذا الأمر بدون استغلال، حيث بدأت بعض البلدان تتهم بلدانا أخرى بزعم أنها أخطأت في مكافحة الجائحة.

وذلك لسبب بسيط هو أن "المجتمع الدولي" لم يضع نهجا مشتركا. ولذلك، فإن الأمر لا يتعلق على الأرجح بالجائحة، بل بشيء آخر.

وفي الوضع الراهن، أصبح السياق الوطني المحدد هو العامل الحاسم في مكافحة فيروس كورونا.

وفي بيلاروس، اخترنا نهجنا الخاص بنا.

وقد اســـتند إلى عنصـــرين للحفاظ على مقومات بقاء الدولة إلى الحد الأمثل، وفي المقام الأول اقتصادها، وضمان توفير أقصى قدر من الحماية للسكان.

وقد أثمر نهجنا، كما أظهرت الحالة في بيلاروس. وتؤكد الحالة المتعلقة بانتشـــار مرض فيروس كورونا في العالم اليوم ذلك بشكل تام.

وســـتكون هناك المزيد من التقييمات والاســـتنتاجات العديدة الأخرى، ولكن يمكننا اليوم أن نقول بالفعل على وجه اليقين إن تفشـي مرض فيروس كورونا، قد كشـف من ناحية، عن الحاجة الملحة إلى دولة "قوية"، ومن ناحية أخرى، أظهر بوضوح مدى ترابط العالم.

ولا يمكن لأي بلد أن يحرز تقدما حقيقيا في معالجة قضـــية عالمية إذا تخلفت بلدان أخرى عن الركب أو أبقيت على الهامش.

يجب علينا معا أن نحول الأزمة إلى فرصة لتحسين العالم. ويجب أن نتعلم العمل معا.

وقد ألقت الجائحة بظلالها مؤقتا على مشـاكل وصـراعات أخرى في العالم، بما في ذلك في مجال الأمن، والتي لا تتناقص للأسف.

وفي هذا الصـدد، خلال الذكرى السـنوية الخامسـة والسـبعين لتأسـيس الأمم المتحدة وانتهاء الحرب العالمية الثانية، تناشد جمهورية بيلاروس، بوصفها عضوا مؤسسا للأمم المتحدة، الدول الأعضاء، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن، أن يتحملوا مسؤولية خاصة عن عمليات المنظمة وعن تنفيذ مهامها.

وفي هذا السـياق، أود أيضـا أن أذكر بواحدة من الشـخصـيات التاريخية البارزة للأمم المتحدة – الحائز على جائزة نوبل للسلام والأمين العام السابق داغ همرشولد، الذي تم الاحتفال هذا العام بذكرى ميلاده الـــ 115. وهو يعتبر أحد الملهمين والمروجين الدؤوبين لمفهوم الدبلوماسية الوقائية. لقد آمن داغ همرشولد، الذي توفي في مهمة لإدارة إحدى الأزمات في بؤرة توتر، بأنه يمكن فقط للحوار القائم على الاحترام المتبادل والمفاوضات الصادقة بين أطراف النزاع المحتمل في مراحله المبكرة، منع نشوب الحرب.

وهذا ما يفتقر العالم إليه الآن.

لقد نسينا ما هو الحوار، وحتى لو تذكرنا، فقد نسينا كيفية استخدامه.

ولا بد لي من أن أشير إلى أن بيلاروس ظلت طوال عدة سنوات تدعو بنشاط إلى استئناف حوار واسع النطاق بشأن الأمن الدولي، بهدف التغلب على التناقضات الحالية في العلاقات فيما بين الدول. ومن شأن هذا الحوار أن يتيح العودة إلى بناء نظام عالمي عادل وفعال قائم على التعددية.

وبناء على ذلك، تدعو بيلاروس وتدعم المبادرات العملية داخل الأمم المتحدة من أجل تحقيق كامل إمكانات المنظمة في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

وسنقترح هذا العام مرة أخرى، في الجمعية العامة واللجنة الأولى، مشروع قرار بشأن حظر أسلحة الدمار الشـــامل الجديدة، الذي يحظى تقليديا بتأييد عالمي من جانب جميع الدول الأعضـــاء في المنظمة تقريبا. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة في تقديمه والتصويت مؤيدة لمشروع القرار.

وإذ أشـــير مرة أخرى إلى الذكرى الســـنوية لانتهاء الحرب العالمية الثانية، أود أن أؤكد اقتناعنا العميق بوصفنا أحد البلدان التي تكبدت أكبر الخسائر فيها.

ويجب أن يظل الدرس المأساوي المستفاد من أسوأ كارثة في القرن العشرين عنصرا رئيسيا في "المناعة الجماعية" ضد ظهور مواجهات عالمية وإقليمية جديدة.

وكما ينص ميثاق الأمم المتحدة، فقد أنشـــئت منظمتنا بالتحديد "لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب".

والتعاون القائم على مبادئ الميثاق هو البديل الوحيد "للانتقاء الطبيعي" و "بقاء الأصلح".

وبالنظر إلى القدرات الحديثة في مجال التكنولوجيا والمعلومات المتاحة الآن ليس للدول فحســـب، بل أيضـا للجهات الفاعلة من غير الدول، يجب أن ندرك تماما المخاطر الناجمة عن المواجهات السياسية والاقتصادية والعسكرية، والمنافسة غير المسؤولة، واستفزاز بلدان من غير المستصوب استفزازها.

وهناك نقطة أخرى هامة.

نلاحظ مع الأســف المحاولات المتزايدة من جانب بعض البلدان لإســاءة اســتخدام الأمم المتحدة كمنبر، بما في ذلك مجلس الأمن، لتلبية طموحاتها السياسية الضيقة.

وأشير هنا، في جملة أمور، إلى تركيز اهتمام بعض البلدان الغربية على الحالة في بيلاروس، التي هي حاليا صعبة بسبب الظروف المفروضة علينا، من الخارج في المقام الأول.

واســمحوا لي أن أذكّر الجميع بأن الشــعب اتخذ قراره خلال الانتخابات الرئاســية التي جرت في بيلاروس في آب/أغسطس، والتي اختارت التصويت المؤيد لدولة مستقرة ومزدهرة، والسلام، وحسن الجوار، والتنمية المستدامة.

ولكن بدلا من احترام ذلك الخيار، نرى أن هناك تطلعات إلى التأثير على الحالة في البلد.

ومنذ المحاولة الفاشـــلة لفرض "ثورة ملونة" علينا، شـــهدنا تدخلا خارجيا يهدف إلى تقويض نظام الدولة.

إن فرادى البيانات التي تقترب من حد الاســتخفاف، والصــادرة عن بعض جيراننا الغربيين بشــأن قلقهم المزعوم على ســيادة بيلاروس ورفاهها، ليســت في الواقع ســوى محاولات لإغراق البلد في الفوضــى، الأمر الذي سيعيد تنمية بيلاروس سنوات إلى الوراء.

ونحث شركاءنا على التحلي بالحكمة وضبط النفس والحياد.

وسيكون للتدخل في شؤوننا الداخلية أو الجزاءات أو التدابير التقييدية الأخرى ضد بيلاروس، أثر عكسي وستلحق الضرر قطعا بالجميع. لقد شهدنا ذلك بالفعل في الماضي.

إن مستقبل جمهورية بيلاروس سيقرره شعبها، كما ظهر مرارا طوال تاريخ بلدنا. ولن يتقرر عند المتاريس، بل من خلال الحوار المتحضر، بما في ذلك من خلال عملية الإصلاح الدستوري، التي بدأت بالفعل في البلد.

وأود أن أؤكد مرة أخرى أننا نرفض بشدة ممارسة أي تدابير قسرية انفرادية في العلاقات الدولية.

ومن الأمثلة الحية على هذه الإجراءات، الحصار التجاري والمالي والاقتصادي الذي تفرضه على كوبا جارتها الشمالية – الولايات المتحدة – منذ عقود طويلة.

ويشكل الإبقاء على هذه الأدوات "الخانقة" للضغط على الدول ذات السيادة – بدون حتى النظر في الحالة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا – تهديدا محددا محفوفا بتداعيات دائمة. ويجب وقف استخدام الحروب التجارية والجزاءات المالية والاقتصادية التعسفية كأداة للضغط السياسي.

وثمة مسألة أخرى بالغة الأهمية هي "سلامة" الاقتصاد العالمي، الذي يواجه الآن مشاكل خطيرة. وتهدد هذه الجائحة بالقضاء على كل ما تحقق منذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وقد أصبحت الحاجة الملحة إلى تغيير النُهج المتبعة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في فترة ما بعد الجائحة واضحة بشكل متزايد. وتدعم بيلاروس المقترحات الرامية إلى زيادة الاستثمار في مجال الرعاية الصحية والهياكل الأساسية والتعليم، وتوفير إمكانية الوصول على نطاق واسع إلى التكنولوجيات الرقمية، وكفالة الإدارة السليمة للموارد الطبيعية.

ونحن نشارك في تأييد النُهج التي تنهض بالانتعاش الاقتصادي عن طريق إعادة النظر في النموذج الاقتصادي من منظور تعزيز "الاقتصاد الأخضر".

وتواصل بيلاروس، من جانبها، التحرك بثبات نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، استنادا إلى خطة عام 2030. وتهدف جهود البلد إلى تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، مع تعزيز مبادئ الاقتصاد الأخضر وتنفيذ مفهوم "المدينة الذكية" وتطوير الزراعة الدقيقة. ويجري هذا العمل بمشاركة جميع أصحاب المصلحة داخل البلد وبالتعاون الوثيق مع الشركاء الدوليين.

ونرى أن الشراكة مع جميع أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والدولي هي أحد العوامل الرئيسية لتسريع تنفيذ خطة عام 2030. وتعتقد بيلاروس، بوصفها بلدا متوسط الدخل، أن وضع الأمم المتحدة لاستراتيجية منفصلة لتعزيز التنمية المستدامة – تمشيا مع الوثائق المماثلة لمجموعات أخرى من البلدان النامية – أمر ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بنجاح بالنسبة لهذه الفئة من الدول.

في الختام، أود أن أشير إلى درس حياة بسيط جدا ولكنه مهم: "لكل سحابة جانب مشرق". لقد شهدنا أحداثا تحويلية.

والواقع أن عام 2020 كان عاماً خاصاً للعالم، اضطررنا خلاله لإعادة هيكلة حياة البشرية. إن تاريخا جديدا يُكتب أمام أعيننا – فالعالم لن يعود كما كان من قبل. وإذ نتعلم دروسنا، يجب ألا نواصل ارتكاب أخطاء الماضي في المستقبل. ويجب أن نبني عالما جديدا – ملائما للناس وخاليا من الحروب والنزاعات ومستقرا ومزدهرا ويمكن التنبؤ به. عالم يتسلح بفوائد التقدم التكنولوجي ويستخدمها من أجل التنمية، وليس التدمير.

في هذه الأيام، يســـمع المرء الكثير من الانتقادات للأمم المتحدة. وفي بعض الأحيان، تكون هذه الانتقادات مبررة، وأحيانا لا تكون كذلك.

إن جمهورية بيلاروس تتشاطر بقوة الرسالة التالية: يجب على المنظمة أن تواكب العصر.

فنحن بحاجة إلى مجلس أمن فعال وكفء، يضع حداً للحروب والنزاعات المسلحة العديدة، بما في ذلك مراعاة الحاجة إلى الحفاظ على السلامة الإقليمية والامتثال للقانون الدولي.

ونريد أن نرى جمعية عامة أكثر نشاطا – تتخذ قرارات هامة في الوقت المناسب بشأن كامل نطاق المشاكل العالمية الملحة.

ونحن جميعا مهتمون بأن نرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، شأنه في ذلك شأن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية برمتها، يقدم مساعدة أكثر فعالية للدول في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وستظل المنظمة، التي تجددت بمرور الوقت، ضرورية لجميع الناس على هذا الكوكب.

إن جمهورية بيلاروس بلد موقع على ميثاق الأمم المتحدة، وهو يتحمل مســـؤولية عن تعزيز تنفيذ الأهداف الرئيســـية للمنظمة. وســـيواصـــل بلدنا العمل من أجل الحفاظ على المبدأ الخلاق والتوحيدي للأمم المتحدة وتطويره.